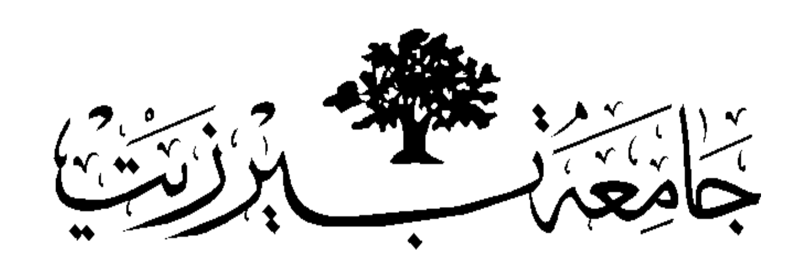


برنامج ماجستير الدراسات الدولية

رسالة ماجستير بعنوان:

الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية

(الثوابت والمتغيرات)

Russia's strategy in the unipolar system

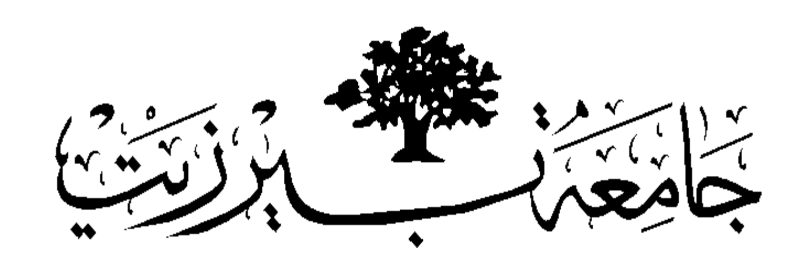
(Constants and variables)

الطالبة: نردين حسن الميمي

إشراف: د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت، فلسطين

2011–2010



برنامج ماجستير الدراسات الدولية

رسالة ماجستير بعنوان:

الإستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية

(الثوابت والمتغيرات)

الطالبة: نردين حسن الميمي

تاريخ المناقشة: **2011/9/6**

لجنة المناقشة والإشراف

د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم (رئيساً)

د. لورد حبش (عضواً)　　　　د. سمير عوض (عضواً)

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية من كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت، فلسطين

2011–2010

الشكر والتقدير

إلى كل من ساهم أكاديمياً ومعنوياً في دعمي ومساندتي للخروج بهذه الدراسة بشكلها المطلوب.

وأخص بالذكر مشرف الدراسة د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم لجهده المبذول ونصائحه التي ارتكزت عليها الدراسة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمناقشي الدراسة كل من د. لورد حبش، التي رافقتني في كل صفحات الدراسة وتشجيعها الدائم لإنهاء الدراسة في الموعد المحدد، ونصائحها التي استرشدت بها دائما. و د. سمير عوض لمده يد العون.

ولا يسعني أيضاً إلا أن أشكر أساتذتي جميعاً في دائرة العلوم السياسية ومعهد إبراهيم أبو لغد، لدعمهم الدائم، وتذليل الصعوبات التي واجهتني أثناء إعداد هذه الدراسة.

كما وأشكر أصدقائي وزملائي لوقوفهم بجانبي أثناء إعداد هذه الدراسة، فلم تزل الدنيا مِدَاداً مِنْ وِفَاءْ.....

الإهداء:

على أعتاب فضلكما تتكسر الأقلام... وتبكي لعجزها عن إيفائكما حقكما العظيم... فلولاكما لم أكن أنا... إليكما والداي.

يا من أعطيتم للأشياء معانيها، وأضأتم بوجودكم أجمل أيام حياتي... إليكم يا من شاركتم فرحتي وأيامي...إليكم أخوتي، زملائي، أصدقائي.

إلى من رحلوا عن حياتنا بإرادتهم أو لأن الأقدار شاءت ذلك...ولم يزلوا في قلوبنا، نبضاً، خاطرةً، ووشماً...

إلى من غيبهم الموت عن حياتي خلال العامين الماضيين.... إليك ضياء.... وإليكِ جدتي.

إلى من رسموا طريق النجاح لي... إلى أساتذتي الكرام.

الفهرس:

ملخص الدراسة

لقد تناولت الدراسة الإستراتيجية الروسية في ظـل نظـام أحـادي القطبيـة، حيـث وأنـه وبعـد انهيار الإتحاد السوفييتي عانت روسيا من مشاكل عدّة، وقـد سـعت روسـيا فـي العقـد الأخيـر إلى استعادة شيء من التوازن على الساحة الدولية، وأصـبحت روسـيا أكثـر حزمـا وتصـميما على إعادة إحياء ماضيها، وإعادة هيبتها والحفـاظ علـى أمنهـا وسـيادتها، وقـد تبنـت روسـيا استراتيجيات متعددة للنهوض وإعادة البناء.

سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سمات الإسـتراتيجية التـي اتبعتهـا روسـيا فـي ظـل نظام أحادي القطبية، ودراسة إمكانية وقدرة روسيا علـى لعـب دور كبيـر فـي النظـام الـدولي في المستويات الاقتصادية والعسـكرية والسياسـية، وحاولـت الإجابـة علـى السـؤال الرئيسـي التالي: إلى أي مدى يمكن لروسيا أن تلعب دوراً مستقبلياً في النظام الدولي؟

وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن روسيا خـلال الفتـرة القادمـة سـتكون قـادرة على اللعب في النظام الدولي وستكون منافس رئيسـي للولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وسـتتمكن من القيام بأدوار أكبر لا سيما في حالـة تحـول النظـام العـالمي إلـى نظـام متعـدد الأقطـاب، خاصة مع توفر مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلهـا للقيـام بهـذا الـدور حاليـا ومسـتقبلا، هذا برغم حجم التحديات الكبيرة المفروضة عليها داخلياً وإقليميـاً ودوليـا، سـواء علـى الصـعيد الاقتصادي أو الصعيد السياسي أو الصعيد الاستراتيجي.

واستعانت الباحثة بالمناهج التقليديـة والمعاصـرة للوصـول إلـى النتـائج المـرادة، وذلـك فـي محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج في وقـت واحـد، ولعـل أبـرز المنـاهج المسـتخدمة، بمنهج النقد التاريخي، والمـنهج الوصـفي التحليلـي، والمـنهج المقـارن فـي محاولـة لمقارنـة الأوضاع والتغيرات التي طرأت على النظام الروسي في ظـل التحـولات السياسـية فـي الفتـرة 1991–2010، واستلام ثلاثة رؤساء الحكـم فـي روسـيا، إضـافة إلـى مـنهج النخبـة. ومـن الاتجاهات الحديثة في دراسة علم السياسة، تستعين الدراسة بمنهج صنع القرار.

ألقت الدراسة الضوء علـى سـمات الإسـتراتيجية الروسـية و تعرضـت للفـروق بينهـا وبـين الإستراتيجية السوفييتية التي كانت متبعة، حيـث تميـزت الإسـتراتيجية الروسـية عـن سـابقتها

السوفييتية بالتخلي عن المفهوم الماركسي – اللينيني للحرب في البيئة الدولية، واعتماد مفهوم جديد بدلاً منه، فالنظرية الماركسية اللينينية كانت تنظر إلى الحرب بوصفها حالة حتمية بين النظامين الاجتماعيين الرأسمالي والاشتراكي، وكظاهرة اجتماعية تاريخية تحدث في مرحلة معينة من تطور المجتمع الطبقي، وبوصفها أيضاً أحد أشكال الصراع الطبقي السياسية التي تلجأ القوى الرأسمالية إلى إشعالها للحصول على السيطرة العالمية، في حين أن القيادات الروسية الجديدة باتت تتبنى في الوقت الراهن مفهوماً تقليدياً عن الحرب يقوم على أن احتمالات اندلاع الحرب تنبع من استمرار حالة الفوضى، وأصبح مفهوم الأمن الروسي يقتصر على أمن الأراضي الروسية المباشر والنطاق الجيوبولتيكي المحيط به، الذي يضم الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفييتي. أما الإستراتيجيون السوفييت فقد رأوا بالأمن مفهوماً عالمياً، امتد خارج حدود الاتحاد السوفييتي المباشرة، وتوسع ليشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو، إضافة إلى الحلفاء والأصدقاء في المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

وتم رصد المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية، وانطلاقاً من أن تحديد هذه المتغيرات وكشف جوانب تأثيرهما يسهمان في بيان مضامين هذه السياسة، فعلى صعيد المتغيرات الداخلية تم تحديدها بثلاثة متغيرات رئيسية أدت – وما زالت تؤدي_ دوراً مؤثراً في سياسة روسيا الاتحادية وهذه المتغيرات هي: المتغيرات الجغرافية، المتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات العسكرية. أما على مستوى المتغيرات الخارجية، ورغم أن التحولات الروسية في السياسة الخارجية بدأت منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 2000 إلا أنها تأكدت مع وصول ديمتري ميدفيديف إلى الرئاسة الروسية سنة 2008 وقيامه في 31 أغسطس من تلك السنة بإصدار مبادئ عدة للسياسة الخارجية الروسية عرفت باسم "مبدأ ميدفيديف" وهي خمسة مبادئ تنص على إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والسعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، وعدم سعي روسيا إلى المواجهة مع دول أخرى، وأن روسيا ستحمي مواطنيها أينما كانوا، كما أنها ستطور روابط مع الأقاليم الصديقة.

وقد شهدت الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي توجه نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعى يلتسن ووزير خارجيته اندريه كوزيريف إلى الاندماج في العالم الغربي وحضارته بغية الحصول على المكاسب والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا. وفي الفترة اللاحقة لحكم يلتسن، حدثت تغيرات في الإستراتيجية والسياسة الروسية، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الأهداف الإستراتيجية الروسية التي تسعى روسيا لتحقيقها. واعتمدت الدراسة على وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسية، لتحليل الأهداف والوسائل التي تستطيع روسيا من خلالها التغلب على الوضع الاقتصادي الذي ازداد سوءاً وأدى إلى ضعف تأثير روسيا على الصعيد الاقتصادي والدولي والإقليمي، وضعف قدراتها العسكرية، إضافة إلى تزايد الأخطار على الأمن القومي الروسي وغيرها من الأسباب الأمنية والدولية.

ولعل أهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في كانون الأول سنة 1991، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والتراجع في الأداء الاقتصادي وتفكك المجتمع الروسي وعدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى. ومن ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها والأزمة العامة المرافقة لذلك. وقد أدى تخلي روسيا عن النهج الإيديولوجي المتبع في سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، إلى تحسين العلاقات الروسية مع كثير من دول العالم.

كما توصلت الدراسة إلى أن مفهوم "عالم متعدد الأقطاب"، والذي ارتبط سابقاً في ذهنية المفكرين الروس بعنصر المواجهة في النصف الثاني من التسعينات، تخلت عنه روسيا خلال عهد بوتين، مفضلة التركيز على "تعددية القوى الموجهة" مبدأ موجهاً لسياستها الخارجية، يتميز بالتنافس الطبيعي مع الغرب على الأسواق والاستثمارات والنفوذ الاقتصادي والسياسي، والسير باتجاه تعاون أوثق مع دول آسيوية.

أما فيما يخص عملية صنع القرار في روسيا الاتحادية، فهناك مجموعة من الضوابط العامة للاقتراب من هذا الموضوع تتمثل في طبيعة المرحلة الحالية التي تمر بها روسيا، والتي يختلط بها القديم في الجديد، والأزمة التي تمر بها روسيا وتحولها من إمبراطورية متعددة

القوميات إلى دولة، فالكيان الروسي مر بتجربة نادرة وهي التحول من قوة عظمى إلى دولة عادية، ومن دولة ذات اقتصاد مخطط قائم على المركزية إلى دولة تعتمد على اقتصاد السوق، هذا بالإضافة إلى انهيار المنظومة الشيوعية التي سيطرت على الاتحاد السوفييتي. وفي إطار هذه الضوابط تبرز عدة أمور رئيسية أولها: أن الرئيس هو محور صنع القرار في روسيا ومركز الثقل في هذه العملية نظراً لما يتمتع به من سلطات واختصاصات واسعة النطاق. ثانيها: محدودية تأثير القوى الداخلية بصفة عامة على السياسة الخارجية الروسية.

وتتقيد الدراسة بفترة زمنية محددة حيث تبدأ منذ انهيار الإتحاد السوفييتي عام 1991 واستلام بوريس يلتسن لمقاليد الحكم مرورا بعهد الرئيس الثاني فلاديمير بوتين، ووصولا إلى الرئيس الحالي ديمتري ميدفيديف، وتنتهي الدراسة مع نهاية العام 2010، وهذا لا يعني بطبيعة الحال عدم التعرض لمواضيع استجدت بعد ذلك، لا سيما الموقف الروسي من التغير الحاصل في العالم العربي.

تتكون الدراسة من خمسة فصول، يتناول الفصل الأول مفهوم الإستراتيجية، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الدولية، إضافة إلى رصد بعض النظريات والأفكار السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة. أما الفصل الثاني (السمات العامة للإستراتيجية الروسية)، فيناقش هذا الفصل، الفوارق بين الإستراتيجية السوفييتية والروسية، إضافة إلى المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية.

في الفصل الثالث، تحاول الدراسة مناقشة أهداف الإستراتيجية الروسية، وما الذي تسعى إليه روسيا في إستراتيجيتها، والوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف. أما الفصل الرابع (الإستراتيجية الروسية والسياسة الخارجية)، فيناقش المبحث الأول صناعة السياسة في روسيا الاتحادية وهياكل صناعتها والعلاقة بين السلطات الروسية المختلفة، أما المبحث الثاني فيتناول هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية، وفي المبحث الثالث تستعرض الدراسة السياسة الخارجية لروسيا على الصعيد الداخلي، الإقليمي، الأوروبي، القوى الآسيوية، الولايات المتحدة، وتجاه الشرق الأوسط.

أما في الفصل الخامس، فتسقط الدراسة الإطار النظري في الفصل الأول، على الواقع والمستقبل الروسي بناءً على ما تم طرحه في الفصول المختلفة، في محاول للتنبؤ بما سيؤول إليه مستقبل روسيا الاتحادية.

وعند اختبار الفرضية في الفصل الأخير، تم ربط مجمل الدراسة بالنظريات والأفكار السياسية الواردة بالإطار النظري، وكانت النتيجة أنه من الصعب على روسيا الاتحادية في المستقبل القريب أن تشكل منافس كبير وقوي للولايات المتحدة، ولا يمكن لها أن تستعيد مكانتها في زمن الاتحاد السوفييتي، وذلك لأنه بالرغم من النمو المتزايد لروسيا، إلا أن إمكاناتها السياسية والاقتصادية لم تزل تصطدم بالكثير من العقبات والصعوبات التي تحول دون تحقيق المكانة التي تطمح لها روسيا الاتحادية. فكل هذه التحولات سوف تستغرق وقتاً طويلاً، ولن تأتي بسهولة ويسر.

ولا تغيب الدراسة أهمية روسيا كإحدى أهم الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن، فعلى الرغم من الكثير من المشكلات التي تعتصرها، تظل روسيا إحدى أكبر الدول الكبرى ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن، وهي الدولة الوريثة للإتحاد السوفييتي، وتتمتع بمكانة مهمة ضمن النظام الدولي.

ففي عالم السياسة الدولية كثيراً ما تعكس قوة أحد الأطراف ضعف الطرف الآخر. والضعف الذي تعاني منه الولايات المتحدة وأوروبا اليوم يشكل دعوة مفتوحة إلى روسيا للعودة إلى سياساتها الإمبراطورية القديمة. ورغم ذلك لم تزل روسيا غير قادرة في الوقت الحالي على تلبية هذه الدعوة في الوقت الحالي.

Abstract

This study examines the Russian strategy in a light of a unipolar system. After the collapse of the Soviet Union, Russia has suffered from several problems, and Russia has sought for the last decade to restore some balance in the international arena. Moreover, Russia has become more assertive and determined to revive its past and prestige to maintain its security and sovereignty. So Russia has adopted multiple strategies to promote its reconstruction.

This study consists of five chapters; the first chapter is the theoretical framework. The first part of this chapter deals with the concept of strategy and its general features. The concept of strategy is surrounded with much of mystery which makes it difficult to figure out all its aspects which surround the concept of strategy. To add more, the view to that concept has varied due to the multiplicity and diversity of researchers interested in strategic affairs. The second part discusses the impact of the internal and external environment in states' strategies, and in this part, a detailed explanation is presented quoted from Snayder on the mechanism of decision-making in the international politics. The third part presents some of the theories and political thoughts related to the subject of this study, that there is no way to examine the international system without the use of those theories that have dealt with the issue of power and its distribution in the international system.

The general features of the Russian strategy are examined in the second chapter. Obviously after the collapse of the Soviet Union, many changes has occurred in the dominant strategy at the time, and that was due to the objective and subjective factors that have passed and still pass by the Russian Federation. Several factors, internal or external, have contributed to forming the present Russian strategy. And this strategy wasn't in a large degree of stability. So all parts of this chapter examine the internal and external variables which contributed to the domestic and foreign Russian policy.

The third chapter discusses Russia's strategic goals and what it seeks for, and the means it employs to achieve those goals. Each strategy seeks to achieve political goals which serve its own interests and that is by developing plans that invest all possible means and possibilities. In this chapter there's a discussion dealing with Russian political culture from the followings points of view: identity crisis and the search for a new role for Russia. Russians, over successive generations, didn't know but living under a great empire that controlled Russia and its neighbors.

The Russian strategy and the foreign policy is the subject of the fourth chapter in three parts. The first part discusses policy making and its structures in Russian Federation and the relationship between the different Russian authorities. The second part deals with structures of Russian foreign policy- making. In this part, those structures are analyzed through the study of the top Russian political pyramid. And that's by analyzing their beliefs and their awareness as decision-makers, from the vision that the proclaimed words of a political leader form the framework for understanding his political beliefs as it creates certain obligations and establishes expectations in the outside world for the conduct of a political leader. In addition, we find that the relations between a political leader and the outside world are framed through his words to a large extent. In the third part, this study reviews the Russian strategy on the domestic, regional level as well as towards European, Asian powers, USA and the Middle East. Russian relations with the world had entered a critical period after the collapse of the Soviet Union, characterized by an ongoing debate in areas of security, economy and common values.

In the fifth chapter, the researcher examines the theoretical framework on the Russian present and future based on what she presents in the different chapters in order to predict the future of the Russian Federation.

This study ends with a conclusion inconsistent with the hypothesis adopted in the beginning of this study which expected that Russian Federation might, in the coming phase, become a major competitor to the United States of America and it might become capable of playing a role or larger roles in the international system in case the world becomes a multi-polar world, especially with the availability of a range of factors that qualify its ability to play that role, now and future, in spite of the big challenges imposed on it, internally, regionally and internationally at the economic, political and strategic levels.

المقدمة:

كانت نهاية الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي، قد أعلنت بدء مرحلة جديدة من العلاقات الدولية تقوم على أساس القطب الواحد، حيث أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على قمة الهرم الدولي، وكانت روسيا بصفتها الوريث للإتحاد السوفييتي المنهار من الناحية القانونية، وكونها أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، قد أصبحت دولة وليدة، مضطربة، وغير مستقرة، هذا بالإضافة إلى فقدانها مكانتها الرفيعة في النظام الدولي.

عانت روسيا الاتحادية في بداية ظهورها في العقد الأخير من القرن العشرين من مشاكل عدة سواء من الناحية الاقتصادية، الأمنية، المشاكل الداخلية، وحتى على مستوى السياسة الخارجية، وكان من غير الممكن تفادي مرحلة الاضطراب التاريخي والاستراتيجي في روسيا ما بعد الإمبراطورية، إذ أن صدمة تفكك الاتحاد السوفييتي ألقت بظلالها على التوجهات الإستراتيجية الروسية خاصة في فترة حكم الرئيس يلتسن، فكانت حقبة مليئة بالتحديات والإحباط والتدخلات، إلا أنها ومنذ بداية القرن الواحد والعشرين أصبحت روسيا أكثر حزما وتصميما على إعادة إحياء ماضيها، وإعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها، وقد تبنت روسيا استراتيجيات متعددة للنهوض وإعادة البناء.

وتمكنت روسيا عبر الرئيس فلاديمير بوتين وخليفته ميدفيديف, من تحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في الاتحاد الروسي، واستطاعت أن ترسم لها خطاً إستراتيجياً ساهم بشكل وبآخر من تحسين الأوضاع الروسية على الصعيد العالمي، وتعزيز مكانتها الدولية، ونظراً إلى أن الإستراتيجية واحدة من الفعاليات الحيوية المصاحبة لتشكل الدول ونموها واستمراريتها، فإنها تأخذ في حالة روسيا الاتحادية ومرحلة التحول سمات مهمة لا بد من مناقشتها.

هدف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سمات الإستراتيجية التي اتبعتها روسيا في ظل نظام أحادي القطبية، ودراسة إمكانية وقدرة روسيا على لعب دور كبير في النظام الدولي في المستويات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، وتحاول الدراسة الإجابة على السؤال الأساسي التالي:

- إلى أي مدى يمكن لروسيا أن تلعب دوراً مستقبلياً في النظام الدولي؟

كما أن هناك عدة تساؤلات فرعية تسعى الدراسة للإجابة عليها لعل أبرزها:

1. ما هي سمات الإستراتيجية الروسية، وإلى أي مدى ساهمت في صياغة توجهات الدولة الروسية؟
2. ما هي أبرز المتغيرات المؤثرة في الإستراتيجية الروسية؟ وما هي أبرز الثوابت التي تحرص الإدارة الروسية على أن تبقيها ضمن أجندتها؟
3. ما الدور الذي لعبه القادة الروس (يلتسن، بوتين، ميدفيديف) في التحولات التي طرأت على النظام الروسي في جميع المجالات العسكرية، الاقتصادية، السياسية؟
4. ما هي أبرز التحديات التي تواجه روسيا وتعيق عملية الصعود والبروز من جديد؟ وما هي التحديات التي تتعرض لها روسيا من قبل القوى الدولية البارزة لا سيما الولايات المتحدة؟
5. ما هي انعكاسات الإستراتيجية الروسية على النظام الدولي؟ وما هي إمكانية عودة روسيا إلى اللعب في النظام الدولي؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها: أن روسيا خلال الفترة القادمة ستكون قادرة على اللعب في النظام الدولي وستكون منافس رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية، وستتمكن من القيام بأدوار أكبر لا سيما في حالة تحول النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب، خاصة مع توفر مجموعة من

عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حاليا ومستقبلا، هذا برغم حجم التحديات الكبيرة المفروضة عليها داخلياً وإقليمياً ودوليا، سواء على الصعيد الاقتصادي أو الصعيد السياسي أو الصعيد الاستراتيجي، ويسعى الباحث إلى إثبات هذه الفرضية أو نفيها من خلال تحليل الإستراتيجية الروسية.

منهج الدراسة:

تستند الدراسة إلى المناهج التقليدية والمعاصرة للوصول إلى النتائج المرادة، وذلك في محاولة للاستفادة من خصائص كل منهج في وقت واحد، فيستعين الباحث بمنهج النقد التاريخي: وهو الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويقوم بنقدها على أسس علمية منهجية ودقيقة، بقصد التوصل إلى الحقائق ومعلومات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء نقد الماضي والتنبؤ بالمستقبل. والمنهج الوصفي التحليلي: وهو الذي يعتمد على الوصف المنظم للحقائق وعلى تفسير الوضع القائم (أي ما هو كائن) وتحديد العلاقات بين المتغيرات فهو يعتمد على جمع المعلومات ثم تحليلها فربطها وتفسيرها وصولا إلى استخراج النتائج. والمنهج المقارن وهو المنهج الذي يرصد الاختلافات والتشابهات في الظاهرة ، ويستعين الباحث به في محاولة لمقارنة الأوضاع والتغيرات التي طرأت على النظام الروسي في ظل التحولات السياسية التي طرأت على النظام الروسي في الفترة 1991-2010، واستلام ثلاثة رؤساء الحكم في روسيا.

ومن الاتجاهات الحديثة في دراسة علم السياسة، تستعين الدراسة بمنهج صنع القرار، ويقصد به طريقة اختيار وتنظيم الملاحظات طبقا لمجموعة أو نسق من الافتراضات تدور حول نظرية صنع القرار، كأحد أساليب التفسير المبدئي للظاهرة أي تفاعلات النظام السياسي إلى أصبحت في تحليله إشكالية معقدة (عليوة 1986، 14). إضافة إلى منهج النخبة، تعد يعد هذا المنهج من أهم الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع السياسي، وذلك لما يتمتع ب أعضاء النخبة من مستوى أعلى في العلم والمعرفة والخبرة العملية من غالبية العامة، والنخبة تمثل القيادة الأساسية في المجتمع، لأنها هي التي تقوم باتخاذ القرارات اللازمة في الأمور التي تخص المجتمع أو جزء منه.

الإطار الزمني للدراسة:

تتقيد الدراسة بفترة زمنية محددة حيث تبدأ منذ انهيار الإتحاد السوفييتي عام 1991 واستلام بوريس يلتسن لمقاليد الحكم مرورا بعهد الرئيس الثاني فلاديمير بوتين، ووصولا إلى الرئيس الحالي ديمتري ميدفيديف، وتنتهي الدراسة مع نهاية العام 2010.

هيكلية الدراسة:

تتكون الدراسة من خمسة فصول، الفصل الأول هو الإطار النظري للدراسة، فيتناول هذا الفصل مفهوم الإستراتيجية، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في السياسة الدولية، إضافة إلى رصد بعض النظريات والأفكار السياسية التي لها علاقة بموضوع الدراسة. أما الفصل الثاني (السمات العامة للإستراتيجية الروسية)، فيناقش هذا الفصل ثلاثة مباحث رئيسية هي: 1. الفوارق بين الإستراتيجية السوفييتية والروسية، 2. المتغيرات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية، 3. المتغيرات الخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية.

في الفصل الثالث، تحاول الدراسة مناقشة أهداف الإستراتيجية الروسية، وما الذي تسعى إليه روسيا في إستراتيجيتها، والوسائل التي تستخدمها لتحقيق هذه الأهداف. أما الفصل الرابع (الإستراتيجية الروسية والسياسة الخارجية)، فيتكون من ثلاثة مباحث، يناقش المبحث الأول صناعة السياسة في روسيا الاتحادية وهياكل صناعتها والعلاقة بين السلطات الروسية المختلفة، أما المبحث الثاني فيتناول هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية، وفي المبحث الثالث تستعرض الدراسة السياسة الخارجية لروسيا على الصعيد الداخلي، الإقليمي، الأوروبي، القوى الآسيوية، الولايات المتحدة، وتجاه الشرق الأوسط.

أما في الفصل الخامس، فتسقط الدراسة الإطار النظري في الفصل الأول، على الواقع والمستقبل الروسي بناءً على ما تم طرحه في الفصول المختلفة، في محاول للتنبؤ بما سيؤول إليه مستقبل روسيا الاتحادية.

مراجعة الأدبيات السابقة:

<u>الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية (الأمارة 2009):</u>

ترى الكاتبة أن مرحلة تفكك الاتحاد السوفييتي أفرزت فترة بالغة الخطورة والضبابية، على الساحة السياسة الروسية، فمن دولة كانت تعد القوة العظمى الموازية للولايات المتحدة وقائدة حلف عسكري ضخم، وترسانة نووية كبرى، وجد الشعب الروسي وقيادته بعد تفكك الإتحاد السوفييتي نفسيهما أمام حقائق صارخة، أهمها أن لا وجود لقوات تقليدية في وسط أوروبا، ولا حتى دولاً في شرق أوروبا تسير في فلك الاتحاد الروسي الجديد، هذا بالإضافة إلى حسم الولايات المتحدة أمر السيطرة على العالم لمصلحتها، فانطلقت إلى النظام العالمي كقطب واحد لا يقف بوجهه أي قطب.

يتحدث الكتاب بعد ذلك عن مواجهة الاتحاد الروسي الناشئ لهذه الظروف، ومحاولة إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من خلال تبنيها إستراتيجية تتلاءم مع الظروف والوضع الحالي الروسي، وهذه الإستراتيجية اتسمت بالحيوية والمبادرات الايجابية، خاصة في الفترة التي تولى فيها بوتين الحكم. وقد رصدت المؤلفة في هذا الكتاب أبرز سمات الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة تجاه العالم بشكل عام، والعربي بشكل خاص.

وتعتبر المؤلفة روسيا الاتحادية واحدة من القوى الدولية الأساسية على المسرح الدولي, ليس فقط لأنها تعتبر الوارثة الرئيسية للاتحاد السوفيتي السابق, بل لأنها تتوفر على مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حاليا وفي المستقبل.

العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين وآفاقها (كتن 2001):

على الرغم من أن الكتاب يتناول العلاقات الروسية – العربية في القرن العشرين، إلا أنه لا يهمل قضية مهمة وهي السياسة العامة لجمهورية روسيا الاتحادية، فيرى الكاتب أنه ورغم كل محاولات شطب دور روسيا العالمي، فإنها من الممكن أن تعود دولة عظمى في المدى التاريخي القريب، وذلك بفضل طاقاتها السكانية والاقتصادية والنووية الهائلة، كما أن انشغالها في السنوات القليلة الماضية باهتماماتها الداخلية، وتقلص دورها العالمي لا يعني غيابها أبداً، فلديها رأس مال من خبرة التعاون والصلات جمعته خلال عقود طويلة من التعامل مع دول العالم بمختلف القارات. يرصد الكتاب أيضا الاختلافات بين عهدي بوريس يلتسن وفلاديمير بوتين، ويرى أن فترة يلتسن كانت من أسوأ الفترات في تاريخ روسيا الحديث، وذلك لأسباب متعددة لعل أبرزها التنازلات التي قدمها يلتسن سواء على الصعيد السياسي والعسكري للغرب والولايات المتحدة. أما فترة الرئيس بوتين فيرى فيها الكاتب أداءً مختلفاً في المجالات كافة، حيث عمل على إنعاش الاقتصاد، وتحريره من القيود البيروقراطية، وطوَر الصناعات لا سيما العسكرية منها... الخ.

ويلخص الكاتب التوجهات العامة للسياسة الروسية، في أنها سعت لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية، والقبول بفكرة التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي، مع الاهتمام بمحاولة عدم التخلي عن دور روسيا في العالم بصفتها دولة كبرى، مما جعلها تعود لمحاولة استرداد دورها العالمي، ولاستعادة علاقاتها مع الحلفاء السابقين قبل الانهيار. وفي أوروبا تقوم روسيا بمحاولة إعاقة توسع حلف شمال الأطلسي شرقاً، وتعتبره الخطر الأكبر على مصالحها القومية وعلى التوازن الدولي.

التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية (سليم 2007):

في الشأن الخارجي الروسي، يتحدث محمد السيد سليم عن السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ويرى أن السياسة الخارجية هذه قد تراوحت في اتجاهين، أولهما توجه أوروبي – أطلنطي، والثاني أوراسي جديد. ولكل من التوجهين افتراضاته، وسياساته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية. فالتوجه الأول، الذي سيطر على السياسة الخارجية آنذاك، انطلق من أهمية اندماج روسيا مع الحضارة الغربية، وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الاطلنطي، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصاديا.

أما التوجه الثاني، حين بدأ يلتسين في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتبارا من سنة 1994، وبدأت تبلور ملامح توجه أوراسي جديد. أساس هذا التوجه هو أن روسيا هي دولة أوروبية–آسيوية (أوراسية)، وبالتالي، فإن عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم. ففي العالم الأوراسي، تقع روسيا، وتكمن مصالحها، كما أنه من هذا العالم تنبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي. وعندما جاء بوتين إلى السلطة في يناير سنة 2000، سعى إلي تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية. وذلك من خلال تقديمه لمبادئ بوتين سنة 2000. وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز علي برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية، وهي الفكرة التي سماها بعض الدارسين بأن الأهداف الداخلية تلغي أهداف السياسة الخارجية الروسية. من ناحية أخرى، فإن مبدأ بوتين ركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب بحيث لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل علي استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية. وقد أضاف مبدأ بوتين ثلاثة عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية، أولها: إنه إذا استمر توسع حلف الأطلنطي شرقا من روسيا، فستسعى روسيا إلى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية منطقة دفاعها

الأول. ثانيهــا: إن روســيا تعــارض نظــام القطبيــة الأحاديــة، ولكنهــا ســتعمل مــع الولايات المتحــدة فــي عــدة قضــايا مثــل الحــد مــن التســلح وحقــوق الإنســان وغيرهــا. وأخيرا، فإن روســيا ســتعمل علــي دعــم بيئتهــا الأمنيــة فــي الشــرق عــن طريــق تقويــة علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

<u>اســتعادة روســيا مكانــة القطــب الــدولي... أزمــة الفتــرة الانتقاليــة (عبــد الحميــد 2009):</u>

يســلط الكاتــب الضــوء علــى أبــرز مقومــات اســتعادة روســيا لمكانتهــا الدوليــة ضــمن النظــام الــدولي، ويــرى أنــه علــى الــرغم مــن النظريــات الجيوسياســية المتعــددة التــي ظهــرت فــي أعقــاب انهيــار الاتحــاد الســوفيتي وتوقعــت ظهــور عــالم متعــدد الأقطــاب تتكــاتف فيــه اليابــان وألمانيــا والصــين والهنــد وفرنســا أمــام الولايــات المتحــدة تمضــي السنوات ولا نجــد أمامنــا قــوة جديــدة تتــاور علــى المســتوى الجيوسياســي غيــر روســيا، ويضيف بــأن روســيا تملــك معــالم الدولــة الكبــرى علــى المســتوى الجغرافــي السياســي. فهــي كبــرى دول العــالم مســاحة وتحتــل المرتبــة الثامنــة فــي قائمــة اكبــر دول العــام سكانا. ولديها مــوارد طبيعيــة وبيئيــة شاســعة الانتشــار إضــافة إلــى التطــور الكبيــر فــي المجال التكنولوجي والعسكري.

وهكذا يتوقــع الكاتــب أن تلعــب روســيا دورا كبيــرا فــي النظــام الــدولي خــلال الســنوات القليلة القادمــة، ممــا ســيؤهلها لتكــون المنــافس القــديم الجديــد للولايــات المتحــدة، ولكــن مــن وجهــة نظــر الكاتــب فــإن روســيا ســتكون أكثــر ســلمية، وســتحاول أن تلعــب فــي النظام الدولي دون الحاجة لدخولها حروب مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

الأمن الروسي والقوة الجوية "1992-2002" (Hass 2004)

من الناحية العسكرية والأمنية، يركز كتاب مارسيل دي هاس، على العلاقة بين العوامل الهيكلية، مثل التنمية الاقتصادية وديناميات السياسية الدولية، وبين صفات القادة وسلوك الدول. ويرى أن دراسة الأمن والقوة الجوية الروسية أمر مهم لتفسير التوجهات السياسة الروسية التي يقودها القادة الروس.

يعالج الكتاب فكر القيادة الروسية السياسية والعسكرية في صياغة سياسة الأمن والقوات المسلحة. ويحدد الجهات الفاعلة والمؤسسات الرئيسية للسياسة الأمنية الروسية، والمستويات التي تعمل لديهم.ويرى الكاتب أن الرئيس بوتين كان له تأثير قوي في السيطرة على تركيبات السياسة الأمنية أكثر من سلفه يلتسين.

من جانب آخر يدرس الكتاب الشيشان كحالة دراسية للأمن الروسي، ويرى الكاتب أن الرئيس بوتين ركز على مواجهة ما كان يعتبره محاولة انفصالية في الشيشان، رافضاً كافة جهود التسوية السلمية التي جرت في السابق لإنهاء هذا الصراع، حيث اعتبر أن حكومة يلتسين قد ارتكبت أخطاءً فادحة في إدارة الأزمة الشيشانية، ولم توظف القدرات العسكرية الروسية الضخمة بفاعلية لإنهاء محاولة انفصال الشيشان، والذي إذا حدث فقد يشجع أقاليم وجمهوريات حكم ذاتي أخرى داخل روسيا على الانفصال، مما يهدد بانفراط عقد الدولة الروسية، بالإضافة إلى أن المسألة الشيشانية اكتسبت أهمية فائقة من كونها القضية المحورية التي سعى بوتين إلى اكتساب الشرعية من خلالها.

الاستنتاج العام الذي يتوصل له القارئ، هو أن السياسة الأمنية الروسية والاهتمام الروسي بالأمن والقوة العسكرية الجوية ليس بالجديد على تفكير قادة روسيا، فقد سبقهم في ذلك قادة الإتحاد السوفييتي، إلا أن الاهتمام المتزايد في فترة الرئيس بوتين يقوي الطرح الذي يتنبأ بأن روسيا ستعود لتلعب دور أعظم وأكبر في عالم متعدد الأقطاب، فالأمن الروسي يتركز الآن في الحفاظ على الأراضي الروسية الحالية، دون تقلص هذه الأراضي وانفصالها عن الإتحاد الروسي.

روسيا بوتين (Shevtsovam 2004):

يسلط الكتاب الضوء على سياسة بوتين في قيادة روسيا الاتحادية، حيث نجح بوتين في السيطرة على بعض التطورات الحادة في المجتمع الروسي، وسعى لتقديمها إلى العالم بهوية جديدة، بعد أن خلف يلتسين وراءه تركة سياسية واقتصادية معقدة، من الفساد والتحولات الفكرية والسياسية، والمزج بين السلطة والتجارة والأعمال، والعنف، والشكوك في الخصخصة والنظام الاقتصادي الجديد.

وترى الكاتبة أن بوتين كان أقرب إلى أن يكون زعيما شيوعيا من أن يكون زعيما لفترة ما بعد الشيوعية، وكان سلوكه قاسيا مع منتقديه، وبخاصة الإعلاميين، وبمجيء صيف عام 2000 كان قد نجح في ترويض حكام الأقاليم، وأسكت الدوما، وأضعف كل المؤسسات السياسية الأخرى، وأرهب الصحافة، وصار القوة الوحيدة على المسرح السياسي، ذلك على الرغم من كونه أقل ديكتاتورية من الرئيس السابق يلتسن.

كما أن روسيا مازالت تعيش مرحلة انتقالية لكنها تتحرك نحو المستقبل الذي سيكون مختلفا بالتأكيد عندما تتكرس أجيال نشأت في مرحلة ما بعد الشيوعية ولم تعرف الخوف والاستبداد، وسيتوجب على روسيا والغرب بناء علاقتهما، ومن غير المحتمل أنهما سيتجنبان الشكوك والاستياءات المتبادلة، فالاقتصاد الروسي ما يزال غير مستقر، ومعرض للهزات لأنه أصبح مرتبطا بالاقتصاد العالمي، ولأنه ما زال غير منظم.

من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، يظهر أنها قد تناولت التطورات الحاصلة في الاتحاد الروسي، وتسلسل الأحداث والعلاقات الداخلية والخارجية، ضمن سياق تاريخي بشكل أساسي، حيث أنها اعتمدت على المنهج التاريخي، ولم تعطِ أهمية للمناهج العلمية الأخرى، وستسعى هذه الدراسة لربط مناهج الدراسة

بعضـــها بـــبعض للوصـــول إلـــى النتـــائج المـــرادة، كمـــا أن النظـــرة الإستشـــرافية التـــي ستقدمها الدراسة ستكون مربوطة ومبنية على الإطار النظري.

وســتحاول هــذه الدراســة إجمــال أهــم مــا ورد فــي الدراســات الســابقة وإعــادة تحليلهــا وربطهــا فــي دراســة واحــدة، بحيــث ســتتناول الدراســات المتغيــرات الداخليــة والخارجيــة المــؤثرة فــي الإســتراتيجية الروســية، ودراســة الجوانــب المــؤثرة فــي السياســة الروســية (الاقتصــاد، الأمــن، السياســة الخارجيــة...الــخ)، كمــا ســتتعرض الدراســة لموضــوع السياســة الخارجيــة علــى الأصــعدة المختلفــة (صــعيد داخلــي، إقليمــي قريــب، أوروبــي، القــوى الآســيوية، الولايــات المتحــدة، وتجــاه الشــرق الأوسط).

الفصل الأول:

(الإطار النظري)

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية والسمات العامة لها

المبحث الثاني: أثر البيئة الداخلية والخارجية في إستراتيجية الدول

المبحث الثالث: النظريات السياسية والنظام الدولي

الإطار النظري:

في هذا الفصل سيتم التعرف على الإطار النظري لمفهوم الإستراتيجية ودلالته، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، بحيث يتناول المبحث الأول مفهوم الإستراتيجية وتحديده، ودراسة السمات العامة للإستراتيجية، فيما يتناول المبحث الثاني أثر البيئة الداخلية والخارجية في إستراتيجية الدول، بينما يتناول المبحث الثالث، النظريات السياسية التي تتحدث عن النظام الدولي، وكيفية صعود الدول وانتقال القوى.

المبحث الأول:

مفهوم الإستراتيجية والسمات العامة لها

يحيط مفهوم الإستراتيجية بكثير من الغموض الذي يصَعِب عملية الإحاطة بكل جوانبه، حيث تعددت النظرة إلى هذا المفهوم تبعاً لتعدد وتنوع اختصاص الباحثين المهتمين بشؤون الإستراتيجية. ووفقاً لتباين المدارس الفكرية والسياسية لكل قائد أو مفكر، ومن هنا تنبع الصعوبة لتقديم تعريف جامع لكلمة إستراتيجية، لأنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه حتى الآن لهذه الكلمة.

من الناحية اللغوية يمكن تعريفها بأنها خطة أو سبيل للعمل (الحسيني 2000، 12-13) ، وهنالك من يعرفها على أنها خطة عمل، الهدف منها تحقيق غاية معينة مع وجود نظام خاص من الإجراءات لتنفيذها (عبد الفضيل 1995، 24-25).

والإستراتيجية في مضمونها لها صلة بالسياسة بصورة عامة، ويرتبط فحواها الضيق بالجانب العسكري، بحيث يرجع استخدام مصطلح الإستراتيجية إلى الميدان العسكري، حين ظهرت أول مرة في المؤلفات العسكرية التي تتناول قضايا الإستراتيجية (الأمارة 2009، 41) ، ويعرفها كلاوزفتز على أنها "فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية" (كلاوزفتز 1974، 17). كما رأى

بأنهـــا "اســـتخدام للاشـــتباك كوســـيلة للوصـــول إلـــى هـــدف الحـــرب" (Clausewitz 1968, 241).

ويتفـق ليـدل هـارت مـع كلاوزفتـز حـين يـرى أنهـا " فـن توزيـع واسـتخدام مختلـف الوســائل العســكرية لتحقيــق هــدف السياســة" (هــارت 1976، 170). فالإســتراتيجية باعتقاده لا تعتمد علـى حركـات الجيـوش فحسـب، وإنمـا تعتمـد أيضـا علـى نتـائج هـذه الحركـات. بينمـا يـرى ريمـون آرون أن الإسـتراتيجية هـي" قيـادة وتوجيـه مجمـل العمليـات العسـكرية" (ديـري 1983، 26) ، ويؤخـذ علـى هـذا التعريـف أنـه مقيـد إلـى حـد الإفـراط، لأنـه يهـتم فقـط بـالقوة العسـكرية ويهمـل جوانـب أخـرى تحتويهـا الإستراتيجية.

أمـا الموسـوعة السياسـية فتعـرف الإسـتراتيجية فـي إطارهـا الشـامل المـرتبط بالسياسـة الخارجيـة والعامـة للدولـة بغيـة تحقيـق أهـدافها، ذلـك مـن خـلال كونهـا "علـم وفـن وضـع الخطـط العامـة المدروسـة بعنايـة والمصـممة بشـكل متلاحـق ومتفاعـل ومنسـق لاسـتخدام المـواد، بمختلـف أشـكال الثـروة والقـوة، وذلـك لتحقيـق الأهـداف الكبـرى للأمـة (الكيـالي 1994، 169–170). هـذا التعريـف يتفـق ويـتلاءم مـع أبسـط معـاني الإستراتيجية التـي تعنـي الخطـة العامـة لتحقيـق الأهـداف القوميـة عـن طريـق تسـخير المصـادر القوميـة، أي أن هنـاك ثلاثـة أبعـاد للإسـتراتيجية، هـي الأهـداف (الفـرص) والمصـادر (الوسـائل) والخطـط التـي تـربط مـا بـين الأهـداف والوسـائل (عسـاف 2008، 37).

وعـرف فـون مولتكـه، الإسـتراتيجية بأنهـا "إجـراء الملاءمـة العمليـة للوسـائط الموضـوعة تحـت تصـرف القائـد إلـى الحـد المطلـوب" (الشـرقاوي 1987، 223) وفـي هـذا التعريـف يبـدو واضـحاً أن الدولـة التـي تضـع سياسـة الحـرب العليـا تحـدد للقائـد هـدفها السياسـي، ويقتصـر عمـل هـذا القائـد علـى ملائمـة الوسـائط العسـكرية التي تضـعها الدولـة تحـت تصـرفه بمـا يحقـق هـذا الهـدف، فعنـدما تجـد الدولـة أنهـا عاجزة عن تحقيـق هـدفها السياسـي بالوسـائط التـي تملكهـا، تلجـأ إلـى وسـائل أخـرى، والى إستراتيجية أخرى ذات أهداف محددة (الشرقاوي 1987، 224).

وتناول مفهوم الإستراتيجية أيضاً، منظرو الفكر الاشتراكي، فيرى ماو تسي تونغ أن مهمة الإستراتيجية هي دراسة القوانين الموجهة للحرب والتي تتحكم في وضع الحرب الكلي (الذرب 2000، 17)، أما أندرية بوفر فيرى بالإستراتيجية منهجاً أو طريقة في التفكير لمعالجة الأحداث بتوسيع دائرة الخيارات والبدائل المطروحة، وبذلك يقول: " أنها ليست عقيدة جامدة، ولكنها أسلوب في التفكير يسمح بدراسة الأحداث وتصنيفها حسب أهميتها، واختيار الوسائل الفعالة الملائمة لها" (الأمارة 2009، 37).

ويعرف الإستراتيجي الأمريكي توماس شلينغ الإستراتيجية بأنها ليست معنية بالتطبيق الكفؤ للقدرة بقدر ما تتعلق أساساً بكيفية استغلال عناصر القدر الكامنة والمحتملة، ويرتبط بذلك تحجيم إمكانات الخصم أو الطرف الآخر في صراع القوة، بما في ذلك التأثير في سلوك الطرف الآخر في الصراع (عبد الفضيل 1995، 25).

وهناك تعريفات أخرى تحاول أن تفرق بين الإستراتيجية وفنين عسكريين آخرين هما: التكتيك، واللوجستيك. أما التكتيك فهو فن استعمال الأسلحة في المعركة أو في السياسة للحصول على أكبر قدر من الفعالية. واللوجستيك هو فن التحركات، ونقل المعدات والأسلحة إلى ميدان المعركة (غالي 1969، 12).

وأنصار هذا التقسيم يرون أن الإستراتيجية هي علم تنسيق هذين الفرعين من العلوم العسكرية بغية تحقيق النصر. وهناك فريق آخر يرى أن هذه التفرقة لا يسهل إدراكها في وقتنا الحاضر بسبب الخطط الجديدة في السياسة والحروب، بحيث يتم الترابط بين الإستراتيجية والتكتيك واللوجستيك على نحو يتعذر معه فصل أحد هذه الجوانب عن الآخر (غالي 1969، 13).

من الواضح أن القاسم المشترك بين معظم تعريفات الإستراتيجية هو أنها علم وفن ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج الوضع الكلي للصراع، والذي تكون القوة مرتكز أدواته وتستخدم بشكل مباشر أو غير مباشر من أجل تحقيق هدف

السياسة الذي يتعذر تنفيذه عن غير ذلك السبيل، كما وترتبط الإستراتيجية بالتخطيط، لأن الأخير هو ترجمة لإستراتيجية معينة أو بالأحرى صوغها وتحويلها إلى فكر قابل للتنفيذ، وهو يعني أنه مجال معالجة تلك الإستراتيجية، فهو يتضمنها من ناحية، ويصوغ تفصيلات عملية تحويلها إلى تطبيق عملي من ناحية أخرى (الأيوبي 1996، 214)، وهو التعريف الذي ستتبناه الدراسة.

إن الإستراتيجية ما هي إلا وسيلة لتحقيق غاية محددة، وهي رسالة الدولة في المجتمع الدولي، كما أنها قد تصبح غاية تستخدم في قياس الأداء السابق لما تم رسمه من استراتيجيات، وعليه، لا يمكن لأية دولة أن تمارس العمل الاستراتيجي إلا في ظل امتلاكها رسالة واضحة ومحددة تحديداً دقيقاً (القطامين 1996، 214).

وتهدف الإستراتيجية إلى خلق درجة عالية من الكفاءة، وذلك من خلال عنصرين أساسين هما: (الحسيني 2000، 13)

1. خلق درجة من الانسجام بين أهداف الدولة وبين الوسائل، إذ إن الدولة لا تتمكن من العمل في ظل وجود من التناقض بين الوسائل والأهداف والغايات التي تعمل على تحقيقها.
2. خلق درجة من التوافق بين رسالة الدولة والبيئة التي تعمل بها، بمعنى آخر، فإن الإستراتيجية تعمل عندما تعكس رسالة الدولة تلك الظروف البيئية المؤثرة فيها.

والإستراتيجية تصف طرق تحقيق الدولة لأهدافها، مع الأخذ في الاعتبار التهديدات والفرص البيئية والموارد والإمكانات الحالية لهذه الدولة، وهذا المفهوم يشمل ثلاثة عوامل رئيسية تؤثر بدرجة كبيرة في الإستراتيجية هي: (الحسيني 2000، 14)

– **العامل الأول:** البيئة الخارجية ومتغيراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

- **العامل الثاني:** البيئة الداخلية، الموارد والإمكانات الداخلية، خاصة فيما يتعلق بالهيكل التنظيمي والقيادة والقوة والقيم.

- **العامل الثالث:** الوقت الذي تحدده الدولة لتحقيق هذه الإستراتيجية.

ولكي تكون عملية التخطيط الاستراتيجي تؤدي إلى تحقيق الغايات المطلوبة من وضعها، فإنه لا بد من توفر سمات معينة في الإستراتيجية، هذه السمات ما هي في الحقيقة إلا مبادئ معينة تستند إليها الخطة الإستراتيجية (الأمارة 2009، 63-64)، ومن هذه السمات:

1. **واقعية الإستراتيجية:** من أهم مبادئ الإستراتيجية أن تكون هذه الإستراتيجية واقعية، ويقصد بالواقعية هنا، أن كل إستراتيجية لا يجب أن تتجاوز إمكانات البلد ومعطياته، ويجب أن تتضمن الإستراتيجية دراسة دقيقة وشاملة لمختلف إمكانات البلد باعتبارها تشكل نقطة انطلاق مهمة لرسم الأهداف المختلف في كافة المجالات (عساف 2008، 87).
يتحدث ليدل هارت عن ضرورة مطابقة الهدف مع إمكانات الدولة، ويعتبر أن الحكمة في الإستراتيجية تبدأ عندما يستطيع المرء رؤية ما هو ممكن، من اجل العمل على تطبيقه، وذلك بالاعتماد على الثقة بالعمل، وفي ضوء طاقات الدولة الاقتصادية وأوضاعها الجغرافية وطبيعتها القومية وتقاليدها (هارت 1965، 25).

2. **المرونة في التخطيط:** أصبحت مرونة الإستراتيجية أحد المعايير الهامة في تفضيل بعض الاستراتيجيات على البعض الآخر، وبصفة عامة فإن توفير عنصر المرونة لمواجهة ظروف عدم التأكد، يعتبر أحد المتطلبات الأساسية للفكر الاستراتيجي الحديث، وكلما زاد عدم التأكد زادت الحاجة لتوفير عنصر المرونة في القرارات الإستراتيجية.

فالمرونة كصفة تفرضها التغيرات السريعة التي تفرزها الحياة في جوانبها المختلفة، سواء كان ذلك على الصعيد الاجتماعي أو العلمي أو التكنولوجي، وتتطلب ضرورة تكييف أهداف الدولة في ضوء التغيرات الحاصلة في المجالات المذكورة، وتنعكس أهمية المرونة بصورة خاصة في مرحلة التطبيق ومتابعة تنفيذ الإستراتيجية. وهنا يقول هارت :"راعوا المرونة، سواء في المخطط أو التشكيلة، بحيث يتلاءمان مع الظروف، بحيث يجب أن يكون هنالك قابلية للتلاؤم والتوافق مع الظروف المستجدة". (Schelling 1989, 25).

3. **غموض الإستراتيجية:** يفسر غموض الإستراتيجية بغموض القوة، إذ إن القوة بحد ذاتها مفهوم يتسع في تفسيراته ويغوص في غموضه وهلاميته(Schelling 2007, 302). فمن الضروري إيجاد أهداف متناوبة عند محاولة تحقيق هدف ما، لأنه إذا عرف الخصم النقطة المحددة كهدف عمل على إحباطها، واتخاذ كافة الوسائل لتدميرها، ومن هنا كان من الضروري أن يكون للخطة فروع بديلة، وذلك لتلافي ما قد يحدث.

4. **تماسك وتناسق الإستراتيجية:** إذا كانت المرونة ضرورة لكل إستراتيجية فلا بد من أن يتوافر، في الوقت نفسه، عنصر التماسك فيها. فالمرونة لا تعني الهلامية أو التسيب، كما أن التماسك لا يعني التحجر والتجمد. إن التماسك في الإستراتيجية يجعلها قادرة على مواجهة الانتكاسات الجزئية، ويؤمن لها سرعة التنفيذ ومنطقيته (الأمارة 2009، 64).

كما أن تناسق الإستراتيجية أمر مهم أيضا وضروري لنجاح هذه الإستراتيجية، ويقصد بالتناسق أمرين هما: تناسق الخطة من ناحية الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وتناسق الوسائل والإجراءات والسياسات اللازمة لتنفيذ تلك الأهداف (الحسيني 2000، 13). فلكل إستراتيجية هدف عام تسعى إلى تحقيقه ولكنها لا تستطيع تحقيق هذا الهدف دون أن يكون أهداف

فرعية، ولتحقيق أقرب ما يكون للأهداف يجب أن يكون هناك تناسق بين الأهداف الفرعية والهدف العام، إلى جانب وجود التناسق بين وسائل وأهداف الإستراتيجية العامة والفرعية.

5. **ديناميكية الخطة الإستراتيجية:** من أبرز سمات الإستراتيجية الديناميكية، ويقصد بها القدرة على التعامل مع المتغيرات والاستمرار في التفاعل معها واستثمار الفرص التي تهيئها تلك المتغيرات. وضرورة استغلال تلك الفرص، فالعالم في تطور وتغير مستمر، وينبغي أن تتكيف الإستراتيجية مع التغيرات التي تطرأ في العالم، كما ينبغي على هذه الإستراتيجية في ذات الوقت، أن تراعي قدرتها على الاستمرار، فلا يجب أن توضع بأهداف تخدم المدى أو المستقبل القريب، بل يجب أن تكون أهداف تسعى أن تكون لأبعد مدى ممكن (Schelling 1981, 33).

المبحث الثاني

أثر البيئة الداخلية والخارجية في إستراتيجية الدول

النظام السياسي هو عبارة عن نسق من التفاعلات يسوده نوع من الاعتماد المتبادل بين مكوناته، وله حدود تفصله (تحليلياً) عن النظم الأخرى، ولكل نظام دولي محيط أو بيئة يتحرك بها.

فالنظام السياسي يعيش في بيئة، ويقصد بها كل ما هو خارج النظام السياسي ولا يدخل في مكوناته، غير أن كلاً من النظام السياسي والبيئة يؤثر بعضهما في البعض الآخر (شلبي 1996، 142) ، هذه البيئة تقسم إلى بيئة داخلية وخارجية بالنسبة إلى المجتمع. والقسم الداخلي للبيئة يتضمن الأنساق المرتبطة بالمجتمع الذي ينتمي إليه النظام السياسي، إلا أنها منفصلة عن النظام السياسي. وتشمل النظم الداخلية (الأنساق الداخلية): مجموعة السلوكيات والاتجاهات والأفكار التي

يمكـــن أن يطلـــق عليهـــا (الاقتصــــاد ، البنــــاء الاجتمـــاعي، الثقافـــة...الـــخ) حيـــث تمثـــل محركـــات المجتمـــع ومجموعـــة أدواره والنســـق السياســـي فـــي حالـــة تفاعـــل معهـــا، كمـــا أن هـــذه الأنســـاق الأخـــرى تمثـــل مصـــدر الضـــغوطات والتـــأثيرات المتعـــددة والتـــي تعمـــل على قولبة وتفعيل وتغيير إستراتيجية النظام السياسي (شلبي 1996، 133) .

وأما القسم الثاني مـــن البيئـــة المســـمى البيئـــة الخارجيـــة للمجتمـــع، ويتضـــمن كـــل الأنســـاق الواقعـــة خـــارج المجتمـــع المعنـــي، وتتمثـــل فـــي الأنســـاق الدوليـــة (السياســـية، الاقتصـــادية، الثقافيـــة) وتشـــكل النســـق الـــدولي ككـــل. حيـــث أن شـــكل النظـــام الـــدولي القـــائم (أحـــادي القطبيـــة، ثنـــائي القطبيـــة، متعـــدد الأقطـــاب) وســـماته الرئيســـية (كـــأنواع أو طبيعـــة النزاعـــات والتحالفـــات ومســـتوى الإمكانـــات) عـــاملاً أساســـياً فـــي التـــأثير فـــي أنشـــطة الدولة وإستراتيجيتها (حتي 1985، 267).

أما عملية اتخـــاذ القـــرار فـــيمكن تعريفهـــا بأنهـــا عمليـــة الاختيـــار بـــين عـــدد مـــن البـــدائل المتاحة التي تتسم بعـــدم اليقينيـــة فـــي نتائجهـــا. وبـــذلك فجـــوهر نظريـــة اتخـــاذ القـــرار هـــو " الاختيار بين عـــدد مـــن الممكنـــات لا علـــى أســـاس تجريـــدي ولكـــن علـــى أســـاس عملـــي مـــرتبط بـــالظروف القائمـــة" (Holsti 1988, 320). ويمكـــن إجمـــال الخطـــوات التـــي تســـير فيهـــا عمليـــة اتخـــاذ القـــرار هـــي : تحديـــد المعيـــار الرئيســـي، تحديـــد المتغيـــرات المرتبطـــة بالموضـــوع، قيـــاس المتغيـــرات بالمعيـــار الرئيســـي، اختيـــار الهـــدف، رســـم إستراتيجية تحقيق الهـــدف، اتخـــاذ القـــرار بانتهـــاج ســـلوك معـــين، انتهـــاج الســـلوك فعـــلاً ، تقويم نتائج السلوك قياساً على المعيار الرئيسي (مقلد 1985، 447).

وفيمـــا يخـــص اتخـــاذ القـــرارات، فقـــد قـــدم ريتشـــارد ســـنايدر أول إطـــار مفصـــل ودقيـــق لصناعة القـــرار فـــي دراســـات السياســـة الدوليـــة ، يعتبـــر ســـنايدر أن الفعـــل الصـــادر عـــن الدولة يقوم بـــه فـــي الواقـــع أشـــخاص وبالتـــالي فـــإن فهـــم واســـتيعاب هـــذا الفعـــل يتطلـــب النظـــر إلـــى محـــيط صـــناعة القـــرار مـــن خـــلال إدراك صـــناعة القـــرار لمحـــيطهم ولـــيس مـــن خـــلال موقـــع المراقـــب الموضـــوعي أو الحيـــادي، فالكيفيـــة التـــي يحـــدد بهـــا صـــناع القرار الوضـــع الـــذي يواجهونـــه هـــي التـــي تصـــنع ســـلوكية الدولـــة تجـــاه الوضـــع (حتـــى 1985، 177).

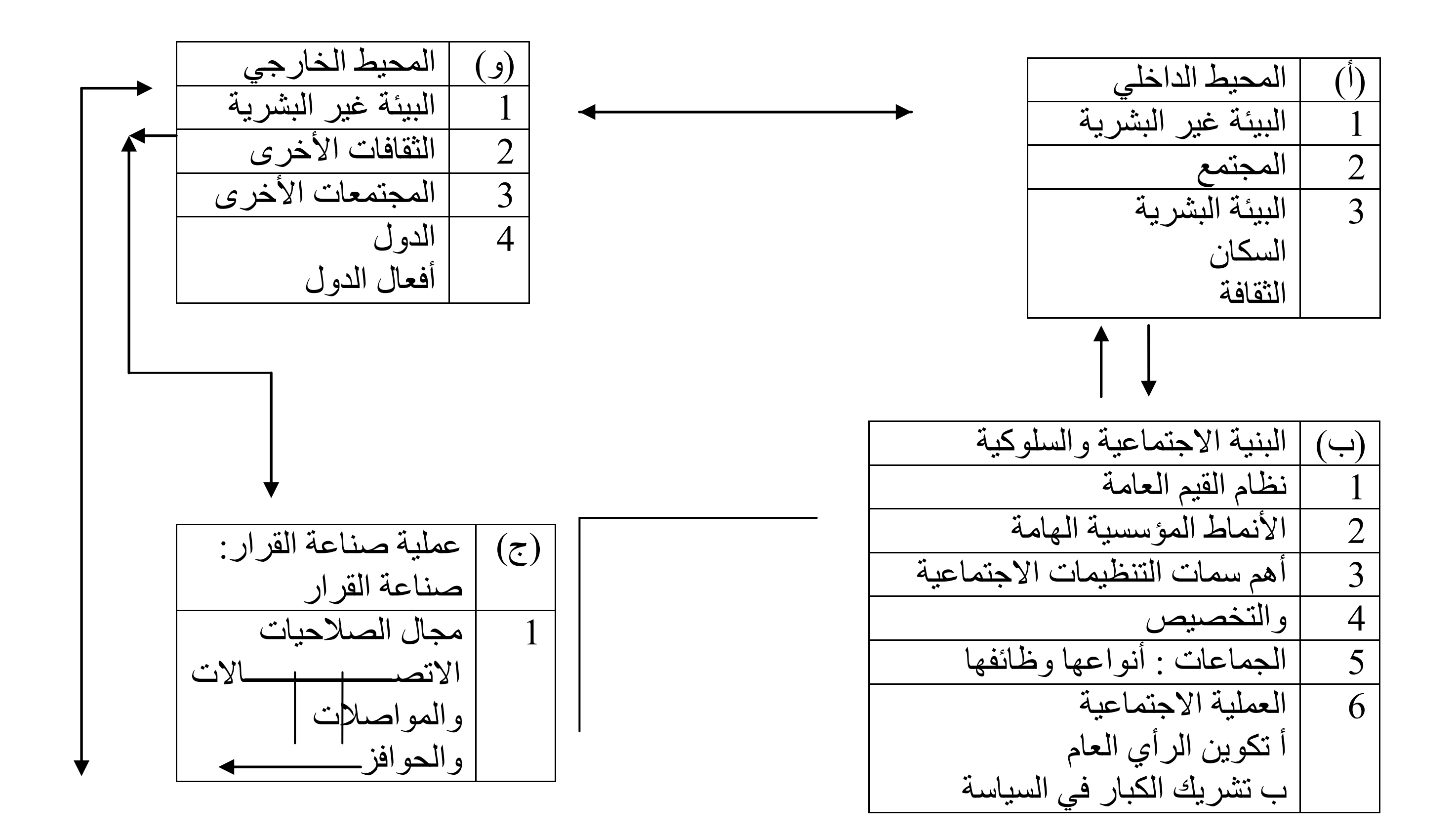
وينطلـــق ســـنايدر مـــن مســـلمة أساســـية وهـــي أن أفضـــل وســـيلة لاســـتيعاب السياســـة الدولية وعوامـــل التـــأثير فـــي ســـلوكية الدولـــة تكمـــن فـــي التحليـــل علـــى مســـتوى الدولـــة، وبالتالي فـــإن فهـــم ســـلوكية دولـــة يـــؤدي إلـــى فهـــم ســـلوكية كـــل الـــدول، إذن تبـــرز منـــذ البدايـــة محدوديـــة هـــذا المقتـــرب مـــن حيـــث عـــدم الاهتمـــام بتصـــنيف الـــدول حســـب متغيـــرات مختلفـــة كالبنيـــة السياســـية مـــثلا أو أنـــواع اســـتراتيجيات السياســـة الخارجيـــة، وبعـــد ذلـــك يمكـــن التعمـــيم. ويركـــز الإطـــار النظـــري لنمـــوذج ســـنايدر علـــى دراســـة مســـار التفاعـــل فينطلـــق مـــن اعتبـــار الفعـــل الصـــادر عـــن الدولـــة (إعـــلان موقـــف سياسي، البدء فـــي النـــزاع، إقامـــة علاقـــة تعـــاون) يقابلـــه رد فعـــل مـــن المحـــيط الخـــارجي يأخذ الأشـــكال ذاتهـــا التـــي يأخـــذها الفعـــل الأول فيشـــكل ذلـــك تفـــاعلا، كـــذلك فـــإن تـــرداد الفعـــل ورد الفعـــل يـــؤدي بالتفاعـــل إلـــى أن يأخـــذ شـــكل أنمـــاط معينـــة ومختلفـــة. ويشـــمل الإطـــار الـــذي يقدمـــه ســـنايدر مـــا يلـــي: المحـــيط الخـــارجي، المحـــيط الـــداخل، البنيـــة الاجتماعيـــة والســـلوكية، صـــناع القـــرار وعمليـــة صـــناعة القـــرار، الفعـــل. فالبنيـــة ســـواء كانـــت الداخليـــة أو الخارجيـــة تتكـــون مـــن مجموعـــة مـــن العوامـــل المـــؤثرة فـــي الفعـــل الصادر عن الدولة (شلبي 1996، 134).

1. المحيط الخـــارجي: يشـــمل العوامـــل التـــي هـــي خـــارج الدولـــة كأفعـــال وردود فعـــل الـــدول الأخرى مـــثلا، يتـــألف المحـــيط الخـــارجي بشـــكل أساســـي مـــن المحـــيط المـــادي الجغرافـــي ومـــن الـــدول والمجتمعـــات والثقافـــات، وتتغيـــر هـــذه العوامـــل بشـــكل دائـــم، ويحـــدد ذلـــك التغيير صـــناع القـــرار بمـــا يعتبرونـــه هامـــا، ومـــن وجهـــة أخـــرى هنـــاك ثوابـــت تشـــكل ضـــوابطا علـــى التغييـــر فـــي المحـــيط الخـــارجي، ســـواء أدركهـــا أو لـــم يـــدركها صـــناع القـــرار كمســـتوى التطـــور التكنولـــوجي وشـــبكة الاتصـــالات القائمـــة ودرجـــة الانـــدماج الاقتصادي الدولي، وتـــؤثر هـــذه الضـــوابط فـــي الأهـــداف التـــي يعمـــل لهـــا صـــناع القـــرار بغض النظر عن إدراكهم لها.
2. المحـــيط الـــداخلي: يشـــمل مـــا يعـــرف بالسياســـات الداخليـــة والـــرأي العـــام والموقـــع الجغرافـــي للـــدول والثقافـــة العامـــة والســـمات الرئيســـية للســـكان وتنظـــيم المجتمـــع وأدائـــه، كمـــا أن الجماعـــات غيـــر الحكوميـــة وجماعـــات المصـــالح والأحـــزاب السياســـية، تشـــكل

بـــدورها قـــوى ضــــاغطة علــــى أجهـــزة وضـــع القـــرارات ورســـم اســـتراتيجيات الـــدول (مقلد 1985، 449).

3. البنية الاجتماعية والســلوكية: تعتبــر فئــة مســتقلة عــن المحــيط الــداخلي لأهميــة العوامــل التي تتكــون منهــا ولتأثيرهــا البعيــد وغيــر المباشــر علــى صــناع القــرار، وينــدرج فــي هذا الإطــار نظــام القــيم فــي المجتمــع والأنمــاط المؤسســية الهامــة وكيفيــة تحديــد الأدوار وتخصيصـــها فـــي المجتمـــع ســـمات التنظيمـــات الاجتماعيـــة، كـــذلك أنـــواع ووظـــائف الجماعات الاجتماعية، وكذلك صناعة الرأي العام.
4. عمليـــة صـــناعة القـــرار: وتتـــألف مـــن ثـــلاث فئـــات مـــن العناصـــر هـــي: مجـــال الصـــــلاحيات (تشــــابك وتنــــازع الصـــــلاحيات فـــــي الأدوار) وكـــــذلك الاتصـــــالات والمعلومات (بقدر مـــا يملـــك صـــانع القـــرار مـــن معلومـــات بقـــدر مـــا يكـــون فـــي وضـــع أفضل مقارنـــة مـــع غيـــره فـــي التعـــاطي مـــع القـــرار) والحـــوافز الشخصـــية وتلـــك التـــي يحـــددها الـــدور، وتشـــكل هـــذه الفئـــات بمجموعهـــا مختلـــف الأدوار والأهـــداف والوظـــائف في إطار السلطة بشكل عام، وفي إطار وحدة صناعة القرار بشكل خاص.
5. الفعـــل أو الســـلوكية السياســـية الصـــادرة عـــن وحـــدة صـــناعة القـــرار : ويشـــير ســـنايدر إلـــى علاقـــات التـــأثير المتبـــادل بـــين مختلـــف العوامـــل كمـــا يتبـــين فـــي الشـــكل (حتـــي 1985، 161):

نموذج سنايدر



خط ب – ج يمثل التفاعل بين البنية الاجتماعية والسلوكية وبين عملية القرار، ويظهر هنا تأثير القوى الاجتماعية الداخلية على صناعة القرار أو تأثير القيم العامة للمجتمع بشكل ضوابط على توجهات واختيارات صناع القرار، ويبرز خط د – ب انعكاسات السياسة الخارجية للدولة على بنيتها الاجتماعية فإقامة علاقات جيدة مع دولة أخرى قد يكون له مردود إيجابي، مادي مثلا، على قطاع أو قطاعات أو جماعات اقتصادية أو اجتماعية في الدولة مصدر العلاقات.

ويرمز الخط أ – ب إلى التفاعل بين المحيط الداخلي ككل وبين المحيط الخارجي، وهو يمثل العلاقات على المستوى المجتمعي وغير الرسمي، أي التي لا تمر عبر السلطة، بين دول مختلفة، وقد تكون هذه العلاقات تجارية، ثقافية، إعلامية، رياضية، عائلية وغير ذلك، ويختلف الموقف من دولة إلى أخرى فيما يخص ضبط العلاقات والتأثير فيها، ويعتمد هذا بشكل أساسي على الهوية السياسية لنظام الحكم في الدولة (نظام مفتوح أو مغلق) وعلى قدراته وإمكاناته، وطبيعة العلاقات، وقد شهد

النظام الدولي مزيدا من التشابك والتداخل والاندماج نتيجة مستجدات عديدة في كافة الميادين مما زاد من تفاعل المجتمعات بعضها ببعض وزاد في تأثير المحيط الخارجي للدولة علـــى محيطهـــا للـــدول الداخلي بشكل مباشر عبر وسائل الإعلام و العلاقات الاقتصادية والثقافية، وينعكس ذلك بدوره علـــى صناعة القار بشكل أو بآخر.

ويمثل الخط ج – د – و (4) ج – د التفاعل بين دولتين ويشمل أنواعا عديدة من العلاقات بحيـــث يمكن الحديث عن نظم تفاعل مختلفة في حال بروز أنماط مـــن التفـــاعلات كالتفاعـــل التعـــاوني أو التنازعي أو التكاملي. ويقدم سنايدر ثلاث أنواع من التفاعلات المترابطة والمتداخلة وهي التفاعل على مستوى الحكومات (ج د و ج) التفاعل على مســـتوى غيـــر الحكـــومي (أ ب و) أو المســـتوى المجتمعي، وأخيرا التفاعل داخل المجتمع الواحد على المستويين الحكومي وغير الحكـــومي (ج د ب) (حتي 1985، 162).

كما إن إحدى ركائز القوة السياسية هي التخطيط العلمي، الذي يؤدي إلى بناء قوة اقتصادية وعسكرية. وقد أصبح التقدم العلمي ونسبة عدد العلماء وفروع البحث العلمي عند الدول، مقياساً للقوة السياسية في سبيل الزعامة العالمية والمنزلة الدولية، وتؤثر التطبيقات الفنية والعلمية للمكتشفات العلمية في النمـــو الاقتصادي وفي إنتاجية مشاريع وبحوث التسلح الذري، ومشاريع الفضـــاء، وتـــؤدي إلـــى ازدهـــار الصناعة والاقتصاد، مع إنشاء مجالات صناعية جديدة ونمو فروع مستحدثة في الاقتصاد والإنتـــاج (قربان 1983، 119).

ويرى كل من كليم وفولك أن التركيب البنيوي لقوة الدولة وبناء الإستراتيجية يتضمن العوامل الآتية: (هارولد 1981، 41–43)

1. العامل الجغرافي: وهو العامل الرئيسي الأول كونه يتسم بالثبات.
2. العامل الاقتصادي: ويتمثل فيما تملكه الأمة من موارد طبيعية، وهذا العامل يقع في المرتبـــة الثانية.
3. العامل البشري: ويعد العامل الثالث لقوة الدولة وكتجسيد لحجم القوة العسكرية بشكل خـــاص، وبحجم السكان بوجه عام.

4. العامل السياسي: ويعبر عنه بقوة حكومة الدولة.

ولا يكتفي الباحثان بتحديد العوامل المادية الأساسية لقوة الدولة فحسب، بل يؤكدان أيضا على عوامل أخرى لا يمكن إغفالها عن التركيب البنيوي لعوامل قوة الدولة، خاصة عوامل الطبيعة القومية والمعنويات والإيديولوجيات والقيادة الوطنية من حيث نوعيتها وسمعتها الدولية، وكذلك العامل الدبلوماسي (هارولد 1981، 44).

المبحث الثالث

النظريات السياسية والنظام الدولي

تناول المبحث السابق المتغيرات الداخلية والخارجية ودورها في عملية اتخاذ القرار وأثرها على بناء إستراتيجية الدول، مرتكزاً على نموذج سنايدر في التحليل السياسي. ولكن لا يمكن دراسة النظام الدولي دون تناول النظريات التي تعاملت مع موضوع القوة وتوزيعها في النظام الدولي، وأولى هذه النظريات:

النظرية الواقعية:

تمثل مدرسة الواقعية السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية ردة فعل أساسية على تيار المثالية، وهدفت الواقعية إلى دراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها بعضها مع بعض. وينطلق الفكر الواقعي من مسلمات عدة أهمها: (حتي 1985، 22)

1. إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق كما يقول المثاليون، وبالتالي فالمبادئ الأخلاقية لا يمكن تطبيقها في العمل السياسي، وتلعب المصلحة الأساس في العلاقات الدولية.
2. إن النظرية السياسية تدور في محورها حول الدولة والتي تعتبرها اللاعب السياسي في النظام الدولي.

3. تعتبر الواقعية أن النظام الدولي يتسم بالفوضى التامة، وبالتالي فإن المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية هي ذات تأثير محدود جداً في العلاقات الدولية ذلك إن لم يكون معدماً. فالحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية بين الدول هي القوة، فالدولة تعمل دائماً لزيادة قوتها تجاه محيطها.

ويعتبر هانس مورغنتاو أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية، ويقدم في كتابه "السياسة بين الأمم" (Morgenthau 1978, 4-15) مبادئه في الواقعية حيث يرى أن عملية توازن القوى عملية تلقائية تتشكل بطريقة أوتوماتيكية، فعندما يحدث انقطاع في التوازن من قبل قوة خارجية أو يحدث تغيير في واحدة من عناصره فإن النظام يظهر ميلاً لإعادة التشكل لنظامه الأصلي أو تشكيل توازن جديد (Wong 2002, 399). كما ويرفض نظام أحادي القطبية ويعتبره وسيلة للتعدي على حقوق ومصالح الآخرين، ويتوقع أن ينهار ويستبدل بنظام متوازن، ويحرص الواقعيون على بناء قوة اقتصادية وإمكانيات كبيرة فيما يخص التجارة الدولية، وذلك لنيل مكاسب سياسية والضغط على الدول لتحقيق المصالح (Lebow 2003, 52).

الواقعية الجديدة:

إن أهم المفاهيم المركزية التي تستند عليها الواقعية الجديدة: النظام الدولي، توازن القوى والأمن. حيث اتخذ الواقعيون الجدد من النظام الدولي موضوعا رئيسيا لدراسة وتحليل نظريتهم بالاستناد إلى الأفكار النظامية والبنيوية التي اقتبسوها من نظرية النظم لمورتن كابلان (Griffiths 1999, 46-48).

وبخلاف الواقعية الكلاسيكية لمورغانتاو الذي يعتمد أن الدول مثلها مثل البشر تملك رغبة فطرية للسيطرة على الآخرين و هو ما يقودها نحو التصادم و الحروب فإن واقعية كنيت والتز تغفل الطبيعة البشرية و تركز على تأثير النظام الدولي فالنسبة له، النظام الدولي يتشكل من مجموع القوى الكبرى كل منها تسعى للحفاظ على وجودها، فهذا النظام الفوضوي " بمعنى انتفاء وجود سلطة مركزية

تحمي كل دولـــة مـــن الأخـــرى" فـــي ظلـــه نجـــد أن كـــل دولـــة لا تهـــتم إلا بمصـــالحها غيـــر أن الدول الصغرى أو الضـــعيفة تســـعى لإيجـــاد نـــوع مـــن التـــوازن بـــدلا مـــن الـــدخول فـــي صراع مع الأقوياء (Art 2003, 412).

و خلافا لمورغانتاو الـــذي أبـــرز فضـــائل نظـــام تـــوازن القـــوى التقليـــدي المتعـــدد الأقطـــاب و الذي يـــرى أن نظـــام الثنائيـــة القطبيـــة الـــذي بـــرزت فيـــه الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة و الإتحـــاد الســـوفييتي يحمـــل العديـــد مـــن المخـــاطر فـــإن والتـــز يعتقـــد أن النظـــام الثنـــائي القطبية أكثر استمرارا من النظام المتعدد الأقطاب.

النظرية الليبرالية:

بالنســـبة للمدرســـة الليبراليـــة فقـــد مثلـــت العلاقـــة بـــين البيئـــة الداخليـــة والخارجيـــة نقطـــة انطـــلاق المنظـــور والـــرؤى الليبراليـــة فـــي انتقادهـــا وتحـــديها للمنظـــور الـــواقعي علـــى اعتبـــار أن الفصـــل الجامـــد بـــين المجـــالين الـــداخلي والخـــارجي لـــم يعـــد قائمـــا بفعـــل التطورات الهائلـــة التـــي طـــرأت علـــى المســـتوى الـــدول، و تهـــدف الليبراليـــة إلـــى تحريـــر الإنســـان كفـــرد وكجماعـــة مـــن القيـــود الســـلطوية الثلاثـــة (السياســـية والاقتصـــادية والثقافية).

وترى النظريـــة الليبراليـــة أن القـــوة أمـــر مهـــم وضـــروري فـــي العلاقـــات الدوليـــة، وعلـــى الدولـــة أن تبنـــي قـــوة مـــن خـــلال ترســـانة عســـكرية هائلـــة، ولكـــن ليســـت هـــي القـــوة الوحيـــدة، حيـــث أن العلاقـــات الدوليـــة مـــا بـــين الدولـــة يجـــب أن تكـــون ايجابيـــة، والخلافـــات علـــى الســـاحة الدوليـــة يجـــب حلهـــا عبـــر الحـــوار بـــين الـــدول, أي ســـلميا دون حـــروب، كمـــا أن القـــوة الاقتصـــادية، والثقافيـــة/العلميـــة/التكنولوجيـــة الإعلاميـــة، الدعائيـــة هي مـــن يلعـــب الـــدور الأكبـــر فـــي نهـــوض الدولـــة، ووصـــولها للرفاهيـــة، هـــذه العناصـــر قـــادرة علـــى النهـــوض بكـــل دولـــة إن أحســـنت اســـتخدامها وتوظيفهـــا لمصـــلحتها (حتـــي 1985، 75).

الاعتمادية المتبادلة:

مــن أهــم خصــائص السياســة الدوليــة خــلال النصــف الثــاني مــن القــرن العشــرين هــو تعاظم ظــاهرة التــرابط بــين أجــزاء البنيــان، وهــذا ناشــئ عــن تفاعــل ثــورة المعلومــات والاتصالات والتقــدم الاقتصــادي. ويتســم أي بنيــان بــالترابط لكــن مــا يميــز هــذا البنيــان هــو: زيــادة حجــم التجــارة الدوليــة، وحجــم انتقــال رؤوس الأمــوال، والأفــراد عبــر الحــدود، وزيــادة الاتصــالات الدوليــة. وأطلــق عليهــا الدارســين صــفة "الاعتمــاد المتبادل"الذي اتســم بسّــمات أهمهــا: زيــادة عــدد وتنــوع قضــايا السياســة الدوليــة، بحيــث لم تعــد مقصــوره علــى المســائل العســكرية، ويتســم "بتســييس" السياســة الدوليــة، ويقصــد بها أن السياســة الدوليــة ظــاهرة خارجيــة لــم معزولــة عــن المــؤثرات الاجتماعيــة داخــل الدولة مثــل القــوى السياســية الداخليــة، والــرأي العــام، وأصــبحت السياســة الدوليــة جــزء مــن العمليــات السياســية الداخليــة، وأدى ذلــك إلــى تعــاظم تــأثير المنظمــات غيــر الحكومية في مسار السياسة الدولية (مهنا 2000، 197).

وأدت ظــاهرة الاعتمــاد المتبــادل لخلــق بيئــة دوليــة مواتيــة لعــدد مــن أشــكال التعــاون الدولي. وإلــى تعقيــد ظــاهرة السياســة الدوليــة نتيجــة دخــول قــوى جديــدة غيــر حكوميــة حلبــة تلــك السياســة. ومهــدت ظــاهرة الاعتمــاد المتبــادل إلــى نشــوء ظــاهرة العولمــة، وهــي التميــز السياســة الدوليــة منــذ أوائــل التســعينيات وبعــد انهيــار الاتحــاد الســوفيتي وتفكــك الكتلــة الشــرقية، دفــع الولايــات المتحــدة لقيــادة عمليــة العولمــة، ناقلــة بــذلك الاعتماد المتبادل مــن مجــرد زيــادة كثافــة المعــاملات الدوليــة إلــى مســتوى كيفــي جديــد وهــو إســقاط الحــواجز الاقتصــادية بــين الــدول، وتحريــر التجــارة العالميــة، وتنمــيط السياسة الاقتصادية والنماذج الأمنية، والقيم الثقافية للشعوب.

بحيــث ُفتــرض فــي السياســة العالميــة أن العناصــر الفاعلــة متصــل بعضــها بــبعض، بحيث إنه إذا حدث شيء مــا لعنصــر فاعــل واحــد علــى الأقــل، فــي ظــرف واحــد علــى الأقل، في مكان واحد علــى الأقــل، فإنــه ســيؤثر فــي جميــع الفــاعلين. ففــي أي نظــام مــن

العلاقات كلما ازداد عدد الفاعلين، وكلما ازداد عدد الأماكن والظروف، كلما ازداد الترابط.

وبما أن الترابط مصطلح حيادي، فقد تكون له معان إيجابية وسلبية. فأنصار الليبرالية الجديدة يرون أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول. ولذا فإنه يدعم الاستقرار في النظام الدولي. ومن جهة أخرى، يجادل أنصار الواقعية الجديدة مثل والتز بأنه بما أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها على الأقل، فإن الترابط الزائد يؤدي إلى صراع وعدم استقرار.

جيبلين وليميكي:

أما جيبلين وليميكي فينطلقان في تحليلهما لتغير النظام الدولي من نظرية انتقال القوة والتي بدورها تركز على الدولة القوية حيث تفترض وجود شرطين لحدوث عملية الانتقال. وهذان الشرطان متعلقان بالدولة المتحدية للنظام الدولي القائم حيث يفترض أن تكون هذه الدولة غير راضية عن توزيع القوة ولكن هذا لا يكفي إذ لا بد من امتلاك الدولة المتحدية الإمكانيات لتقوم بعملية التغيير. وعملية الانتقال تحدث إذاً مع التغيير في المصالح للأعضاء نتيجة التطور الاقتصادي التكنولوجي، إضافة إلى التغير في حساب المنفعة التي تجنى والتي يجب أن تتجاوز الخسارة. أما الطريقة التي تمت بها معظم عمليات التغيير فكانت الحرب (حبش 2001، 39).

وينطلق جيبلين في تحليله لعملية انتقال القوة من انحطاط الدولة المهيمنة حيث يشير إلى أنه في عملية الانحطاط هذه يحصل ما يطلق عليه حرب الهيمنة وذلك عندما تصل الدولة المتحدية "غير الراضية" إلى درجة قريبة من الدولة المسيطرة، ويضع جيبلين أمام الدولة الهابطة عدة خيارات لتدارك هذا الوضع، فعليها أن تخلى عن بعض الالتزامات غير الضرورية أو أن تتحالف مع الدول التي لا تشكل تهديداً لها، أو أن تتبع سياسية التهدئة (حبش 2001، 40).

مولدسكي:

يرى مولدسكي أن العالم مر بأربع دورات منذ العام 1949، حيث أن كل دورة زمنية بدأت بحرب عالمية تغير على أساسها النظام العالمي السياسي وظهرت قوة سياسية هيمنت على القوى الأخرى .

ويرتبط أمن واستقرار النظام العالمي بتركز السلطة في يد دولة واحدة مهيمنة، تملك العتاد العسكري والاقتصاد القوي، وهذه قاعدة لها خلفيتها في الدراسات السياسية.

كما ويتحدث جورج مولدسكي عن رؤيته للفترة التي تبقى فيها الدولة مسيطرة على النظام الدولي، ويتوقع أن لا تمتد هذه الفترة لأكثر من 200 عام، أما بشأن الطريقة التي تنتقل فيها القيادة من دولة لأخرى فتتم من خلال الحرب، والدولة المحتملة لان تقود النظام الدولي بعد عملية التغيير، هي الدولة الحليفة للدولة القائدة، وذلك نتيجة لحرب بين الدولة المهيمنة والدولة المتحدية، فيخسر الطرفان قوتهما، وتحول القيادة إلى الدولة الحليفة للدولة المهيمنة (Moldiski 1962, 62).

نشوء وسقوط القوى العظمى:

يقدم بول كينيدي عدة مقاييس يمكن من خلالها قياس قوة وضعف الدول، فيتحدث عن الأدوار التي تلعبها العوامل الداخلية والخارجية في التأثير على نشوء وسقوط القوى الدولية العظمى، ويتناول أيضا فكرة "نسبية القوة"، فهو يرى أن قوة الإمبراطوريات أو الدول الكبرى ليست بالقوة المطلقة أو المتفردة بذاتها، وإنما هي مسألة نسبية– فلا يمكن قياس قوة أو ضعف دولة ما إلا بمقارنتها بالدول الأخرى المنافسة من ناحية، وبالنسبة إلى قوتها هي ذاتها في فترات مختلفة من تاريخها من ناحية أخرى.

ويضرب كينيدي مثالاً عن نسبية القوة، فهو يرى مثلاً أن بريطانيا بالرغم من أنها لم تعد الدولة العظمى في العالم، إلا أنها حالياً أكثر غنى وقوة مما كانت عليه الإمبراطورية البريطانية. وذلك لأن الحديث يتم عن انهيار نسبى وليس

بالضرورة عن اضمحلال أو اختفاء دولة ما. وعليه قد تظل الولايات المتحدة – حتى بعد انهيار إمبراطوريتها – أقوى من معظم دول العالم (كينيدي 2002، 645–650).

توينبي:

يفسر أرنولد توينبي نشوء الحضارات، من خلال نظريته الشهيرة "التحدي والاستجابة"، التي استلهمها من علم النفس السلوكي. ويقول توينبي إن الفرد الذي يتعرض لصدمة قد يفقد توازنه لفترة ما، ثم قد يستجيب لها بنوعين من الاستجابة:
الأولى: النكوص إلى الماضي لاستعادته والتمسك به تعويضا عن واقعه المر، فيصبح انطوائياً (استجابة سلبية). والثانية: تقبل هذه الصدمة والاعتراف بها في محاولة للتغلب عليها. (إيجابية بالنسبة لعلم النفس) (خوري 1960، 68). وهذا التفسير ينطبق على الدول من وجهة نظر توينبي.

وفيما يتعلق بسبب نشوء الحضارة وانتقالها، يرى توينبي أن عنصري الحركة والجمود يشكلان مناطها. فالديناميكية (الفعالية، الحركة، الصيرورة، التغيير، الإبداع) هي السمة التي تنقل المجتمع من التخلف إلى الحضارة، في حين أن الاستاتيكية (الركود، الجمود، المحافظة على القديم بل تقديسه) تجعل المجتمع متخلفا أو بدائيا. وهكذا إذا استجاب المجتمع إلى أي تحد مناخي أو بشري استجابة ديناميكية، بالتكيف والتغير والتحول، فإنه يسير في طريق الحضارة. أما إذا استجاب له بطريقة استاتيكية، إما بالتمسك بتقاليده أو بالمحافظة على طريقة عيشه، فإن ذلك يعتبر تخلفا، وهذا يؤدِي إلى تدهور الحضارة ثم انهيارها (خوري 1960، 71–72).

الفصل الثاني:

السمات العامة للإستراتيجية الروسية:

المبحث الأول: الفوارق بين الإستراتيجية السوفييتية والروسية

المبحث الثاني: المتغيرات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية

المبحث الثالث: المتغيرات الخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية

السمات العامة للإستراتيجية الروسية:

يلقي هــذا الفصــل الضــوء علــى الســمات العامــة للإســتراتيجية الروســية، فقــد كــان مــن الطبيعــي بعــد انهيــار الاتحــاد الســوفييتي أن تطــرأ تغيــرات علــى الإســتراتيجية التــي كانت ســائدة فــي ذلــك الوقــت، وذلــك يعــود بطبيعــة الحــال إلــى العوامــل الموضــوعية والذاتية التــي مــرت ومــا زالــت تمــر بهــا روســيا الاتحاديــة، حيــث ســاهمت متغيــرات عــدة ســواء علــى الصــعيد الــداخلي أو الخــارجي، علــى تشــكيل الإســتراتيجية الروســية الحالية، كما أن هذه الإســتراتيجية التــي ســيتم الحــديث عنهــا لــم تكــن بدرجــة كبيــرة مــن الثبات، بل كانت تــتحكم بهــا الكثيــر مــن الظــروف والعوامــل التــي ســيتم إلقــاء الضــوء عليها في هذا الفصل.

المبحث الأول:

سمات الإستراتيجية السوفييتية والروسية

أحدث انهيار الاتحــاد الســوفييتي أكبــر تغيــر فــي العلاقــات الدوليــة منــذ الحــرب العالميــة الثانية، فبسقوط موســكو الهائــل مــن مرتبــة القــوة العظمــى زالــت بنيــة القطبيــة الثنائيــة التــي ظلــت تشــكل السياســات للقــوى الكبــرى لفتــرة تنــاهز النصــف قــرن (وولفــورث 2001، 7). حيــث أدت سياســات الإصـــلاح المتــأخرة التــي اتبعهــا الــرئيس ميخائيــل غورباتشــوف، الــرئيس الأخيــر للاتحــاد الســوفييتي، لإعــادة بنــاء المجتمــع الاشــتراكي أو مــا يطلــق عليــه اســم "البريســترويكا"، إلــى زعزعــة الأوضــاع الاجتماعيــة والاقتصــادية والسياســية داخــل الــبلاد، وأدت بالنتيجــة إلــى انهيــار الاتحــاد الســوفييتي (السيد 1994، 244).

حيــث بــدا واضــحاً أن أشــكال العلاقــة بــين الجمهوريــات والســلطة المركزيــة لــم تعــد تتفــق وتطلعــات الجمهوريــات الســوفييتية، كمــا أن الجمهوريــات كانــت غيــر راضــية عــن موقــف الســلطة المركزيــة التــي يســتأثر الــروس بـــ 90% مــن قوامهــا، كمــا أن

تردد الرئيس السوفييتي غورباتشوف ووقوعه تحت تأثير الغرب والمحيطين به، لم يدفعاه لأن ينفذ برنامجه الإصلاحي بالمستوى المطلوب. فضلاً عن أن ممثلي البيروقراطية السوفييتية والنسق الأعلى للسلطة لم يقتنعوا بإصلاح الإتحاد السوفييتي حقيقة، وإنما أرادوا أن تحتفظ السلطة المركزية بحقوقها وامتيازاتها (الأمارة 2005، 13).

وقد ظهرت روسيا الاتحادية إلى الساحة الدولية إثر تفكك الإتحاد السوفييتي بوصفها وارثته الشرعية من الناحية القانونية، حيث أن روسيا أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، ولذلك لم يتردد قادة رابطة كومنولث الدول المستقلة[1] في الاتفاق على إعطائها مقعد الاتحاد السوفيتي في مجلس الأمن وعلى أن يتحكم رئيس روسيا في شفرة إطلاق السلاح النووي، على ألا تستعمل تلك الأسلحة إلا بموافقة باقي الدول النووية: كازخستان، وروسيا البيضاء، وأوكرانيا، بعد التشاور مع باقي أعضاء الرابطة، وأن ترث روسيا معظم المؤسسات الاقتصادية والسياسية السوفيتية (عبد الفتاح 1996، 73).

ويمكن فهم التغيير في الإستراتيجية الروسية الجديدة، وأبعاد هذا التغيير عندما القيام بعملية مقارنة للقضايا الجديدة مع القضايا المماثلة التي كانت متبناة في الإستراتيجية السوفييتية السابقة. وتهدف أولا إلى تعيين المصادر الرئيسية التي أصابها التغيير أكثر من غيرها من مصادر الفكر الاستراتيجي الروسي بشكل عام، وذلك بأن الإستراتيجية الروسية قد صيغت في ضوء المبادئ المستقاة من ستة مصادر رئيسية تمثلت بـ (أوتكين 2001، 15):

- الآراء الحربية النظرية للماركسية – اللينينة.

- الإستراتيجية السياسية للحزب الشيوعي السوفييتي.

[1] رابطة تتكون من 12 دولة كانت تكوّن في السابق جمهوريات الاتحاد السوفييتي. وهذه الدول الأعضاء هي: أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وروسيا البيضاء، وكازاخستان، وكيرجستان، ومولدوفا، وروسيا، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان وعاصمة الرابطة هي مينسك في روسيا البيضاء.

- خبرة الحروب السابقة.

- الأفكار النظرية لعلم الحرب البرجوازي.

- مساهمات المفكرين العسكريين والاستراتيجيين الروس في العهود القيصرية.

- التطورات في التكنولوجيا العسكرية.

وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي وضعت خطة لإنقاذ روسيا، وبرزت ثلاث تيارات مختلفة (الشيخ 2010، 191-192):

1- **تيار الأحرار:** وهم الذين يؤيدون أن تقاوم روسيا بوعي عقلية القوة الكبرى، وأن تتوقف عن استعراض مظاهر القوة الكبرى، وأن تتوقف أيضا عن منافسة الولايات المتحدة، وبدلاً من ذلك، فعلى روسيا أن تسعى إلى تنفيذ خطة أوروبا الكبرى، والدخول في تكامل مع أوروبا من منظور أوروبا الكبرى، بالنظر لكون روسيا حليف طبيعي وشريك إستراتيجي لأوروبا، وهو ما يفرض تركيز الانتباه على الشؤون الداخلية - خاصة التنمية الداخلية، وتحسين معيشة المواطنين، وهو ما يعني في المحصلة النهائية عدم إقامة علاقات عسكرية بين روسيا والدول الأخرى، وتجنب الدخول مرة أخرى في سباق تسلح مع الولايات المتحدة يرهق روسيا اقتصاديا.

2- **تيار المتشددين:** ويتمثل في مفهوم يؤكد على أن روسيا لديها قدرات اقتصادية وعلمية وتكنولوجية وعسكرية هائلة، تمكنها من مواجهة التهديدات الأمريكية التي تحاصرها. ومن ثم عليها أن تستثمر هذه القدرات الشاملة من أجل أن تستعيد مكانتها الدولية السابقة كقوة إقليمية عظمى منافسة للولايات المتحدة على قمة النظام الدولي، خاصة على رأس القارة الأوروبية والآسيوية (أوراسيا)، وأن تستعيد موقعها السابق كأحد مراكز التأثير في عالم متعدد الأقطاب. ولتحقيق ذلك ينبغي أن تعيد بناء وتطوير قواتها العسكرية، وأن تحتفظ بقواعد عسكرية في المناطق التي تتمتع بأهمية إستراتيجية في العالم.

3- **تيـــار البراجمـــاتيين:** وفـــي مقـــدمتهم الرئيســـان بـــوتين وميدفيـــديف، وهـــذا التيـــار يعتـــرف بصـــراحة أن إجمـــالي النـــاتج القـــومي لروســـيا يقـــدر بعشـــر (10/1) مـــن مثيلـــه الأمريكـــي، وأن روســـيا أصـــبحت منهكـــة بعـــد ســـنوات مـــن الاضـــطرابات، ولـــذلك مـــن المســـتحيل عليهـــا أن تنجـــز إصـــلاحات بشـــكل ســـلس إذا مـــا طبقـــت بـــلا تمييـــز نمـــاذج وأنماطـــا أمريكيـــة للتوســـع الخـــارجي، واقتصـــاد الســـوق بشـــكله الرأســـمالي المطلـــق داخليـــا، ومـــن ثـــم فلابـــد لروســـيا أن تبحـــث عـــن طريقهـــا الخـــاص، لاســـيما وأنهـــا تمـــر حاليا بفتـــرة تحـــول تاريخيـــة صـــعبة مـــن النظـــام الشـــيوعي الشـــمولي إلـــى نظـــام الســـوق الرأسمالي، وحتى يمكن لها أن تفلت من المضاعفات السلبية لعملية التحول هذه.

وقد تغلب التيار البراجمـــاتي الأخيـــر علـــى التيـــارين الآخـــرين وحيـــث قـــد قـــدم بـــوتين مـــا أســـماه بـــــ "الأفكـــار الروســـية" والتـــي تهـــتم بـــإعلاء القـــيم الوطنيـــة والافتخـــار بالقوميـــة الروســـية وتاريخهـــا وقـــدراتها الجيوبولوتيكيـــة الضـــخمة وإنجازاتهـــا، والتطلـــع لتحويـــل روســـيا إلـــى بلـــد متقـــدم حضـــاريا، وبمـــا يرفـــع مســـتوى معيشـــة الفـــرد الروســـي إلـــى مســـتوى الفـــرد الأمريكـــي والأوروبـــي واليابـــاني، وأن النجـــاح فـــي تحقيـــق هـــذا الهـــدف هـــو الـــذي ســـيعيد لروســـيا مكانتهـــا الدوليـــة كقـــوة عظمـــى، ويضـــمن أمنهـــا القـــومي ومصـــالحها القوميـــة علـــى الســـاحة الدوليـــة، أكثـــر مـــن اعتمادهـــا علـــى قـــدراتها العسكرية.

وتحدد الكاتبـــة لمـــى الأمـــارة ســـمات الإســـتراتيجية الروســـية بعـــد انتهـــاء الحـــرب البـــاردة مـــن خـــلال تحديـــد أهـــم معـــالم توجهـــات روســـيا الاتحاديـــة الإســـتراتيجية، فيمـــا يلـــي (الأمارة 2009، 112-113):

الواقعيـــة: تتجســـد هـــذه الســـمة فـــي ســـعي القيـــادة السياســـية الروســـية إلـــى بنـــاء سياســـة براغماتية, عـــن طريـــق الابتعـــاد عـــن الحجـــج الأيديولوجيـــة، التـــي كانـــت تميـــز التحـــرك الدبلوماســـي والسياســـي الســـوفيتي فـــي الماضـــي القريـــب، وإحـــلال محلهـــا مبـــررات سياسية واقتصـــادية أكثـــر وضـــوحا وتعبيـــرا عـــن تطلعـــات روســـيا المســـتقبلية، وهـــو مـــا ظهـــر جليـــا مـــع بدايـــة حكـــم الـــرئيس يلتســـن، ورفضـــه بشـــكل مطلـــق لفكـــرة السياســـة الإيديولوجية، وقد سار كل من بوتين وميدفيديف على هذا النهج.

براغماتية القيــادة: وتتمثــل فــي لجــوء القيــادة الروســية إلــى قــيم جديــدة بــدأت تعمــل بها, حيــث عمــد رؤســاء روســيا إلــى إظهــار وتأكيــد قطــع علاقــات بلادهــم بالماضــي الشــيوعي, والتخلــي عــن كافــة ركــائز الحــرب البــاردة, بمــا فيهــا الأيــديولوجيات الماركسية اللينينية. هــذا الأمــر لــم يكــن ليتضــح فــي الفتــرة التــي تلــت ســقوط الاتحــاد السوفييتي فوراً، بــل ظهــرت فــي الفتــرة الثانيــة لحكــم الــرئيس يلتســن، حيــث أصــبحت روسيا أكثر ثقة بذاتها الجديدة.

الديناميكيــة: وتظهــر ديناميكيــة أو فاعليــة الإســتراتيجية الروســية مــن خــلال مــا يضــمن بصورة جديــة عــدم العــودة إلــى الــوراء منــذ تــواري عصــر الأيــديولوجيات المتصــارعة علــى الســاحة الدوليــة أو غيــاب الأيــديولوجيات الشــيوعية، حيــث ظهــر فلاديميــر بــوتين في نظــر الغــرب كحــام للخــط الإســتراتيجي الجديــد الــذي انتهجتــه روســيا فــي عصــر العولمــة وحريــة الأســواق, مــع الإصــرار علــى وحــدة تــراب الاتحــاد الروســي وعــدم التفريط بهــا, وإتبــاع مختلــف الوســائل, بمــا فيهــا القــوة العســكرية, لتأكيــد هــذه الوحــدة, كما في الموقف من تمرد الشيشان.

المنافسة: وهــي هــدف جديــد علــى السياســة الروســية, ولأجلــه أجــاز الدســتور الروســي الجديــد هــدف المنافســة علــى الأســواق العالميــة محــل المواجهــة الأيديولوجيــة. لكــن تحقيــق هــذا الهــدف لا يخلــو مــن الصــعوبات, التــي ســرعان مــا انعكســت علــى الإستراتيجية الروســية, مــن خــلال إعــادة ترتيــب الأولويــات، الــذي انعكــس فــي خطــط الإصــلاحات البنيويــة الجديــدة, وحركــة الانفتــاح المــالي والاقتصــادي علــى الخــارج. وهــذا يظهــر الفــارق بــين الإســتراتيجية الروســية الحاليــة ومــا كــان متبعــا فــي الحقبــة الســوفيتية، إذ خلافــا للاتحــاد الســوفيتي, تفضــل روســيا الاتحاديــة، ولأســباب اقتصــادية بالدرجــة الأولــى، إرســال المزيــد مــن الأســلحة إلــى الــدول التــي تســتطيع دفــع ثمنهــا. كمــا أن بلــوغ هــذه الغايــة يتطلــب المزيــد مــن الاســتثمارات مــن جهــة, والإصــلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.

حرية الحركة: وتتجســد فــي أن تفكــك الاتحــاد الســوفيتي وظهــور نظــام دولــي جديــد لــم يصــاحبهما فــرض شــروط علــى روســيا أو علــى مصــالحها أو علــى حريــة حركتهــا أو

عناصر قوتها، فوضعها الجديد لم يجعلها، على الأقل، مجبرة على الانصياع لموقف الدول الكبرى, سواء داخل مجلس الأمن ضمن منظمة الأمم المتحدة, أو خارجه ضمن توجهات النظام الدولي الجديد، الأمر الذي مكنها من القدرة على التحرك والتحدي والمعارضة لأي نمط جديد في العلاقات الدولية, وبما يتفق مع مصالحها.

إضافة إلى **المرونة** والتي تظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي, وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على الوضع السياسي القائم فيها, تؤيد روسيا الجهود الجماعية, والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم.

هذه السمات وإن كانت تختلف في بيانها بين رئيس وآخر، نظرا لاختلاف الظروف والسمات الشخصية للرئيس، إلا أنها تعكس تفرداً في السياسية الروسية وسمات قد تبدو ظاهرة أو باطنة، فلا يمكن مطلقا تعميم هذه السمات على جميع الرؤساء بشكل متساوٍ، فشخصية يلتسن في الفترة الأولى من حكمه تختلف عن آخر عهده، كما أن بوتين ظهر بمواقف متناقضة تجاه الولايات المتحدة والعالم، وميدفيديف وإن كان قد تشابه بشكل كبير مع سياسة بوتين إلا أن هناك اختلافات تميز سياسته.

ويمكن إجمال التوجهات العامة للسياسة الروسية، في أنها سعت لبناء سياسة خارجية غير أيديولوجية، والقبول بفكرة التفوق الاقتصادي والعسكري الأمريكي، مع الاهتمام بمحاولة عدم التخلي عن دور روسيا في العالم بصفتها دولة كبرى (كتن 2001، 64) ، أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها, وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية (Hass 2004, 54).

كمـــا تميـــزت الإســـتراتيجية الروســـية عـــن ســـابقتها الســـوفييتية بـــالتخلي عـــن المفهـــوم الماركســـي – اللينينـــي للحـــرب فـــي البيئـــة الدوليـــة، واعتمـــاد مفهـــوم جديـــد بـــدلاً منـــه، فالنظريـــة الماركســـية اللينينيـــة كانـــت تنظـــر إلـــى الحـــرب بوصـــفها حالـــة حتميـــة بـــين النظـــامين الاجتمـــاعيين الرأســـمالي والاشـــتراكي، وكظـــاهرة اجتماعيـــة تاريخيـــة تحـــدث في مرحلة معينـــة مـــن تطـــور المجتمـــع الطبقـــي، وبوصـــفها أيضـــاً أحـــد أشـــكال الصـــراع الطبقـــي السياســـية التـــي تلجـــأ القـــوى الرأســـمالية إلـــى إشـــعالها للحصـــول علـــى الســـيطرة العالميـــة، فـــي حـــين أن القيـــادات الروســـية الجديـــدة باتـــت تتبنـــى فـــي الوقـــت الـــراهن مفهومـــاً تقليـــدياً عـــن الحـــرب يقـــوم علـــى أن احتمـــالات انـــدلاع الحـــرب تتبـــع مـــن استمرار حالـــة الفوضـــى، وأصـــبح مفهـــوم الأمـــن الروســـي يقتصـــر علـــى أمـــن الأراضـــي الروسية المباشـــر والنطـــاق الجيوبـــولتيكي المحـــيط بـــه، الـــذي يضـــم الـــدول التـــي اســـتقلت عـــن الاتحـــاد الســـوفييتي. أمـــا الإســـتراتيجيون الســـوفييت فقـــد رأوا بـــالأمن مفهومـــاً عالميـــاً، امتـــد خـــارج حـــدود الاتحـــاد الســـوفييتي المباشـــرة، وتوســـع ليشـــمل الـــدول الأعضـــاء فـــي حلـــف وارســـو، إضـــافة إلـــى الحلفـــاء والأصـــدقاء فـــي المنطقـــة العربيـــة وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية (الأمارة 2009، 133).

المبحث الثاني:

المتغيرات الداخلية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية

لقد تـــم الإشـــارة فـــي الفصـــل الســـابق (الإطـــار النظـــري) إلـــى المتغيـــرات التـــي يتعـــرض لهـــا النظـــام السياســـي وبالتـــالي الأثـــر الـــذي مـــن الممـــن أن تتركـــه هـــذه المتغيـــرات فـــي إســـتراتيجية النظـــام، فالنظـــام السياســـي يعـــيش فـــي بيئـــة، ويقصـــد بالبيئـــة كـــل مـــا هـــو خـــارج النظـــام السياســـي ولا يـــدخل فـــي مكوناتـــه، غيـــر أن كـــلاً مـــن النظـــام السياســـي والبيئـــة يـــؤثر بعضـــهما فـــي الـــبعض الآخـــر، وهـــذه البيئـــة تقســـم إلـــى بيئـــة داخليـــة وخارجية بالنسبة إلى المجتمع.

وانطلاقاً من أن تحديد هذه المتغيرات وكشف جوانب تأثيرهما يسهمان في بيان مضامين هذه السياسة، فعلى صعيد المتغيرات الداخلية تم تحديدها بثلاثة متغيرات رئيسية أدت – وما زالت تؤدي_ دوراً مؤثراً في سياسة روسيا الاتحادية وهذه المتغيرات هي: المتغيرات الجغرافية، المتغيرات الاقتصادية، والمتغيرات العسكرية، إضافة إلى البيئة الداخلية لصنع القرار في النظام الروسي.

أولا: المتغيرات الجغرافية: عندما يتم تناول المجال الجيوسياسي لحضارة ما، فعادة ما يتم ربطها بالعوامل الكبرى الفاعلة بصيرورة الأحداث ومصيرها، وبالتكوينة التاريخية المستقرة للأحداث وبالتحولات في المنظومات والعلاقات الدولية، حيث تساعد على إدراك العوامل التي أدت إلى تحقيق بعض الأهداف الإستراتيجية للدول (فرح 2003، 27).

وبالرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي في التأثير في سياسة الدول، وذلك بسبب التطور الحاصل في ميدان وسائل الاتصال والمواصلات المعاصرة، فإنه ما زال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر، فهو ما زال يؤثر في أفعال النخبة الحاكمة، وعن كان هذا التأثير يتوقف على مدى إدراك أهمية هذا المتغير وتفسيره لدى صانع القرار، ويعود هذا إلى سببين أساسيين: أولهما أن الواقع الجغرافي للدولة يرتب أحياناً مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبياً، وذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي. والثاني هو دور الواقع الجغرافي في تحديد الوضع الاقتصادي والسكاني والنفسي لإحدى الدول، وانعكاس ذلك على نوعية علاقاتها بالدول الأخرى، ولا سيما القريبة منها جغرافياً (الأمارة 2005، 15).

أما فيما يخص روسيا فهي تعد كبرى الدول الوريثة للاتحاد السوفييتي من حيث المساحة والسكان، إذ تضم ثلاثة أرباع أرضيه ونصف سكانه، وقد كان الاتحاد السوفييتي يشغل النصف الشرقي من أوروبا والثلث الشمالي من آسيا، وبذلك يمتد من بحر البلطيق في الغرب إلى المحيط الهادئ في الشرق. وفي الجهات الغربية والجنوبية الغربية، وكانت تركيا وإيران وأفغانستان تشكل دولاً مجاورة له. (علي 2006، 44) ولكن باستقلال الجمهوريات، التي كانت تحت حكم المركز في

موسكو، أصبحت هذه الدول بعيدة عن روسيا الاتحادية، فهذه الدولة الوارثة، بموقعها الجغرافي الحالي وبحدودها السياسية القائمة، قد ابتعدت جغرافياً، وأصبحت تحول بينها وبين غيرها الدول التي كانت تشكل حدود الاتحاد السوفييتي السابق (الأمارة 2009، 146).

ورغم التغير الجغرافي الذي طرأ على مساحة روسيا وحدودها بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أنها ما زالت تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم، فمساحتها تغطي أكثر من تسع مساحة العالم تقريبا، وهي تمتد لحوالي عشرة آلاف كم من الغرب إلى الشرق. ولهذا يمكن تقسيمها إلى ثلاث مناطق، الأولى الجزء الأوروبي من روسيا ويقع إلى الغرب من جبال الأورال، وسيبيريا التي تمتد شرقاً من جبال الأورال، وأقصى شرق روسيا بما فيه أقصى الجنوب الشرقي و ساحل المحيط الهادئ (Blank 2008, 11).

إن روسيا، التي كانت إلى عهد قريب صاحبة إمبراطورية برية عظمى وزعيمة كتلة إيديولوجية من الدول التابعة الممتدة حتى قلب أوروبا وبحر الصين الجنوبي، قد أصبحت باختصار دولة قومية تعاني المتاعب، ولا تملك منافذ جغرافية سهلة إلى العالم الخارجي، إضافة إلى كونها معرضة للنزاعات الاستنزافية مع جيرانها في الجهات الغربية، والجنوبية والشرقية. ولا يبدو آمناً من الناحية الجيوبولوليتيكية سوى الفضاء الشمالي غير الآهل، والمتجمد بشكل دائم تقريبا (بريجنسكي 1999، 125–126).

إلا أن كثير من المحللين الجغرافيين والسياسيين، يرون بأن التغيير الجغرافي الذي حدث للاتحاد السوفيتي قد أفاد روسيا كثيرا، إذ أنه رفع عبئا ثقيلا كانت تحمله، فالذي وضح أن انفراط الاتحاد السوفيتي قد أراح روسيا كثيرا، إذ اتضح أن روسيا كانت تقوم بالصرف على معظم الجمهوريات السوفيتية. واليوم نجد جاليات ضخمة في روسيا من الجمهوريات السابقة من آسيا الوسطى، وحتى جورجيا التي تقف موقفا عدائيا تجاه روسيا (الجنابي 2001، 208).

ويمكن تلخيص المتغير الجغرافي، بأن موقع روسيا موقع قاري بكل ما ينطوي عليه من أسباب القوة والضعف، فبالرغم من اتساع الرقعة الجغرافية للاتحاد الروسي، إلا أنه حرم من مزايا إستراتيجية مهمة كالبحار الدافئة والموانئ الجيدة، وهي المعاناة ذاتها التي عانى منها الاتحاد السوفييتي السابق.

ثانياً: المتغيرات الاقتصادية: تؤدي المتغيرات الاقتصادية دوراً مهماً في التأثير في السلوك السياسي الخارجي لأية دولة، ولا تتوقف قدرة هذه المتغيرات على مدى توافر الموارد الطبيعية فحسب، وإنما على مدى توافر الإمكانات لاستغلال هذه الموارد بالشكل الأمثل، ويرى بعض المختصين أن فاعلية هذه المتغيرات تتوقف على: مدى قدرة الهيكل الاقتصادي على تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسكان، وعلى الوضع الاقتصادي للدولة ومدى اعتماده على المساعدات الخارجية (الأمارة 2005، 17) ، يحاول هذا المبحث تسليط الضوء على الواقع الاقتصادي الروسي.

لقد شكل الاتحاد السوفيتي نموذجا للاقتصاد الاشتراكي المبني على التوجيه والتخطيط المركزي والتنظيم التعاوني، وكان الاقتصاد الروسي يعاني من الانحلال عندما وصل ميخائيل جورباتشوف إلى الحكم، ليعترف بفداحة المشكلات الاقتصادية وخطورتها، ووضع عملية النهوض بالاقتصاد السوفيتي وإصلاحه على رأس قائمة الأولويات في برنامجه السياسي، وأكد أن المنهج الجديد في مواجهة المشكلات وعلاجها يختلف تماماً عن المناهج السوفيتية السابقة.[2] إلا أن هذا المنهج الجديد زاد من هذا الانحلال وساهم في تفكك النظام الفيدرالي سنة 1991، ونتجت عنه تحولات اقتصادية كبرى، وساد الاتجاه نحو

[2] يبدأ تاريخ الاقتصاد السوفيتي بمرحلة اقتصاد الحرب لمواجهة مخاطر الجوع والتحول في بداية عصر الثورة البلشفية عام 1917، حتى استطاعت القيادات السوفيتية في عهد ستالين أن تضبط الأمور، واستقر الأمر عام 1926 حول شعار `الاشتراكية في بلد واحد`، ثم انتهجت القيادة السوفيتية مرحلة من الانفتاح الاقتصادي متعدد القطاعات في الداخل ومرحلة جديدة لرأب صدع الحروب الأهلية 1922 – 1928 والارتكاز على الموارد الداخلية وتعبئتها لإنجاز مشروع السنوات الخمس الأولى للتصنيع اعتبارا من عام 1928، وقد تلت ذلك حملة قمع دامية بطشت بكبار ملاك الأرض ومتوسطيهم، حتى أصبحت ثلاثة أرباع الملكيات الزراعية ذات طابع اجتماعي اشتراكي عام 1934، ثم كانت الحرب العالمية الثانية حتى عام 1945 وما نتج عنها من خراب، وبفضل تعبئة الطاقات الوطنية تحت شعار الحرب الوطنية الكبرى، أعادت القيادة السوفيتية بناء الاقتصاد، وفي بداية السبعينيات أصبح الاتحاد السوفيتي الدولة الاقتصادية والصناعية والتكنولوجية الثانية في العالم، وركز جهوده نحو تحديث الصناعات الحربية والقوات المسلحة وتطويرها، واتجه في سياسته الاقتصادية نحو الاحتفاظ بالقرار في أيدي الدولة والاحتفاظ بالصناعات والقطاعات الاقتصادية الرئيسة في القطاع العام الاشتراكي.

اقتصاد السوق والمبادرة الحرة. وتم تحقيق الانفتاح الاقتصادي وإعادة هيكلة معظم الصناعات وخصخصة معظم الصناعات فيما بعد (يوسف 2007، 163).

فإذا كانت روسيا هي الوريث لأهم قدرات الاتحاد السوفييتي بما في ذلك قدراته الاقتصادية، فإنها في هذا المجال قد ورثت أخطر عوامل ضعف القوة العظمى السوفييتية، وهنا تماماً يتسم توصيف الغرب للإتحاد السوفييتي السابق بأنه دولة نامية بمصداقية عالية على الرغم من التقدم الباهر في مجالات التسلح والفضاء والتكنولوجيا (Rosefielde 2007, 201)

وقد لجأت روسيا في فترة الرئيس يلتسن إلى العلاج الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحت ما يسمى "العلاج بالصدمة"[3] حيث قام بإجراءات عديدة في سبيل تحقيق الهدف المراد، ومن أهم هذه الإجراءات: تحرير التجارة داخل روسيا، وخفض الإنفاق الحكومي إلى حده الأدنى، وقام بخصخصة القطاع العام في الاتحاد الروسي (مؤسسات الدولة)، كما وانضمت روسيا إلى المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية وذلك بهدف تحقيق التعاون الاقتصادي، إضافة إلى رغبة روسيا في الحصول على المساعدات اللازمة لنجاح عملية التحول (Steven 2007, 1278).

ومن الضروري التعرض لأهم القطاعات الاقتصادية لروسيا الاتحادية، فعلى **الصعيد الزراعي**، تمثل الفلاحة (الحبوب, البطاطس ...) وتربية الماشية والصيد البحري والتأجيم (زراعة الغابات) أهم القطاعات الاقتصادية الروسية، إلا أن هذه القطاعات شهدت تدهوراً حاداً في أعقاب تفكك الاتحاد السوفييتي، فتقلصت الأرض الصالحة للزراعة، وفقدت الملايين من رؤوس الماشية (الجنابي 2001، 93).

---

[3] هي فلسفة تؤمن بأن خير سبيل وأفضل وقت لفرض أفكار السوق الحرة الراديكالية، هو بعد حدوث صدمة كبرى. وقد تكون تلك الصدمة كارثة طبيعية، وقد تكون هجوماً إرهابيا، وقد تكون حرباً ولكن الفكرة أن هذه المحن والأزمات، وهذه الكوارث، وهذه الصدمات تطوع المجتمعات برمتها، وتربكها وتجعلها تفقد قدرتها على التحمل، ثم تنفتح نافذة كتلك التي تنفتح في زنزانة التحقيق. وعبر تلك النافذة يمكن تمرير ما يسميه الاقتصاديون "العلاج بالصدمة الاقتصادية" وهو عملية تجميل شاملة ومتطرفة، تنطوي على تغيير كل شيء دفعة واحدة، وهي ليست إجراء إصلاح هنا وآخر هناك، بل تغيير جذري.

ولمواجهة الهبوط الحاد في الإنتاج الزراعي، وخلق حوافز لزيادة الإنتاجية الزراعية، طرحت القيادة الروسية في زمن يلتسن قانون الإصلاح الزراعي كبديل لنظام إدارة الأرض المعمول به منذ التأميم السوفييتي فمشروع الإصلاح الزراعي المقترح – الذي هو جزء من مشروع الإصلاح الاقتصادي العام- يسمح بتملك الأرض لكل من هو مستعد لزراعتها، لكن ذلك ينتهي عادة بوضع يد الأثرياء على الأرض من دون زراعتها وتزداد احتمالات حدوث ذلك في روسيا مادام الوضع الاقتصادي – بمعدلات التضخم المرتفعة- ملائماً للمحافظة على الثروة في شكل موجودات ثابتة، وخاصة في مجتمع يتطلع إلى ممارسة حق التملك الشخصي الذي لم يمارسه منذ ثلاثة أرباع القرن، مادام القانون المقترح يسمح بتمليك الأرض وتوريثها (الأمارة 2005، 22).

أما على **الصعيد الصناعي والمعادن** فإنه أيضاً لم ينج من الظروف التي عانى منها الإتحاد السوفييتي، وتُعدّ الصناعات الثقيلة من أكثر القطاعات الصناعية تطورًا في روسيا. وتتركز مصانع المعدات الثقيلة في موسكو وسانت بطرسبرج وعلى طول نهر الفولجا وفي جبال الأورال، وتقوم بإنتاج الآلات الثقيلة والمعدات الكهربائية. ومن أهم منتجات الصناعة الكيميائية الألياف الكيميائية والأسمدة المعدنية ومنتجات البتروكيميائيات، كما تحظى صناعة مواد البناء باهتمام الدولة (علي 2006، 67). وتقام في سيبريا صناعات لاستغلال إمكانات الإقليم الهائلة من الطاقة الكهرومائية. أما صناعة الورق فتوجد على طول نهر الفولجا، بينما تتركز الصناعات الخفيفة، مثل المنسوجات، حول موسكو.

وقد ورثت روسيا مواد أولية من الاتحاد السوفييتي تقدر بـ90% من النفط، و54% من الفحم، و75% من الغاز الطبيعي، و43% من الحديد، فضلاً من أنها تعد ثاني منتج ومصدر للذهب في العالم، وتسهم بـ 17% من إنتاج النفط العالمي و25–30% من الغاز الطبيعي (سلامة 1993، 5–6).

يمكن إجمال المتغيرات الاقتصادية في روسيا الاتحادية بأنها عملت وفق اقتصاد السوق المفتوح، ورفض تدخل الدولة المفرط في الاقتصاد، كما دعت روسيا

مراراً وتكراراً إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي متعدد الأقطاب، وحملت في أكثر من مناسبة الولايات المتحدة المسؤولية عن الأزمة الاقتصادية العالمية، ورأى بوتين أن "الشركاء الأمريكيين" هم من أوصلوا العالم إلى الأزمة، وأن التبعية المفرطة لعملة احتياطية واحدة هو أمر خطر بالنسبة إلى الاقتصاد العالمي (نوفوستي 2011).

لا بد من القول إن المتغيرات الاقتصادية في روسيا كانت وما تزال أحد العوامل التي تؤدي دوراً في رسم الإستراتيجية الروسية، فكلما وجدت روسيا أن إقامة علاقات مع أي دولة كانت سيعود عليها بالفائدة، تتحفز وتندفع أكثر نحو هذه الدول، ونحو إقامة علاقات مع اقتصادية معها، حتى ولو كانت هذه الدول ذات توجهات سياسية مختلفة، فروسيا تسعى إلى إقامة علاقات تعود عليها بالفائدة بغض النظر عما سوف تعكسه مثل هذه العلاقات.

ثالثاً: المتغيرات العسكرية: تؤدي المتغيرات العسكرية دورا كبيرا في السياسة الدولية، ويمكن تعريفها بأنها قدرة الدولة على استخدام القوة العسكرية التي تملكها أو أن تقوم بالتلويح بها، وذلك بهدف تحقيق المصالح لسياستها الخارجية.

وفيما يخص روسيا الاتحادية، فقد ورثت من الاتحاد السوفييتي الذي كان إلى حين انهياره القوة الكونية الثانية مع الولايات المتحدة، قوته العسكرية، وورث أيضا ترسانة كبرى من الأسلحة النووية والعسكرية، إضافة إلى التكنولوجيا العسكرية الضخمة والمتميزة على الصعيد العالمي.

أما أهم ما يمكن ملاحظته في المجال العسكري – الاستراتيجي لروسيا الاتحادية هو التراجع عن المواجهة الإستراتيجية العالمية مع الغرب، فالعقيدة العسكرية الروسية أصبحت تتبنى أهدافاً متواضعة بالقياس إلى العقيدة العسكرية السوفييتية التي كانت في عقود الحرب الباردة تتبنى مفهوماً عالمياً للأمن يمتد إلى خارج الحدود المباشرة للاتحاد السوفييتي، يتسع ليشتمل على الأعضاء في حلف وارسو، بل يمتد أيضا إلى الحلفاء والأصدقاء في المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا وأمريكا

اللاتينيـــة. أمـــا فـــي الوقـــت الـــراهن، فـــإن مفهـــوم الأمـــن الروســـي مقصـــور فقـــط علـــى الأمـــن المباشـــر للأراضـــي الروســـية والنطـــاق الجيوبولـــوتيكي المحـــيط بهـــا الـــذي يضـــم الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفييتي السابق (لأمارة 2005، 30).

ففـــي العقيـــدة العســـكرية الروســـية التـــي صـــدرت عـــن وزارة الـــدفاع الروســـي فـــي عهـــد الرئيس بوريس يلتســـن، فـــي 2 تشـــرين ثـــاني 1994، تـــم تحديـــد مصـــادر رئيســـية تشـــكل تهديـــداً للأمـــن القـــومي، وهـــذه التهديـــدات الرئيســـية تتمثـــل فـــي احتمـــال حـــدوث اضـــطرابات داخـــل رابطـــة الكومنولـــث والتـــي توجـــد داخـــل روســـيا نفســـها (الـــدول التـــي تكـــون الإتحـــاد الروســـي)، كمـــا مثـــل حلـــف الأطلســـي ثـــاني أهـــم التهديـــدات، حيـــث رأت العقيدة الروســـية أن توســـيع حلـــف شـــمال الأطلســـي وتوجهـــه شـــرقاً، والوجـــود الأمريكـــي في المناطق القريبة مـــن الاتحـــاد الروســـي تشـــكل خطـــراً كبيـــرا علـــى التهديـــد القـــومي لـــه (Hass 2004, 33).

وفـــي عهـــد الـــرئيس فلاديميـــر بـــوتين فـــيمكن تقســـيم العقيـــد الروســـية التـــي أصـــدرها فلاديميـــر بـــوتين فـــي 21 نيســـان 2000، إلـــى فتـــرتين، فـــالفترة الأولـــى وهـــي الـــدورة الأولـــى لحكـــم الـــرئيس بـــوتين (2000–2004)، فقـــد ســـميت العقيـــدة العســـكرية "بعقيـــدة انتشـــال الدولـــة" ويعتبـــر الكثيـــر مـــن المـــراقبين والمحللـــين السياســـيين والعســـكريين أن تلـــك الفتـــرة تحديـــدا كانـــت اقـــرب إلـــى اســـتعادة الدولـــة القوميـــة القويـــة فـــي مختلـــف جوانبهـــا السياســـية والعســـكرية والاقتصـــادية، العقيـــدة العســـكرية الروســـية فـــي تلـــك المرحلة كانـــت اقـــرب إلـــى العقيـــدة الدفاعيـــة منهـــا إلـــى العقيـــدة الهجوميـــة أو تلـــك التـــي تســـعى للهيمنـــة وتقاســـم رقعـــة الشـــطرنج الدوليـــة, فقـــد كـــان الخـــوف مـــن المتربصـــين بالدولـــة الناشـــئة, ومحـــاولات تشـــويه صـــورة روســـيا والتـــدخل فـــي شـــؤونها الداخليـــة , الشـــغل الشـــاغل للقـــادة العســـكريين والسياســـيين الـــروس, فمـــن جهـــة كـــان واضـــحا أن هنـــاك حاجـــة إلـــى لتعزيـــز الأمـــن عـــل الحـــدود الجنوبيـــة لروســـيا مـــع أســـيا الوســـطى والصـــين, ومـــن جهـــة أخـــرى, كـــان الجـــيش الروســـي مـــا يـــزال يعتبـــر حلـــف النـــاتو

تهديدا,[4] ويستلزم بناء على ذلك تقوية القواعد الغربية والاحتفاظ بقدرتها النووية (اوتكين 2001، 43).

أما الإستراتيجية التي تم تبنيها في الفترة الثانية من حكم فلاديمير بوتين (2004–2007)، فهي اقرب ما تكون للاستنفار العسكري والمواجهة مع الغرب منها إلى الموقف الدفاعي المتفرج, ومن أهم ما يمكن أن يشار إليه في هذا السياق, الإجراءات التالية: تجهيز القوات الروسية بالعتاد الاستراتيجي القادر على مواجهة التهديدات العابرة للقارات وعلى رأسها الأسلحة النووية, والوقوف بحزم وقوة لمختلف محاولات التمرد والعصيان والانتهاك لسيادة الدولة الروسية كما حدث مع جورجيا, والوقوف بنفس الجدية والحزم لمحاولات توسع حلف الناتو, بل واستخدام القوة اللازمة لفعل ذلك أن اقتضى الأمر, والسعي لتشكيل تحالفات عسكرية وان كانت فضفاضة مع قوى دولية تتشارك معها مخاوف المساعي الأمريكية للهيمنة على الساحة الدولية والاوراسية تحديداً (شيفتسوفا 2006، 435– 436).

ويمكن اعتبار هذه العقيدة بمثابة هي مواجهة وهجوم واستفزاز للغرب, وتحديداً الولايات المتحدة الأميركية , وذلك في محاولة من قبل بوتين لإظهار المكانة القوية التي وصلت إليها وتملكها روسيا, وبالتالي التأكيد على رفض أي أملاءات أو تدخلات خارجية في الشأن الروسي (شيفتسوفا 2006، 442).

أما العقيدة الروسية الثالثة والتي صدرت في 5 شباط 2010، في حقبة الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف، فتعتبر امتدادا للعقيدة الروسية السابقة (عهد بوتين) إلا أنه قد تم تعديلها في ضوء التوجهات العامة لمرحلة جديدة في السياسة الخارجية والدفاعية الروسية على نحو واضح، وقد بدأت الوثيقة بوصف عام للوضع الدولي، شأنها شأن وثيقة عام 2000 (الشيخ 2010، 194)، وأشارت إلى

[4] وفي هذا السياق يقول ليونيد إيفاشوف - رئيس إدارة العلاقات الدولية في وزارة الدفاع الروسية والذي استضافته قناة الجزيرة القطرية بتاريخ 4 / 4 / 2001 م , (أولاً: يمثل الناتو حلفاً عسكرياً يملك مقدرة عسكرية هائلة، حلفاً اغتصب لنفسه حق القيام بالعدوان ضد دولة مستقلة ، وعندما يقولون إن هذه الآلة العسكرية سوف تتحرك في اتجاه روسيا لأنها تحمل إلى روسيا الاستقرار والأمن، فنحن لا نصدق هذه الأقوال، كما لن تصدقها أي دولة أخرى ونحن نرى أن نصل الناتو ممدود في اتجاه الشرق، في اتجاهنا نحن، فلذا لا نتقبل انتشار الناتو نحو الشرق، ونعتبر هذا التوسع باتجاهنا تهديداً لأمننا وهذا مسجل في العقيدة العسكرية الروسية.

أنه رغم تراجع احتمال نشوب حروب كبرى، فإن الوضع الأمني لروسيا أصبح أكثر سوءاً، وقد حددت خمسة تهديدات تواجه الاتحاد الروسي أهمها: توظيف قدرات حلف شمال الأطلسي في عمليات تمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي وذلك تحت موافقة من الأمم المتحدة، مما يحول دون اعتراض روسيا عليها، وتوسيع حلف شمال الأطلسي، نشر قوات أجنبية في دول على حدود روسيا، كما تتضمن قائمة المخاطر في هذه العقيدة عسكرة الفضاء ونشر أسلحة ذات دقة عالية فيه، يضاف إلى هذه التهديدات خطر الانتشار النووي.[5]

وحول سبل مواجهة هذه التهديدات، فالعقيدة الروسية الحالية، ترى بضرورة تطوير المؤسسة العسكرية الروسية، وتطوير الصناعات العسكرية، كما أنها تسمح بنشر قوات روسية خارج الحدود، إضافة إلى أن العقيدة العسكرية الحالية تمنح روسيا الحق في استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان، ضدها أو ضد حلفائها باستخدام السلاح النووي أو غيره من أسلحة الدمار الشامل.[6]

خلاصة القول، إن العقيدة العسكرية الحالية لروسيا جاءت لتؤكد مكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعزمها على توظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج. ففي ظل عدم الالتزام بقواعد القانون الدولي، وسيادة منطق القوة، فإن من يريد هيبة ومكانة بين الدول، عليه التسلح بمقومات القوة، ليس عدواناً على أحد، ولكن حماية لأمنه ومصالحه.

رابعاً: البيئة الداخلية لصنع القرار في النظام الروسي:

تتضمن العوامل الداخلية المؤثرة في عملية صنع القرار في روسيا كل القوى الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية الروسية، وأهمها: الجهاز التنفيذي المعاون الرئيسي للحكومة، البرلمان، النخبة السياسية، الأحزاب السياسية، جماعات

[5] للإطلاع على نص العقيدة العسكرية الروسية 2010-2020 باللغة الانجليزية على الرابط التالي:
http://www.worldpoliticsreview.com/document/133/the-2010-russian-military-doctrine
[6] نصوص العقيدة العسكرية الروسية 2010-2020

المصالح، والـرأي العـام، هـذا إلـى جانـب الصـحافة والكنيسـة. وفـي مـا يلـي إشـارة إلى هذه القوى ودورها في عملية صنع القرار.

الجهـاز التنفيـذي (الحكومـة): تتـألف الحكومـة مـن رئـيس الـوزراء ونوابـه والـوزراء، ويقـوم رئـيس الاتحـاد الروسـي بتعيـين رئـيس الـوزراء ويشـترط فـي هـذا موافقـة الدوما، كما انـه ينفـرد بعـزل وتعيـين الـوزراء. وتتمثـل مهمـة الحكومـة التنفيذيـة فـي الأسـاس فـي تقـديم الميزانيـة الفدراليـة للـدوما، والعمـل علـى تنفيـذ السياسـة الداخليـة الماليـة والائتمانيـة، وكـذلك السياسـات الموضـوعة فـي مجـالات الثقافـة والعلـوم والتعلـيم والصـحة وغيرهـا مـن المجـالات، هـذا إلـى جانـب السياسـة الخارجيـة للدولـة (الدسـتور الروسـي، الفصـل 6، المادتـان 110 و114). فالحكومـة هـي مجـرد جهـاز معاون للرئيس الـذي يقـوم بتعيـين الـوزراء وعـزلهم دون مـا حاجـة إلـى إبـداء أسـباب ذلك، ولـيس للحكومـة أي سـلطات فـي مواجهتـه، وتأثيرهـا يقتصـر علـى مجـرد إبـداء الـرأي والمشـورة التـي قـد يأخـذ بهـا الـرئيس أو لا يأخـذ (موقـع الحكومـة الروسـية علـى شـبكة الانترنـت). وسـيتم تنـاول هـذا الموضـوع بشـكل مفصـل فـي الفصـول اللاحقة.

السـلطة التشـريعية (البرلمـان): تتكـون مـن مجلسـين: المجلـس الفيـدرالي ومجلـس الـدوما. يضـم المجلـس الفيـدرالي عضـويين عـن كـل وحـدة فيدراليـة فـي روسـيا الاتحاديـة: أحـدهما مـن أجهـزة السـلطة التشـريعية و التنفيذيـة. أمـا مجلـس الـدوما فيضم 450 عضواً ويتم انتخاب أعضائه في تصويت مفتوح لفترة 4 سنوات .

يتـولى المجلـس الأعلـى (مجلـس الفدراليـة) الأمـور المتعلقـة بالفدراليـة، ومنهـا حـدود الدولـة واسـتخدام القـوات المسـلحة خـارج روسـيا، والموافقـة علـى إعـلان الـرئيس للأحكـام العرفيـة وحالـة الطـوارئ فـي الـبلاد. أمـا المجلـس الأدنـى (الـدوما) فهـو المسـؤول عـن الموافقـة علـى التعيينـات التـي يقـوم بهـا الـرئيس لرئاسـة الـوزراء، وكذلك لرئاسـة البنـك المركـزي. وهـو الجهـاز التشـريعي الأساسـي الـذي يتـولى عمليـة صنع القـوانين، فمقترحـات القـوانين سـواء مـن جانـب الـرئيس أو مـن أعضـاء الـدوما

تقدم لمجلس الدوما، فإذا ما وافق عليها تمرر إلى مجلس الفدرالية لمراجعتها خلال 5 أيام ومن ثم إلى رئيس الجمهورية للموافقة عليها (الشيخ 1998، 44).

أما **عن العلاقة بين الرئيس والسلطة التشريعية** في روسيا، فللرئيس حق حل مجلس الدوما والدعوة لإجراء انتخابات جديدة، كما أن الرئيس يتمتع بحصانة ولا يجوز اتهامه إلى في حالة الخيانة العظمى أو الجرائم الخطيرة التي ترتكب ضد الدولة وبعد إجراءات معقدة يتم اتخاذها، كما أن الدور الرقابي للدوما على سلطات الرئيس لا يمثل قيداً حقيقياً عليها، فعلى سبيل المثال، يمكن للدوما أن يعلن سحب الثقة من الحكومة وذلك بالأغلبية البسيطة، إلا أن الرئيس من حقه رفض قرار الدوما، وإن عاد الدوما وعبر عن عدم ثقته في الحكومة في خلال ثلاثة أشهر فقط، ففي هذه الحالة يمكن للرئيس إعلان حل الدوما أيضاً وليس فقط الحكومة (الشيخ 1998، 46).

يتضح مما سبق أن مركز الثقل ومحور العملية السياسية الروسية في ظل دستور 1993 هو الرئيس الذي منح سلطات واسعة النطاق في مجالي السياسة الداخلية والخارجية، وتبرز محدودية دور وتأثير البرلمان في مواجهة الرئيس.

تأثير الأحزاب في الإستراتيجية الروسية: بالنظر إلى ضيق نطاق الدراسة، فسيتم التركيز على أهم الأحزاب السياسية الناشطة في الوسط الروسي، وهي:

<u>حزب الوحدة (روسيا الموحدة)</u>: قاد الحزب عند بداية ظهوره وزير الدولة للحالات الطارئة سيرغي شويغو، وقد تأسس هذا الحزب قبل ثلاثة أشهر من الانتخابات التشريعية التي جرت في كانون الأول 1999، ورغم أن ليس لديه برنامج سياسي واضح، فإنه يؤكد ضرورة حفظ القيم والممارسات الايجابية المطلوبة وحمايتها لدفع المجتمع الروسي إلى الأمام وتحقيق إمكانات تقدمه، وقد صاغ الحزب إيديولوجيته على أساس قيم الحرية الفردية للمواطن والعدالة الاجتماعية، والعمل على أساس المسؤولية الحقوقية التي تعني القبول الايجابي

بالحقوق في الوقت الذي تنفذ فيه جماهير الحزب مسؤولياتها الوطنية العليا تجاه المجتمع والدولة (الأمارة 2009، 185).

الحزب الشيوعي الروسي: يسعى الحزب الشيوعي الروسي بقيادة غينادي زيوغانوف إلى إحياء المكانة والوجود السوفييتي القيم، وتعظيم مقومات القوة الشاملة للدولة، بما يحمله ذلك من إمكانات إعادة ترتيب العلاقات الدولية والنظام العالمي من جديد، والاتجاه نحو توازن قوى جديد. ويؤمن هذا الحزب أن روسيا لم تزل دولة قوية، فهي أكبر دولة مساحة في العالم وبها احتياطات هائلة من المعادن، وتتمتع بقوة صناعية وعلمية عظيمة، وتحتفظ بتكافؤ نووي مع الولايات المتحدة، وعليه يتوفر لروسيا كل متطلبات الاستمرار في تأدية دور مهم في العالم، لكن ذلك لا يحصل لأن روسيا ما زالت تتبع النهج التبعي في الاقتصاد والسياسة الخارجية، مما يجعلها معتمدة تماماً على الغرب. على أن هؤلاء الشيوعيين لا يدعون إلى النظام الشيوعي على الصعيد الاقتصادي، وتسميتهم بالشيوعيين مقتصرة على أنهم قدماء الشيوعيون فحسب، إلا أن العامل الرئيسي الذي يميزهم –كالقوميين المتطرفين– هو دعوتهم إلى قيادة الاتحاد السوفييتي من جديد، وإن كانوا يؤكدون رغبتهم في أن يكون ذلك بالوسائل السلمية، هذا مع عدم إغفال أن هذه الوسائل يمكن أن تتضمن الضغوط السياسية والاقتصادية لدفع دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى الارتباط بروسيا ارتباطا مباشراً (الأمارة 2009، 188).

الحزب الديمقراطي الليبرالي: تأسس هذا الحزب في آذار 1990 بزعامة فلاديمير جيرنوفسكي الذي يعد من أبرز قيادات الاتجاه القومي، وكان من أهم أفكار هذا الحزب وقف عملية تحويل الصناعات الحربية إلى صناعات مدنية، وتشجيع تصدير السلاح إلى كل من يستطيع أن يدفع الثمن، بغض النظر عن أي عامل آخر، مع وقف أي نوع من أنواع المساعدات (موقع قناة روسيا اليوم). ويرى الحزب أن روسيا يجب أن تكون إمبراطورية، وأنه يجب العودة إلى الحدود التي كانت عليها الإمبراطورية القيصرية الروسية عام 1900، والتصدي للولايات

المتحدة والغرب، ويرى الحزب أن هذا كله لا يمكن تحقيقه إلا بتغيير هيكل النظام العالمي القائم، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية فيه، فالقرارات في النظام الدولي يجب أن تتخذ بشكل مشترك وذلك لإحلال الأمن والسلام في العالم، ويجب على الغرب خاصة الولايات المتحدة مغادرة البلقان والشرق الأوسط لكي يسود الهدوء في العالم (الشيخ 2009، 146).

إن ما يمكن ملاحظته بخصوص الأحزاب السياسية الروسية هو أنه لا يجمعها اتجاه محدد يجعلها متراصة، رغم أنها كلها تنادي بانبعاث روسيا ونفوذها، أي عودة السيطرة الروسية كما كانت في زمن الإتحاد السوفييتي.

ومما تقدم يمكن القول: أن للأحزاب السياسية في روسيا الاتحادية دور في التأثير في سياسة الحكومة وتوجهاتها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن هذا التأثير يبقى، مع ذلك، محدوداً نسبياً، وذلك يعود إلى ظروف هذا الحزب وتوجهاتها المختلفة من ناحية، وإلى هذه الأحزاب من ناحية أخرى، تصطدم بصلاحيات الرئيس الذي بقي الشخص الأول والأخير القادر على إدارة دفة الحكم بفضل صلاحياته الدستورية الواسعة، مهما يكن للأحزاب من تأثير.

أما من ناحية تأثير الرأي العام، فإن الشعب الروسي بمعاناته الطويلة في ظل الحكم القيصري، ثم الشيوعي، وفي ظل ظروفه الاقتصادية المتدهورة، لم يستطع بعد بلورة رأي عام مؤثر وقوي وغن يكن دوره آخذ في الزيادة التدريجية. فعلى صعيد وسائل الإعلام، وبالذات الصحافة، تعاني العديد من القيود. فمن ناحية ونظراً إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية، يعتمد كثير من الصحف والمجلات في روسيا على الدعم الحكومي، وهو ما يفقدها جزءاً كبيراً من استقلاليتها، كما وقد عزز الكرملين من سيطرته على شبكات التلفاز الرئيسية في البلاد.

وفي ما يخص الكنيسة، لم يكن من المفاجئ أن يكون عدد كبير من الروس قد عادوا إلى الدين بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، بعد أن أدركوا حاجتهم إلى قيم أخلاقية واجتماعية جديدة قد تسد الفجوة الناجمة عن أزمة القيم التي عصفت

بالماركسية، والفراغ الذي تركته بانهيارها. كما أن شعور أفراد الشعب الروسي بالتشاؤم من سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية قد ساهم في إعادة إحياء المؤسسات الدينية، وقد دعت القيادات الرسمية الكنيسة إلى فتح باب الحوار والاتصال بين الكنيسة ومختلف الأحزاب والهيئات السياسية. وحظر مجلس أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية على القساوسة بموجب قرار أصدره في عام 1997 الدخول في أي حزب سياسي أو التنافس في الانتخابات، كما أشار إلى أن الكنيسة لن تمنح دعمها لأي حزب سياسي، ولن تسمح لأي حزب بالتكلم باسم الكنيسة، أو اعتباره متحدثاً نيابة عنها (لأمارة 2006، 192). ويبدو أن سعي الكنيسة إلى إظهار حيادها السياسي إنما يظهره رغبتها في الاحتفاظ بحرية العمل في مقابل سلطة الدولة، ووقف عملية التقسيم والتشرذم داخل الهيئة الكنسية.

النخبة الروسية الجديدة: يمكن فهم بشكل أفضل تحولات روسيا ما بعد الشيوعية إذا ما أخذنا بعين الاعتبار الجزء الأساسي الذي تدين به للمصالح الرأسمالية، والطريقة الجديدة التي أخضعت من خلالها النخب الجديدة البلد لصراعها الطبقي. إلا أن فهماً من هذا النوع يتطلب تحديد طبيعة وتركيبة تلك النخب، فمن كان يملك روسيا حقاً؟ وسط الاضطرابات التي شهدتها التسعينات، كانت ملكاً للأعضاء السابقين (البيروقراطية الحاكمة) الحزب الشيوعي وللقوى البارزة في قطاع الأعمال الحرة (Treisman 2011, 121) . وخلال حوالي عشر سنوات، تكدست ثروات بين أيدي هذا التحالف نتجت بشكل أساسي من الصادرات ذات القسمة المضافة العالية – المعادن والخامات– ومن عمليات مالية أكثر غموضاً –المافيا وتجارة العملة– أو من نهب الإرث الصناعي السوفييتي السابق. إن أزمة الروبل التي شهدتها روسيا عام 1998 عدلت تركيبة هذه النخبة، من خلال إضعاف القطاع المصرفي والمالي لمصلحة "الاقتصاد الحقيقي" المخصص للسوق الداخلية.

لكن الانقلاب الأساسي، بالنسبة للطبقات الحاكمة كما بالنسبة لروسيا بأكملها، جاء من الأسعار المرتفعة للنفط والغاز عام 2000، حيث لم تستفد المجموعات

الحكومية على غرار Gazprom و Roseneft وحدها من الأرباح الضخمة لمورد الطاقة، إنما أيضاً شركات القطاع الخاص (Shevtsova 2007, 21). وقد صنع هذا التدفق من المال نخبة جديدة أكثر ثراء بكثير من تلك التي كانت موجودة خلال التسعينات، وبحسب المفكرة السياسية ليليا شيفتسوفا "فإن أوليغارشية يلتسن القديمة تشبه عصابة من المبتدئين مقارنة مع الجيل الجديد للأوليغارشيين البيروقراطيين." (Shevtsova 2007, 29) وهنا ليس التشبيه مع البيروقراطية مبالغاً به فيما يخص نخبة تسيطر على القطاعين العام والخاص على حد سواء، كما تتحكم بأوساط الأعمال والحكومة.

لكن الأمر الأكثر وضوحاً فيما يخص النخبة الروسية الحالية ليس هيمنة الدولة على رأس المال، إنما التدخل بين الاثنين، فالوظائف العليا تؤمن مجندين جدداً لمجموعة أرباب العمل، والعكس صحيح. إذ تستحوذ السلطة الإدارية على أفضل المفاتيح لإنجاز الصفقات الجيدة، في حين أن الاعتبارات التجارية هي التي تعيين مناصب وإنفاق الدولة. ويمكن التحقق من ذلك على كافة الأصعدة، وبشكل أكبر في المناطق التي تتمتع بها فيها الشركات الكبيرة – سواء أكانت من القطاع العام أم الخاص_ بتأثير كبير نسبياً على الاقتصاد. حيث أنه وبالرغم من كون العديد من الشركات في القطاعات الأساسية ملك للدولة، تخضع إدارتها لمبدأ واحد هو تحقيق أكبر نسبة من الأرباح، ليس من أجل تأمين إعادة توزيع للثورة الوطنية، بل لإثراء بعض العينات من النخبة (Shevtsova 2007, 40-45).

المبحث الثالث:

المتغيرات الخارجية المؤثرة في الإستراتيجية الروسية

يمكن تحليل تأثير المتغيرات الخارجية في السياسة الخارجية الروسية على مستويين، دولي وإقليمي.

فعلى **المستوى الدولي**، كانت النظرية المعلنة للسياسة الخارجية للسوفييتية، الماركسية اللينية. ففي ضوء تعاليم الماركسية يرتبط مضمون السياسة الدولية

وجوهرها بالنضال الطبقي على الصعيد العالمي، وكان لينين قد حدد قبل ثورة تشرين الأول 1917، مضمون السياسة الخارجية للدولة الاشتراكية: "التحالف مع الثوريين في البلدان المتقدمة ومع كل الشعوب ضد الامبرياليين من كل شاكلة وطراز، هذه هي السياسة الخارجية للبروليتاريا"(Christopher 2005, 38).

ولعل أهم معضلة خارجية واجهت روسيا، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في كانون أول سنة 1991، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل حالة الانهيار الشامل لورثة الاتحاد من ناحية، وفي ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة من ناحية أخرى. فقد انهار الاتحاد السوفيتي، وتفككت مؤسساته، أو– على الأقل – دخلت في حالة سيولة شاملة واختراق خارجي، وأصبح من المتعين بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة، وصياغة منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وذلك كله في ظل الظروف والأزمة العامة التي شهدها المجتمع الروسي بسبب التفكك. فقد تراجع الأداء الاقتصادي، وظهرت قوى سياسية جديدة في المجتمع تطالب بالتحول نحو سياسات خارجية جديدة، وحدثت حالة شاملة من عدم الاستقرار السياسي، وتزايدت الحركات المطالبة بالانفصال. ومن ثم، واجهت روسيا مشكلة "إعادة هيكلة" السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها، والأزمة العامة. من ناحية ثانية، فقد ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفيتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته في الخارج (سليم 2007، 62).

إن أهم سمة يتميز بها النظام الدولي الجديد هو سقوط تطبيق الماركسية، وفي هذا السياق رأت روسيا الاتحادية من خلال صانع القرار السياسي فيها أن التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية هو أمر حتمي وضروري، حيث شاطرت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية رغبتها المعلنة في الحد من التسلح. ورغم التقارب في السياسات الخارجية بين البلدين في مرحلة ما بعد الانهيار، إلا سياسات البلدين ليست متطابقة ولا يمكن أن تكون كذلك (كتن 2001، 85)، فالشروط الأمريكية للتقارب مع روسيا لا تتفق كلها بالضرورة مع ظروف روسيا ومصالحها، فبعد

مدة من التأكيد على التعاون والشراكة مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، أصبحت السياسة الخارجية أكثر قومية وإثباتا للذات، وأقل تعاوناً مع الغرب، وربما يعود ذلك لأسباب عدة أهمها: الضغوطات الأمريكية على روسيا لوقف تعاونها الفني والعسكري والتكنولوجي مع دول مثل إيران، التجسس الأمريكي على روسيا، وانسحاب الولايات المتحدة من معاهدة الصواريخ الباليستية التي كانت الدولتان قد وقعتاها منذ عام 1972، وتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً، ليشكل تهديداً مقترباً للأمن الروسي (الأمارة 2005، 42).

ورغم أن التحولات الروسية في السياسة الخارجية بدأت في فترة الرئيس يلتسن، إلا أنها تعززت منذ مجيء فلاديمير بوتين إلى الحكم سنة 2000، واستمرت مع وصول ديمتري ميدفيديف إلى الرئاسة الروسية سنة 2008 وقيامه في 31 أغسطس من تلك السنة بإصدار مبادئ عدة للسياسة الخارجية الروسية عرفت باسم «مبدأ ميدفيديف» وهي خمسة مبادئ تنص على إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي والسعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب، وعدم سعي روسيا إلى المواجهة مع دول أخرى، وأن روسيا ستحمي مواطنيها أينما كانوا، كما أنها ستطور روابط مع الأقاليم الصديقة.

وقد عرفت تلك المبادئ باسم «مبدأ ميدفيديف» كذلك فقد أصدر ميدفيديف أمرا إلى المؤسسة العسكرية الروسية في 17 مارس سنة 2009 يقضي بأنه اعتبارا من سنة 2011 سيتم إطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة "الأخطار المحتملة"، وأهمها مشروعات توسع حلف الأطلسي. ويقصد بذلك خطط حلف الأطلسي ضم جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف بما يضعه على حدود روسيا مباشرة (سليم 2010، 21).

وفيما يخص **المتغيرات الإقليمية:** إن أهم ما يمكن ملاحظته من خلال المتغير الإقليمي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية، هو فقدان السلطة على دول الاتحاد السوفييتي السابق (دول البلطيق، أوروبا الشرقية،وآسيا الوسطى)، التي كانت حتى

وقت قريب تخضع لسيطرة المركز في موسكو، كما فقدت روسيا قدرتها على استغلال ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى، بعد فقدان السيطرة عليها، هذا بالإضافة إلى انفضاض حلفاؤها عنها في منظومة الدول الاشتراكية (دوغين 2004، 463).

فقد كان الجانب الآخر من تركة الاتحاد السوفييتي بالنسبة إلى روسيا الاتحادية يتعلق بالروابط القائمة بين روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق، التي تترابط أبنيتها وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية ترابطاً كبيراً، فضلا عن تداخلها الجغرافي. الأمر الذي يفرض عليها تبني صورة من صور التكامل والاحتفاظ بشكل ومفهوم خاصين للعلاقة بين هذه الجمهوريات الوليدة وإن لم تعد إلى الصيغ الاندماجية التي شهدها الاتحاد السوفييتي، ويمكن تحديد مجموعة من الأهداف الروسية في هذه الدول بـ (الأمارة 2005، 43):

- الحفاظ على صيغة من صيغ التعاون تكفل لروسيا الحصول على المواد الأولية الزراعية واحتكار السوق ذات الطاقة الاستيعابية.

- الحفاظ على النفوذ الروسي وتدعيم مكانته في مواجهة الدول الغربية.

- التحكم في المواقع الإستراتيجية والمضايق البحرية التي تمكنها من الوصول إلى المياه الدافئة.

- الاستفادة من وضع هذه الجمهوريات باعتبارها حلقة الوصل بين روسيا والعالم فهي بمنزلة الحزام الذي يحيط بروسيا من الجنوب والغرب.

فروسيا ترى بدول الاتحاد السوفييتي السابق "الحديقة الخلفية" للسياسة الروسية، حيث تسعى إلى ضرورة إعادة دمج اقتصاديات جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق بالاقتصاد الروسي وإغراقه به، وإنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وهذه السياسة التي اتبعها يلتسن "مبدأ يلتسن" وما زالت مستمرة إلى وقتنا الحاضر (كتن 2001، 92).

فقد أدركت موسكو أن علاقتها مع دول آسيا الوسطى منـــذ انهيـــار الاتحـــاد الســـوفييتي يجـــب أن يعاد النظر فيها، بحيث يتم إعطـــاء عنايـــة أكبـــر للترغيـــب علـــى حســـاب الترهيـــب (دوغـــين 2004، 473.) ، فتقدم موسكو لهذه الـــدول الضـــمانات الماليـــة والـــدعم السياســـي لتبقـــى فـــي التحالفات معها. وحرصت روسيا –خلال الســـنوات القليلـــة الماضـــية – علـــى تعزيـــز وجودهـــا ومكانتها الإقليمية والدولية، ومواجهة التغلغـــل الأمريكـــي المتزايـــد فـــي منطقـــة آســـيا الوســـطى والقوقاز؛ من خلال تدعيم علاقاتها مع العديـــد مـــن الـــدول الكبـــرى المرشـــحة أن تكـــون قـــوى عظمى مثل: الصين والهند وبعض دول الاتحاد الأوروبي (يوسف 2007، 175).

الفصل الثالث:

أهداف ووسائل الإستراتيجية الروسية:

المبحث الأول: أهداف الإستراتيجية الروسية

المبحث الثاني: وسائل الإستراتيجية الروسية

أهداف ووسائل الإستراتيجية الروسية:

لقد تم الإشارة في الفصل السابق، إلى سمات الإستراتيجية الروسية بعد انهيار الإتحاد السوفييتي، وبطبيعة الحال أن كل إستراتيجية تسعى لتحقيق أهداف سياسية تخدم مصلحتها، وذلك من خلال وضع الخطط التي تستثمر كافة الوسائل والإمكانيات الممكنة، وهنا لا بد من الحديث عن الثقافة السياسية الروسية من زاويتين أساسيتين، أولهما: أزمة الهوية والبحث عن دور جديد لروسيا، فالروس وعلى مدى أجيال متعاقبة لم يعرفوا سوى العيش في ظل إمبراطورية كبرى، تسيطر فيها روسيا على جيرانها. كما أن العالم الخارجي اعتاد على معاملة روسيا كإمبراطورية عظمى. ومن ثم، فإن السؤال المطروح في روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي، ما هي روسيا، وماذا يجب أن تكون، وكيف ستصل إلى أهداف المعلنة أو الخفية، وما هي وسائلها لذلك؟ (Dimitri 1992, 78-80).

وهنا يمكن التمييز بين اتجاهين: أحدهما يرى أن روسيا لا يمكن أن تكون سوى إمبراطورية كبرى، وأن مصالحها الحيوية مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق تحتم الإبقاء على قدر من السيطرة والهيمنة الروسية في تلك المناطق، وهذا ما أشار إليه يلتسن نفسه – على الرغم من أنه بدا في العديد المناسبات وكأنه يريد الانفصال التام عن جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق– حيث تظهر القراءة المتأنية لتصريحاته وخطبه توضح أن الاستقلال بالنسبة له لا يعني التحلل من كافة الروابط مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، وأنه يؤمن بأهمية وضرورة الحفاظ على قدر من الهيمنة والنفوذ الروسي داخل هذه الجمهوريات، ولكن بشكل غير مباشر وليس من خلال السيطرة المباشرة.(Dimitri 1992, 80).

أما الاتجاه الثاني فيعبر عن جدوى الحفاظ على علاقات وروابط قوية مع جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق، حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن تكلفة هذا المسعى تفوق بكثير العوائد المرجوة منه، وأنه يجب التخلص من الروابط مع هذه الجمهوريات (الشيخ 1998، 15).

أما الزاوية الثانية، فهي الثقافة السياسية الروسية تجاه العالم الخارجي، فعلى مدار أكثر من 70 عاماً، من الحكم الشيوعي الذي فرض حصاراً محكماً على المجتمع الروسي، وأصبح هذا المجتمع يعيش حالة من الشك والريبة تجاه كل ما يأتي من الغرب، ولكن ومع انهيار الاتحاد السوفييتي حدث انفتاح على العالم الخارجي وبخاصة الغرب والولايات المتحدة (الشيخ 1998، 16).

المبحث الأول:

أهداف الإستراتيجية الروسية

شهدت الفترة التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي توجه نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، حيث سعى يلتسن ووزير خارجيته اندريه كوزيريف إلى الاندماج في العالم الغربي وحضارته بغية الحصول على المكاسب والمساعدات الاقتصادية اللازمة لنجاح الإصلاح الاقتصادي في روسيا (مليتيتشين 2001، 15). وفي الفترة اللاحقة لحكم يلتسن، حدثت تغيرات في الإستراتيجية والسياسة الروسية، وانعكس ذلك بطبيعة الحال على الأهداف الإستراتيجية الروسية التي تسعى روسيا لتحقيقها. ويعتمد هذا الفصل على وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسية،[7] لتحليل الأهداف والوسائل التي تستطيع روسيا من خلالها التغلب على الوضع الاقتصادي الذي ازداد سوءاً وأدى إلى ضعف تأثير روسيا على الصعيد الاقتصادي والدولي والإقليمي، وضعف قدراتها العسكرية، إضافة إلى تزايد الأخطار على الأمن القومي الروسي وغيرها من الأسباب الأمنية والدولية. ويمكن إجمال الأهداف الإستراتيجية الروسية فيما يلي:

---

[7] تم نشر الوثيقة سالفة الذكر بتاريخ 13 / 5 / 2009 م بعد أن اعتمدها رسميا وصادق على محتوياتها وبنودها وتوجهاتها الرئيس الروسي ديميتري ميدفيديف بمرسوم صدر بتاريخ 12 / 5 / 2009م , وهي تقريبا نسخة شبه معدلة ومنقحة عن السياسة القومية الروسية للعام 1997م.
ويمكن الدخول إلى نص الوثيقة باللغة الانجليزية عبر الرابط التالي:
http://www.fas.org/nuke/guide/russia/doctrine/econcept.htm، تاريخ الدخول: 2011/5/1.
كما يوجد نص الوثيقة الأصلي باللغة الروسية على الموقع التالي: http://www.scrf.gov.ru/documents/99.html تاريخ الدخول: 2011/5/1.

الأهـــداف العســـكرية: اتجهـــت روســـيا لتطـــوير نظـــم التســـلح ضـــمن الأهـــداف قريبـــة وبعيدة المدى، لكي تســـتعيد بعضـــاً مـــن تأثيرهـــا فـــي مجالهـــا الجـــوي، ولكـــي تصـــبح قـــوة منافســـة لكـــل مـــن الولايـــات المتحـــدة والاتحـــاد الأوروبـــي والصـــين فـــي وقـــت واحـــد، ولكنهـــا اعتمـــدت عقيـــدة عســـكرية مختلفـــة تمامـــا عـــن العقيـــدة العســـكرية الســـوفيتية، فالأخيرة كانـــت تتجـــه نحـــو الهيمنـــة علـــي العـــالم كقطـــب رئيســـي، بينمـــا الوضـــع الحـــالي لروسيا لا يسمح لهـــا بتحقيـــق هـــذه الهيمنـــة، لأن الفـــارق فـــي مجـــال التـــوازن كبيـــر جـــدا، ولكي يتحقق هذا التصـــور الاســـتراتيجي، فقـــد كـــان لابـــد مـــن تحســـين قـــدرات وإمكانيـــات الجـــيش الروســـي، بمـــا يجعلـــه يســـتعيد مكانتـــه، فســـباق التســـلح قـــد خـــرج مـــن ســـيطرة روســـيا، وأصـــبحت الولايـــات المتحـــدة تمتلـــك زمـــام القـــدرة التنافســـية، واختصـــرت دورتهـــا العلميـــة العســـكرية إلـــي ســـت ســـنوات، بمعنـــي أن الإمكانيـــات العســـكرية تتطـــور جذريا خلال هـــذه المـــدة القصـــيرة، وبالتـــالي تتســـع الفجـــوة التكنولوجيـــة مـــا بـــين الســـلاح الروسي والسلاح الأمريكي (دوغين 2004، 210–211).

وقـــد دلـــت العديـــد مـــن الأزمـــات الداخليـــة، خاصـــة فـــي الشيشـــان،على أن الجـــيش الروســـي لـــم يصـــبح قـــادرا علـــي مواجهـــة الأزمـــات الطارئـــة، وأن أســـلحته تقادمـــت، بحيث لا تساير المطالـــب الحديثـــة مـــن الأســـلحة التـــي يمكـــن أن تصـــبح فاعلـــة فـــي مثـــل هـــذه الأزمـــات (الأصـــفهاني 1999، 237). ولكـــن الاقتصـــاد الروســـي المنهـــار ظـــل يعيـــق إعـــادة بنـــاء القـــوة الروســـية، وكـــان القـــادة الـــروس يـــدركون أن هـــذا العامـــل الاقتصـــادي هـــو نفســـه الـــذي أدى إلـــى تفكـــك الاتحـــاد الســـوفيتي إبـــان المنافســـة فـــي الســـيطرة علـــى الفضـــاء مـــن خـــلال حـــرب النجـــوم، إلـــى جانـــب أنـــه أدى إلـــى تعلـــق روسيا بالغرب والخضـــوع لشـــروطه مـــن أجـــل إعـــادة البنـــاء. وفـــي هـــذا الإطـــار، قبلـــت روسيا الكثيـــر مـــن القـــرارات التـــي أمليـــت عليهـــا أو لـــم تجـــد بـــداً مـــن تنفيـــذها، مثـــل: الـــتخلص مـــن الأســـلحة النوويـــة فـــي الـــدول التـــي انفصـــلت عـــن الاتحـــاد الســـوفيتي الســـابق، وتغييـــر اتجـــاه الصـــواريخ فـــي القواعـــد الروســـية ذاتهـــا، وتوقيـــع اتفاقيـــة الحـــد مـــن انتشـــار القـــوات بأوروبـــا. كمـــا قبلـــت –علـــى مضـــض– انضـــمام دول أوروبـــا الشـــرقية إلـــى الاتحـــاد الأوروبـــي وإلـــى حلـــف النـــاتو (Russian Federation 2003)

بل وقبلت أن تكون عضواً مراقباً في حلف الناتو عام 2004، بعد أن وصلت حدود الحلف إلى خط التماس مع حدودها عقب انضمام دول شرق أوروبا إليه. وبهذا، يمكن القول إن الإستراتيجية الروسية عملت على الحفاظ – بقدر الإمكان – على وضع روسيا الدولي من خلال مشاركتها في التجمعات والأحلاف الدولية، وتلافي الأزمات أو الاستعدادات العسكرية، التي من شأنها الإضرار بالاقتصاد القومي (نومكن 2006، 33).

وفي فترة حكم الرئيس بوتين، اتخذ سياسة أكثر حزماً تجاه الغرب، فأدان واتخذ إجراءات عسكرية وقائية فيما يخص حلف شمال الأطلسي في المناطق القريبة من الاتحاد الروسي (Krastev 2008, 47-48)، ومن هنا قامت القوات النووية الإستراتيجية الروسية في 12 تشرين الأول 2002، بتجريب واختبار قدراتها وكفاءتها في الدفاع عن الأراضي بإطلاق ثلاثة صواريخ إستراتيجية دفعة واحدة، من قواعد برية وبحرية وجوية (الأمارة 2009، 219). وتشير مصادر وزارة الدفاع الروسية إلى أن الإطلاق يرتبط مباشرة بتدريبات أجهزة الإدارة والتحكم في القوات المسلحة الروسية، وهي التدريبات التي كانت في مرحلتها الأخيرة. وقد ساهمت في عملية الإطلاق قاذفتان إستراتيجيتان من طراز "تو–150" و "تو–95 م س"، وغواصة من الأسطول الروسي المرابط في المحيط الهادئ، هذا بالإضافة إلى إطلاق صاروخ باليستي عابر للقارات من طراز توبول_م."[8]

وهنا يطرح التساؤل حول السبب الحقيقي من وراء اختبار القوات النووية الإستراتيجية الروسية في الوقت الذي يشهد حالة من عدم الاستقرار على المستوى العالمي، سيكون الجواب أن الأمر لا يتوقف فقط على اختبار كفاءة هذه القوات في الدفاع عن روسيا، بل أيضاً عن توجس القيادة العسكرية الروسية من تطور الأحداث في اتجاهات مستقبلية تهدد أمن روسيا (الأمارة 2009، 219–220). وتؤكد العقيدة الروسية على: "أن روسيا لا تستطيع التصدي بواسطة

---

[8] أدخلت وزارة الدفاع الروسية مؤخراً ثلاثة أفواج جديدة من صواريخ "توبول" التي ستشكل عصب قوات الصواريخ الإستراتيجية الروسية وقوتها الرئيسية بحلول عام 2015، والصاروخ توبول لا يتأثر بالإنفجارات النووية، ويقدر على التخفي عن أجهزة الرادار الأمريكية التي تتمثل مهمتها في اكتشاف الصواريخ المهاجمة.

الأسلحة التقليدية للعدوان الذي يمكن أن يأتي من قبل الأحلاف العسكرية، ولذلك يمكن من اجل الحفاظ على وحدة أراضينا استخدام السلاح النووي".[9]

أما أن وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي الصادرة عام 2009، جاءت لتؤكد على المكانة العسكرية التي تتمتع بها روسيا، رغم كل ما لم بها من أزمات، فأكدت على ضرورة تقوية القدرات الروسية، وذلك يتمثل في إدامة هامش من الردع يضمن سلامة الاتحاد الروسي (امتلاك عامل الردع) (Moser 2010, 62-63) ، ذلك أن حجم التهديد المباشر وغير المباشر الموجه إلى الاتحاد الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفييتي قد بلغ حداً لا يمكن التغاضي عنه، خاصة في ظل التحديات الداخلية (العرقية، الإثنية، والانفصالية) والخارجية الصادرة عن الخصوم السابقين لا سيما حلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية (الأمارة 2009، 218).

الأهداف الداخلية والأمنية: إن اتساع الأراضي الروسية والمطلب السيادي المتعلق بها قد واجها تحدياً خطيراً بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، فهناك أراض كانت روسيا تنظر إليها دائما على أنها جزء منها، ولعل أهمها جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا، ليتوانيا، ولاتفيا) التي انفصلت عن الاتحاد الروسي (Krastev 2008, 83)، ولعل الخسارة الأكبر كانت انسلاخ كيانين يشكلان جزءاً لا يتجزأ من الإمبراطورية الروسية وهما أوكرانيا وبيلاروسيا.[10] بعد كل هذا، كان لا بد للاتحاد الروسي من أن يوفر الدفاع عن وحدة أراضيه، لا سيما أن هنالك مناطق هشة يمكن أن يوجه نحوها جهد لاقتطاعها.[11]

ويواجه الاتحاد الروسي أيضاً مشكلة أخرى تتمثل في تزايد حدة النزاعات الانفصالية، والتي تشكل الأزمة الشيشانية أبرز مثال لها، إذ تعد بالنسبة إلى روسيا من أهم الأزمات وأخطرها في هذه المرحلة (الأمارة 2009، 223). إن

---

[9] للإطلاع على نص العقيدة العسكرية الروسية المذكورة باللغة الانجليزية على الرابط التالي:
http://www.worldpoliticsreview.com/document/133/the-2002-russian-military-doctrine

[10] أوكرانيا هي دولة موحدة تتألف من 24 محافظة، وجمهورية مستقلة ذاتياً (القرم)، حصلت أوكرانيا على استقلالها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، أما بيلاروسيا أو روسيا البيضاء، فهي دولة داخلية في أوروبا الشرقية وتم إعلان استقلال هذه الجمهورية بعد تفكك الاتحاد السوفييتي.

[11] تعتبر مقاطعة لينينغراد (بروسيا الشرقية سابقاً)مثالا هاماً على المناطق الهشة في روسيا، حيث تفصلها عن الأراضي الروسية دولاً جديدة مثل دول البلطيق الثلاث وبيلاروسيا.

تفاقم أزمة الشيشان قد يفضي إلى انجرار جمهوريتي انغوشيا وداغستان الاتحاديتين إلى الاتجاه الانفصالي نفسه. (Hass 2004, 258)، وعند ذلك ستهدد وحدة الأراضي الروسية في منطقة القوقاز، لما لهما من أهمية كبرى عند روسيا ومزايا اقتصادية وإستراتيجية (Ross 2004, 82)

الأهداف الاقتصادية: للاقتصاد مكانة بارزة في وثيقة الأمن الروسية، ويمثل الاقتصاد التحدي الأول الذي تواجهه روسيا، والكابح الأساسي لتطلعاتها الإستراتيجية، حيث لا يمكن تجاهل ما ورثه الاتحاد الروسي من أزمات اقتصادية كبيرة منذ الحقبة الروسية، وكان أحد أهم الأسباب التي ساهمت في زعزعة وتردي مكانة روسيا على صعيد العلاقات الإستراتيجية الدولية.

وقد زاد من تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها روسيا في آب 1998، عندما انخفض سعر صرف الروبال الروسي أمام العملات العالمية (Caben 2000, 304) واعتماد الاقتصاد الروسي على تصدير المواد الخام، لا سيما النفط، يشكل تهديدا لهذا الاقتصاد، إلا أن روسيا ومع بداية العام 2000 بدأت تحقق انجازات ونتائج اقتصادية، وشهد الاقتصاد تطوراً كبيرا لم تشهده روسيا من قبل، وبدأت روسيا بسداد ديونها الخارجية قبل أن يحين موعد ردها، وتزايدت الدخل النقدي للمواطنين، وارتفع الطلب على السلع الاستهلاكية والخدمات إلى حد كبير وانخفضت فئة السكان الذين يقل دخلهم عن تكاليف الحد الأدنى.[12]

وقد انتهج بوتين إستراتيجية سياسة اعتمدت على دعم السلطة المركزية للدولة وعلى تشديد قبضتها على مؤسساتها الاقتصادية، وقدراتها الإستراتيجية، وأحكم سيطرة الدولة على ثرواتها من النفط والغاز، وتزامن هذا مع ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى ازدهار الاقتصاد الروسي، وبلغت معدلات النمو في الاقتصاد الروسي 7% (صندوق النقد الدولي، 14، أكتوبر 2009)، وأصبح الاقتصاد الروسي الاقتصاد التاسع في العالم وفقا لتقارير صندوق النقد الدولي،

---

[12] مقابلة مع يفغيني بريماكوف رئيس وزراء روسيا الأسبق، منشورة باللغة الروسية عبر الوكالة الروسية للأنباء نوفوستي www.rian.ru وباللغة العربية منشور في صحيفة الثورة السورية بتاريخ 25-1-2005، على الرابط التالي:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=2661194520050123200354

كمـا سـددت روسـيا كافـة ديونهـا الخارجيـة، وأدى هـذا إلـى ارتفـاع مسـتوى معيشـة الشـعب الروسـي بشـكل ملمـوس وهـذا كـان وراء الشـعبية الكبيـرة التـي حظـي بهـا بوتين مـن كافـة طبقـات المجتمـع الروسـي، كمـا ووجـه بـوتين اهتمامـه لـدعم الجـيش وتطوير قدراته الإستراتيجية والصاروخية وقدراته البحرية.

وسـعت سياسـة بـوتين إلـى تـأمين الظـروف المناسـبة للتطـور الاقتصـادي، ومـن هنـا، كـان تحقيـق النمـو الاقتصـادي فـي مقدمـة الأهـداف التـي سـعى إلـى تحقيقهـا. وتعـد الصناعة العسـكرية فـي مقدمـة الصـناعات التـي تحتـاج إلـى اسـتثمارات كبيـرة لتحقيـق هـدفي إمـداد القـوات المسـلحة الروسـية باحتياجاتهـا (Shevt sova, 2005, 94)، والتصـدير كمـورد مهـم مـن مـوارد العملـة الأجنبيـة الضـرورية لأغـراض الاسـتثمار، إذ تسعى روسـيا عبـر مبيعـات الأسـلحة إلـى الخـارج بصـورة رسـمية، وبيـع مفـاعلات الطاقـة النوويـة إلـى دول كـإيران، إلـى جنـي العملـة الصـعبة والحفـاظ علـى قـدراتها الصناعية والبحثية، وبالنتيجة تأكيد نفوذها وهيبتها (ابرماث 1997، 111).

وتتنـاول الوثيقـة الروسـية موضـوع الطاقـة الروسـية كوسـيلة مهمـة وضـرورية لتطوير الاقتصاد والأمـن علـى حـد سـواء، حيـث يحتـل القطـاع النفطـي (بشـقيه الـنفط والغاز) أهمية كبرى، فهـو مـن جهـة مـورد مهـم مـن مـوارد العملـة الأجنبيـة المتحققـة نتيجـة التصـوير، وكـذلك مـن خـلال الاسـتثمارات الروسـية فـي الخـارج (كحـال الاسـتثمار فـي العـراق).[13] ومـن هنـا يـأتي الإصـرار الروسـي علـى الحفـاظ علـى حصة معينة للاسـتثمارات النفطيـة الروسـية فـي العـراق، وكـذلك سـعي الدولـة إلـى فـر ض أجنـدتها علـى الصـناعة النفطيـة الروسـية الخاصـة، ويصـر المسـؤولون الـروس علـى القـول إن القـرار بوضـع حـد أقصـى للاسـتثمارات الأجنبيـة هـو أمـر حيـوي لحمايـة الإنتـاج الـوطني، ولتمكـين الشـركات الوطنيـة مـن تطـوير المـوارد الاقتصـادية المهمة. تم اسـتثناء الأجانـب مـن عـدد محـدود مـن الحقـول النفطيـة مـن مجمـوع 200 حقـل، ولكـن المـراقبين يعتقـدون أن الحقـول المسـتثناة هـي الأكثـر جاذبيـة للحقـول العالمية. وهذا الأمـر يعـد عـودة عـن الـنهج الـذي اتبعتـه الحكومـة الروسـية فـي بدايـة

---

[13] تبلغ قيمة الاستثمارات الروسية لاستخراج النفط العراق ما يقارب 4 مليار دولار.

التسعينات وقام على أساس العلاج بالصدمة وإتباع سياسة الخصخصة (الأمارة 2003، 68–69).

إن معالجة وضع الاقتصاد الروسي كهدف من أهداف الإستراتيجية الروسية لا يتم بمعزل عن دراسة قضية العلاقات الاقتصادية الروسية الخارجية، كقضية المديونية مثلاً، إذ أنها ستدعم موقع روسيا الاتحادية في مجموعة الدول العشرين (G20)، الأمر الذي سيعود بالنفع والمزايا على الاقتصاد الروسي وفرصه التنموية.

وعلى الرغم من أن روسيا تحرص على الحفاظ على علاقات طيبة مع الدول الغربية، إلا أنها في ذات الوقت تسعى إلى إعادة تفعيل علاقاتها الاقتصادية التي كانت سائدة في فترة الاتحاد السوفييتي والعديد من دول الجنوب، أيضاً محاولتها إدرقامة علاقات جديدة مع الدول التي كانت ترفض إقامة علاقات مع الاتحاد السوفييتي بسبب نهجه الإيديولوجي، حيث تدرك روسيا أن العلاقات الاقتصادية الطيبة مع دول العالم ستعود عليها بالكثير من الفوائد، لعل أبرزها: جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال والحصول على المساعدات الاقتصادية، وتنشيط علاقات روسيا الاقتصادية والتجارية، وزيادة الصادرات الروسية من السلع والخدمات، إضافة إلى زيادة الصادرات الروسية من الأسلحة، وذلك للأهمية الخاصة التي تتمتع بها تجارة وصناعة الأسلحة العسكرية للاتحاد الروسي(Putin 2000, 9).

أهداف على الصعيد الدولي: كتب المفكر الروسي ايفان أيلين يقول: "عندما نفكر في روسيا المستقبل ونتصورها في خيالنا، علينا أن ننطلق من أصولها ومصالحها التاريخية والقومية والدينية والثقافية، ولا يجوز لنا أن نتاجر بهذه القيم ولا أن نبدد ثروتنا القومية الروسية العامة. كما لا يجوز لنا أن نعد أحداً أياً كان بأي شيء باسم روسيا. علينا أن نتذكرها هي بالذات، وهي فقط، وعلينا أن نكون أوفياء لها بالذات" (زبوغانوف 1996، 10).

يظهر من خلال قـول المفكـر أيلـين، الرغبـة الروسـية فـي **حفـظ هيبـة ومكانـة روسـيا الدوليـة،** حيـث يسـود شـعور بـين أغلبيـة الشـعب الروسـي بـأن الغـرب كـان وراء تقويض قـوة روسـيا وتأثيرهـا علـى الصـعيد الـدولي، وبأنـه نجـح فـي تصـفية روسـيا كدولـة عظمـى بمسـاعدة بعـض الـروس المـوالين للسياسـات الغربيـة، حيـث واجـه يلتسـن الـرئيس الأسـبق للاتحـاد الروسـي، ووزيـر خارجيتـه اندريـه كوزيريـف، انتقادات كبيـرة فيمـا يخـص علاقـتهم مـع الغـرب، إلا أن وصـول فلاديميـر بـوتين إلـى الحكم صـاحبه تغييـر فـي موقـف القيـادة الروسـية، وصـحوة قومية تـدعو إلـى إعـادة هيبـة الـبلاد، وضـرورة وصـول روسـيا إلـى موقـع مرمـوق ضـمن النظـام الـدولي، خاصة مع موقف الغرب المتجاهـل لروسـيا، حيـث لـم يقـدم لهـا مـا كانـت تتوقعـه مـن مسـاعدات واسـتثمارات وتكنولوجيـا متقدمـة تعينهـا علـى تجـاوز أزمتهـا الاقتصـادية للنهوض مـن جديـد، بـل هنـاك عـدم رغبـة مـن الـدول الأوروبيـة والولايـات المتحـدة فـي دمـج روسـيا فـي الحضـارة الغربيـة (دوغـين 2004، 81)، وهـي تـرى أن روسيا، وعلى الـرغم مـن كونهـا دولـة مرتبطـة جغرافيـا بأوروبـا (آوراسـيا)، فإنهـا لـن تكون بأي حال دولـة غربيـة، فأوروبـا كانـت تشـعر دائمـاً بـأن روسـيا لا تنتمـي إليهـا، بل كانت دائماً أقرب إلى الشرق (عرفات 1997، 118).

فيلتسن بسياسته ضـمن النظـام الـدولي، كـان يسـعى إلـى الحفـاظ علـى مـا هـي عليـه، ورفضـه عـودة روسـيا إلـى الـوراء، بينمـا تبنـى بـوتين وميدفيـديف، سياسـة تـرى ضرورة عودة روسـيا للعـب فـي النظـام الـدولي بشـكل فاعـل ومهـم، واسـتعادة مكانتهـا الدولية.

وعنـدما تـم انتخـاب الـرئيس فلاديميـر بـوتين لرئاسـة روسـيا الاتحاديـة عـام 2000، كانـت روسـيا توصـف بـــ "الرجـل المـريض" (شـلبي 2009، 257-258)، فحقبـة التسـعينات شـهدت انهيـارا سـريعا فـي القـدرات الروسـية الاقتصـادية والعسـكرية وتـدهورت صـورتها ومكانتهـا الدوليـة بشـكل كبيـر، وتكيفـت سياسـتها الخارجيـة مـع المطالـب والمواقـف الأمريكيـة، فأثنـاء عهـد الـرئيس يلتسـن تـدهورت الأوضـاع فـي روسـيا، وتـدنت معـدلات النمـو الاقتصـادي ومسـتويات المعيشـة، وانتشـار الفسـاد

والجريمة، وسيطرت المافيا و"الأوليغاركيين"[14] على الاقتصاد القومي، وانعكس هذا كله على الجيش والسياسة الخارجية.

وكان الدرس الذي استخلصته روسيا من هذه الحقبة "حقبة ما بعد الإتحاد السوفيتي" ذا شقين: الأول أن بلدا كبير مثل روسيا يجب ألا تعتمد إلا على نفسها في التطور والتنمية، أما الدرس الثاني، فهو أن النقل الأعمى لنماذج التنمية الغربية محكوم عليه بالفشل، وأن على روسيا أن تجد طريقها الخاص إلى ذلك، وهذا ما تعلمه بوتين وبنا عليه سياسته الداخلية والخارجية، فيما عرف فيما بعد باسم "مبدأ بوتين" (يوسف 2008، 76-90)، القائم على التركيز على الإصلاح الداخلي، لكن ليس على حساب السياسة الخارجية، والتركيز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب، وأن هذا العالم لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للولايات المتحدة والغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

حيث ترفض روسيا العالم الذي يحكمه القطب الواحد، وتسعى وتتطلع بشدة **لإقامة عالم متعدد الأقطاب**، وهو من الأهداف طويلة الأمد والتي لم تتحقق بعد، وذلك بهدف تقليل الهيمنة الأمريكية، ولا يظهر أي اختلاف بين توجهات يلتسن وبوتين وميدفيدف في هذا المجال، حيث يقول بوتين: "هناك سعي متزايد من قبل الاتحاد الروسي نحو تأسيس نظام عالمي متعدد الأقطاب، حيث إن إستراتيجية العمل المنفرد الذي تقوده الولايات المتحدة يؤدي إلى الإخلال باستقرار الوضع الدولي، حيث يشجع التسلح ويسيء للعلاقات بين الدول (Putin 2000, 125)

وضمن الأهداف السياسية قريبة المدى على الصعيد الدولي، تعطي روسيا اهتماماً كبيراً في موضوع مكافحة الإرهاب حيث يعد هذا الهدف في المرحلة الحالية من الأهداف المركزية (الأمارة 2009، 226)، باعتبار أن الإرهاب يشكل عامل التهديد الأول للاتحاد الروسي، لا سيما الشيشان، حيث تم تفجير أكثر من هدف

[14] الأوليغاركيين: اسم يطلقه الروس على طبقة الأثرياء الجدد أصحاب النفوذ والاحتكارات.

في موسكو وفي مختلف الأقاليم الروسية. ولمكافحة الإرهاب أثر استراتيجي كبير الخطر على التخطيط الاستراتيجي الروسي، إذ إن تبنِّيه دفع روسيا الاتحادية إلى الالتقاء مع الولايات المتحدة الأمريكية في حملتها لمكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من أيلول 2001.

"تنبع مثل هذه التوجهات من مصالح أمنية أصيلة ومن النفعية في آن معاً. فروسيا تشعر بأنها مهددة جراء تنامي موجة الاستياء والفوضى على حدودها الجنوبية في القوقاز وآسيا الوسطى، وهي موجة تؤدي إلى أعمال إرهابية. وقد سعت من دون نجاح إلى دفع الغرب إلى اعتبار الأعمال العدائية المستمرة في الشيشان جزءاً من الحرب العالمية على الإرهاب. لكن دعمها للحرب على الإرهاب أدى إلى امتناع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عن انتقاد انتهاكاتها لحقوق الإنسان في المنطقة" (أنطوني 2004، 164).

المبحث الثاني:

وسائل الإستراتيجية الروسية

الطاقة: يعتبر قطاع الطاقة دعامة أساسية للأمن القومي الروسي بمفهومه الشامل، وأداة تأثير مهمة من أدوات السياسة الخارجية الروسية، باعتبارها تلعب دوراً محورياً في سوق النفط والطاقة العالمية. ويضم قطاع الطاقة في روسيا كلاً من النفط والغاز الطبيعي والفحم، وتعج روسيا من أغنى دول العالم من حيث مصادر الطاقة، فهي تملك سابع أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد دول الخليج وفنزويلا، حيث قدر احتياطها من الزيت الخام بحوالي 60 مليار برميل (4,6% من الاحتياطي العالمي) (دوغين 2004، 366)، الأمر الذي مكنها من احتلال المرتبة الثانية كأكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تستأثر بنحو 40% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطات الغاز الطبيعي، حيث قدر احتياطيها بنحو 27.5% من

الاحتياطي العالمي، كما تنتج روسيا حوالي 400 مليون طن من الفحم سنوياً توجه أساساً للاستهلاك المحلي، لا سيما في مجال الصناعة (الشيخ 2006، 64-65).

وتمثل صادرات قطاع الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) ما يزيد على نصف الصادرات الروسية، كما تسهم عائداته بأكثر من 60% من حصيلة روسيا من العملة الصعبة (Longworth 2006, 202).

ونظراً لأهمية قطاع الطاقة وحيويته ودوره في الاقتصاد الوطني الروسي، فقد حرصت الحكومة الروسية – في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والتحول إلى اقتصاد السوق- على احتكار مقدرات هذا القطاع والتحكم في أسعاره. ومن ثم، فقد ساد التخوف من أمرين، أولهما: أن تؤثر عملية الخصخصة في حجم الإنتاج من الطاقة – ولو مرحلياً- حيث انخفض حجم المستخرج من النفط انخفاضا حاداً في بداية نشوء الاتحاد الروسي، وثانيهما: هو تأثير خصخصة قطاع النفط في أسعار الطاقة في السوق المحلية، ومدى قدرة المواطن العادي على شراء احتياجاته من هذه الطاقة (الشيخ 2006، 64). إلا أن هذا التخوف لم يثن الحكومة عن عزمها خصخصة قطاع الطاقة ورفع أسعاره.

وعقب تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000، أعلن أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى والحفاظ على استقلاليتها وقرارها الداخلي والخارجي ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الاقتصادية، اعتماداً على مواردها الذاتية (Longworth 2006, 203-204) على صعيد آخر، أدى ذلك إلى بروز روسيا كقوة اقتصادية كبرى من المنظور النفطي، واكتسابها تأثيراً واسع النطاق في سوق النفط وأسعاره العالمية (Hass 2010)، لا سيما مع تأكيد الرئيس بوتين استعداد بلاده لأن تحل محل الشرق الأوسط كمصدر رئيسي للنفط لأوروبا والولايات المتحدة ذاتها، كل هذه العوامل كان لها تأثيرها المباشر في قبول

العضوية الكاملة لروسيا في مجموعة الدول السبع الصناعية[15] الكبرى، لتتحول بذلك إلى مجموعة "الثماني" في حزيران 2002.

إستراتيجية روسيا للغاز حالياً: في الأول من شهر كانون الثاني (يناير) عام 2010، انطلق المشروع الروسي الضخم لتصدير النفط الخام من شرق سيبيريا إلى منطقتي آسيا والمحيط الهادئ عن طريق خطوط الأنابيب والسكك الحديدية والسفن. لقد بدأ النفط الخام الروسي يتحرك على متن الناقلات وإن لم يكتمل هذا المشروع بعد. وطبقاً لما يخططه هذا المشروع، فإن حجم التصدير في الوقت الحاضر يقدر بـ 15 مليون طن سنويا، بيد أنه سيصبح 50 مليون طن سنويا في المرحلة النهائية (ماتسوناغا 2010).

وفي أيلول 2011، وقعت روسيا اتفاقية لبناء خط أنابيب يعبر البحر الأسود، مع ثلاث من كبرى الشركات الأوروبية في إطار إستراتيجية الكرملين الحالية لتنويع مسارات التصدير باتجاه الغرب وتجنب المرور عبر الأراضي الأوكرانية. وستحصل شركة "غازبروم" الروسية التي تحتكر الغاز الطبيعي على حصة نسبتها 50% في الجزء البحري من مشروع خط أنابيب "ساوث ستريم" مع حصة لشركة إيني نسبتها 20% وحصة لشركتي "إي دي إف" و"فينترشال" تبلغ 15% لكل منهما (سونتشي 2011).

ومن مخططات مشروع ساوث ستريم بناء خط أنابيب بطول 900 كيلومتر يربط بين ميناء دزهوبغا المطل على البحر الأسود بمدينة فارنا البلغارية. وتم تقدير الطاقة القصوى لخط الأنابيب عند 63 مليار متر مكعب في السنة أو حوالي 10% من إجمالي الاستهلاك الحالي للاتحاد الأوروبي.

وطالما أيد مسؤولو "غازبروم" مسار نقل الغاز الطبيعي تحت سطح البحر الأسود باعتباره وسيلة لتفادي أي تدخل أوكراني محتمل بشأن شحنات الغاز الروسي الروسي إلى أوروبا.

[15] أصبحت تسمى اليوم مجموعة العشرين الدول الصناعية الكبرى وتضم: مجموعة السبع (ألمانيا وكندا والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وايطاليا واليابان) والدول الناشئة الأربع الكبرى (البرازيل وروسيا والهند والصين) بالإضافة إلى جنوب إفريقيا والمملكة العربية السعودية والأرجنتين واستراليا وكوريا الجنوبية واندونيسيا والمكسيك وتركيا. أما العضو العشرون فهو الاتحاد الأوروبي.

وكانت شحنات الغاز الطبيعي الروسي شهدت حالات توقف عامي 2006 و2009 بسبب نزاعات بين جازبروم وأوكرانيا بشأن تسعير الغاز الطبيعي. ويتم حاليا نقل حوالي 80% من إجمالي الغاز الطبيعي الروسي المصدر إلى أوروبا عبر أنابيب تمر عبر أوكرانيا.

يتضح من ذلك أن خط أنابيب ساوث ستريم سيقلل أيضا من أهمية خط الأنابيب التركي المنافس واسمه "نابوكو" والذي سيسمحي عند بنائه لأذربيجان ودول وسط آسيا بتصدير ما لديها من غاز طبيعي باتجاه الغرب من دون استخدام أنابيب غاز تسيطر عليها روسيا. وفي ذلك تحدي روسيا للغرب، بإحكام السيطرة على المنطقة القريبة، يرتبط إلى حدٍ بعيدٍ بالأراضي التي ستمر منها خطوط أنابيب الغاز الطبيعي ونفط بحر قزوين.

فخطوط أنابيب الطاقة تتمتع بأهمية كبرى لكل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والذين بدورهم يفضلون تقليل اعتمادهم على مصادر الطاقة الموجودة في روسيا والشرق الأوسط، وفي المقابل تعمل موسكو جاهدة من أجل حماية مصادر دخل الطاقة التي تشكل ثلثي صادرات البلد، من خلال بيع الغاز الطبيعي والنفط، والأهم من ذلك كله تخصيص روسيا من 30 إلى 40% من الميزانية العامة في مجالات الدفاع والأمن.

وفي الصّراع على خطوط الأنابيب في المنطقة المحاذية أو القريبة، نجد أن استبعاد الصين خارج الدائرة ليس منطقيا، فالصين بدورها حصلت على حصتها من مشاريع الطّاقة الموجودة في منطقة بحر قزوين، ومثال على ذلك الاتفاقية الموقعة بين الصين وتركمانستان في العام 2006، والمتوقع الانتهاء منها عام 2009، وذلك من أجل إنشاء خط أنابيب الصين–تركمانستان، والذي سوف ينقل سنويًا 30 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي ولمدة 30 عاما (أوغلو 2008).

وبالتحليل الأخير نلاحظ وجود لاعبين كثر في لعبة الأمن والغاز، فقواعد اللعبة الآن تحتم على مختلف اللاعبين بأن يلعبوا تحت مظلة موازين القوى الجديدة، والتي نشأت نتيجة للصراع في جورجيا.

وكنتيجةٍ طبيعية لهذا الموقف أصبح الزعماء السياسيون في المنطقة القريبة أو المحاذية يفكرون باتّباع كل ما لا يُشكّل خطرًا على سلطاتهم، حتى أولئك الذين لهم نفس المواقف معارضة للتّحرك الروسي، حتى وإن كانت هذه المعارضة بسيطة، فإنهم سوف يتجهون بعيونهم صوب الصين والشرق وليس إلى الغرب.

الأهمية الروسية الحالية اقتصادياً: في خريف 2008 بدأت أسعار النفط بالهبوط بسبب الأزمة العالمية عمدت أقطار منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك إلى تخفيض كمية الاستخراج. وفي الحال الحاضر تستخرج المنظمة نفطا يقل بأربعة ملايين برميل يوميا عن مستوى ما قبل الأزمة، ما يعادل تقريبا خمسة بالمائة من الاستخراج العالمي. أما روسيا فعلى العكس زادت الاستخراج طوال عام 2009 واحتلت مرتبة الصدارة في العالم من هذه الناحية، فسبقت حتى المملكة العربية السعودية التي هي اكبر منتج للنفط بين أقطار أوبك. في منتصف عام 2009 أخذت أسعار النفط ترتفع تدريجيا (Johnson 2008). ويرى المراقبون أن من دوافع هذا التطور، وربما من أهمها، تقليص الإنتاج من قبل بلدان أوبك. روسيا، كما هو معروف، ليست عضوا في أوبك. وهي لم تأخذ على نفسها أية تعهدات أو التزامات بتقليص الاستخراج. إلا أن موقف موسكو يثير قلق منظمة أوبك ويغدو ذريعة للانتقاد. ما يجعل المحللين يتحدثون عن تنافس بين أوبك وبين روسيا التي لا تريد من حيث المبدأ أن تضع أية قيود أو محاصصات للاستخراج وفي الوقت نفسه فهناك بعض الخلافات والتناقضات داخل أوبك نفسها (صحيفة العرب القطرية 2011).

وتجري في الوقت الحالي مفاوضات بدأت منذ ما يزيد عن ثمانية عشر عاماَ من أجل انضمام روسيا لمنظمة التجارة العالمية، وتتوقع الدراسة أن يتم انضمام

روسيا لهذه المنظمة خلال نهاية العام الحالي 2011، [16] أو بداية العام المقبل، وذلك نظراً لأن الوضع التجاري أفضل لروسيا، حيث إن ثلث إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لروسيا يعتمد على التجارة.

وقد قامت روسيا مؤخراً، ومن أجل الانضمام إلى المنظمة، بإبرام ثلاثين اتفاقا ثنائيا للوصول إلى سوق الخدمات و57 اتفاقا فيما يخص سوق السلع، ومن تبعات الالتحاق أن موسكو ستخفض الرسوم الجمركية على عموم الواردات إلى 7.3% مقابل 10% حاليا، وعلى الواردات الزراعية من 13.2% حاليا إلى 10.8%، وعلى واردات الصناعات التحويلية من 9.5% إلى 7.3% (موقع قناة الجزيرة 2011).

وقبلت روسيا تقليص دعمها للقطاع الزراعي بتسعة مليارات دولار في 2012، وخفضها تدريجيا إلى 4.4 مليارات في 2018، حيث إن الدعم الحكومي لا يتناسب مع تحرير المبادلات التجارية مع العالم.

وفي قطاع الاتصالات ستلغي روسيا بعد أربع سنوات شرط عتبة 49% كحد أقصى لرؤوس الأموال الأجنبية في شركات الاتصالات بروسيا، وستتمكن المصارف الأجنبية من فتح فروع لها بحرية في روسيا شريطة ألا تستحوذ هذه المصارف على أكثر من نصف القطاع المصرفي بروسيا.

وكما سبق الذكر، فإن روسيا هي أيضا عضو في مجموعة الثماني، التي تضم دول العالم الأكثر تصنيعا، وكذلك عضو في عدد كبير من المنظمات الدولية الأخرى بما في ذلك مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون. وتلعب دورا رئيسيا في المنظمات التي أنشئت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مثل: رابطة الدول المستقلة ، المجموعة الاقتصادية الأوراسية، منظمة معاهدة الأمن الجماعي ومنظمة شنغهاي للتعاون.

---

[16] كانت مفاوضات التحاق روسيا بالمنظمة متوقفة منذ 2008، بسبب عقبات عدة أبرزها خلاف على التجارة الحدودية مع جورجيا، وهي العضو بالمنظمة منذ العام 2000، حيث يحق لكل عضو بالمنظمة تعطيل التحاق دولة أخرى تطلب العضوية.

الحث على اللجوء إلى الأمم المتحدة لحل الأزمات: روسيا تؤكد دوماً على ضرورة اللجوء إلى الأمم المتحدة للتوسط في حل أي أزمة، تحدث في العالم، بوصفها الجهة المسؤولة عن ذلك، وضرورة أن يكون حل الأزمات من خلال الجهود الجماعية دونما استئثار لدور دولة على أخرى من أجل تحقيق ذلك، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أجل ذلك تسعى روسيا الاتحادية إلى تفعيل دور الأمم المتحدة المتحدة، فقد كان يلتسن يؤمن بفكرة الجهود الجماعية لنزع فتيل النزاعات في كل مناطق العالم "الساخنة" ويستند منطقه هذا إلى العمل على ألا تؤدي النزاعات المحلية أو الإقليمية إلى حدوث مواجهة أو خلق توتر بين القوى الكبرى، وإعطاء الأمم المتحدة دوراً فاعلاً في الساحة الدولية (ولسيم 1996، 47).

وقد أكد بوتين على ضرورة أن تحل المشاكل والصراعات الدولية ضمن إطار الأمم المتحدة، وأكد بوتين على أن ترصين دور الأمم المتحدة في العالم يتطلب ما يأتي (Putin 2000, 1254):

– التنفيذ الحازم للمبادئ الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها حماية موقع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن.

– إصلاح عقلاني لمنظمة الأمم المتحدة يهدف إلى تطوير آليات الفعل السريع للأحداث الدولية، ويضمن ذلك تعزيز إمكاناتها لتسوية الأزمات والنزاعات.

– العمل على تفعيل كفاءة مجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية لإدامة السلم والأمن في العالم، وذلك بضم أعضاء دائمين جدد إلى تشكيلته.

ومن هنا جاء لجوء روسيا إلى الأمم المتحدة وسيلة لتجاوز سلبية تراجع دورها الدولي، وللاستفادة من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن بهدف صون مصالحها والدفاع عنها، وتسعى روسيا إلى إجهاض كل ميل أمريكي للاستفراد بالأمم المتحدة وقراراتها، وتحاول روسيا إيجاد توازن مع الولايات المتحدة، من خلال

توظيف الفيتو التي تتمتع به روسيا، لأنها لا تريد مزيداً من تأزيم العلاقات بين البلدين.

الوسائل العسكرية: تتعدد الوسائل العسكرية التي تستخدمها روسيا الاتحادية لتحقيق أكبر قدر من الفائدة وتحقيق الأهداف المرجوة، وتنفيذ الإستراتيجية المروسومة، ولعل أبرز الوسائل العسكرية التي تتبناها السياسة الروسية، هي: تطوير الصناعات العسكرية، تحديث القوة العسكرية، السلاح النووي، ونشر قوات روسية خارج الحدود.

تطوير الصناعات العسكرية: لقد شكلت الصناعات العسكرية في الاتحاد السوفييتي السابق مصدراً للعملة الصعبة عبر تصدير السلاح بصورة كبيرة إلى الخارج، وتعد هذه المسألة الأكثر أهمية بالنسبة إلى روسيا لزيادة ورداتها منها (جرين 1998، 32). كما أن مسألة تطوير الأسلحة الروسية وتدخل ضمن السعي الروسي لتحقيق الفوائد الكبيرة وذلك من خلال الارتقاء بالقدرات العسكرية الروسية، وزيادة قدرتها التنافسية في سوق السلاح (Sakwa 2008, 141). كما أن تطوير الأسلحة الروسية الذي يتم من أجل عملاء آخرين يصب في المصلحة الروسية، وذلك من خلال الدخل المتأني من الصادرات والنتائج المترتبة على التطوير الممول من الخارج، أو تحديث المعدات القائمة الذي يوفر لروسيا السيولة المالية والتكنولوجيا اللازمين لتطوير أسلحتهما القديمة (Sakwa 2008, 130).

نشر قوات روسية خارج الحدود: في 23 أكتوبر 2009، أقر مجلس الدوما الروسي تعديلات على قانون "الدفاع"، والتي على ضوئها يمكن لتشكيلات من القوات المسلحة الروسية أن تستخدم عملياً خارج حدود روسيا بهدف ردع أي هجوم على التشكيلات العسكرية لروسيا الاتحادية وغيرها من القوات المرابطة خارج روسيا، وكذلك بهدف تقديم أي هجوم عسكري على دولة أخرى قدمت طلباً بذلك إلى روسيا، أو بناءً على قرار صادر عن مجلس الأمن الدولي وغيره من منظمات الأمن الجماعي، ولحماية مواطني روسيا الاتحادية خارج روسيا من

اعتداء مسلح، ويصـــدر قـــرار اســـتخدام القـــوات المســـلحة خـــارج روســـيا مـــن قبـــل رئـــيس روسيا بموجب القانون (قناة روسيا اليوم 2011).

ويظهـــر جليـــاً أن الإســـتراتيجية الروســـية الحاليـــة، وســـعت نطـــاق إرســـالها قـــوات روســـيا للخارج، والذي كـــان رهنـــاً فـــي الســـابق بتهديـــد وشـــيك علـــى روســـيا ذاتهـــا، كمـــا ســـبق الإشارة في الفصل السابق.

اســـتخدام الســـلاح النـــووي: مـــن ابـــرز الوســـائل العســـكرية التـــي تملكهـــا روســـيا الاتحاديـــة، وتحقـــق لهـــا القـــوة والســـيطرة ضـــمن الميـــزان الـــدولي، امتلاكهـــا للســـلاح النـــووي، وتهـــدد روســـيا بأنهـــا ســـتلجأ لاســـتخدام القـــوة المســـلحة بمـــا فـــي ذلـــك اتخـــاذ تـــدابير وقائيـــة واســـتخدام الأســـلحة النوويـــة عنـــد الضـــرورة لحمايـــة نفســـها وحلفائهـــا (Hass 2004, 33). وقـــد ســـبق الإشـــارة أن العقيـــدة الروســـية الحاليـــة تجيـــز للقـــوات الروســـية اســـتخدام الســـلاح النـــووي فـــي حالـــة وجـــود تهديـــد مباشـــر لروســـيا (نصـــوص العقيـــدة العســـكرية الروســـية 2010–2020). بالإضـــافة إلـــى ذلـــك، ثمـــة احتمـــال لاســـتخدام الســـلاح النـــووي وفقـــاً لظـــروف الموقـــف ونوايـــا العـــدو المحتمـــل، ولا يســـتبعد توجيـــه ضـــربية نوويـــة اســـتباقية، إذا اقتضـــت ذلـــك مســـوغات صـــيانة الأمـــن القـــومي الروســـي، والأوضـــاع الحرجـــة الناجمـــة عنـــه. فقـــد كانـــت العقيـــدة العســـكرية الســـوفييتية تنظر إلى اســـتخدام الســـلاح النـــووي كـــرد علـــى أي ضـــربة نوويـــة معاديـــة فقـــط، وكـــان الاتحـــاد الســـوفييتي والصـــين همـــا الـــدولتين الوحيـــدتين اللتـــين تعلنـــان التزامهمـــا بمبـــدأ عـــدم المبـــادرة باســـتخدام الســـلاح النـــووي "No First Strike Policy" (Aldridge 1993, 59). فإمكانيـــة اســـتخدام الضـــربة النوويـــة الاســـتباقية، ظهـــرت بعـــد انهيـــار الاتحـــاد الســـوفييتي فـــي العقيـــدة الروســـية لعـــام 1993، ثـــم فـــي العقيـــدة الصـــادرة عـــام 2000، والعقيـــدة العســـكرية الجديـــدة. ويظـــل أســـاس العقيـــدة الروســـية الـــردع النـــووي الـــدفاعي Defensive Nuclear Deterrence علـــى عكـــس العقيـــدة الأمريكيـــة التـــي تقـــوم علـــى الـــردع الهجـــومي Offensive Nuclear Deterrence، وتطـــوير برامجهـــا الصـــاروخية واســـتغلال الفضـــاء ليكـــون لـــديها قـــدرات واســـعة للضـــربة النوويـــة الأولـــى (الشـــيخ 2010، 192). وقـــد ســـبق أن اقترحـــت روســـيا ومـــن قبلهـــا الاتحـــاد

السوفييتي، توقيع معاهدة تحظر على القوى النووية المبادرة باستخدام السلاح النووي في الضربة الأولى، إلا أن الولايات المتحدة والدول الغربية رفضت المقترح. كما تعارض روسيا بشدة حل أي نزاع باستخدام القوة، وخاصة استخدام السلاح النووي. وكانت دائماً مع نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية والوصول إلى "عالم بدون سلاح نووي يوجب على الولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء في النادي النووي التخلي عن قدراتها النووية العسكرية وليس فقط روسيا (الشيخ 2010، 193).

تحديث القوة العسكرية: إزاء الخطط الدفاعية الأمريكية في أوروبا الشرقية، وتوسيع نفوذ حلف شمال الأطلسي، تسود أجواء من القلق لذلك، وتشهد روسيا خطوات جادة في إطار تجديد أسلحة جيشها، فقد بدأت بزيادة ميزانيات تحديث وتطوير القوات الروسية. حيث أمر الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف المؤسسة العسكرية في بلاده بإطلاق عملية واسعة لإعادة تسليح الجيش والأسطول الروسي، والتركيز على تعزيز القوات النووية الروسية في مواجهة الأخطار المحتملة، وأعلن أن هذه العملية ستبدأ عام 2011، مشيراً إلى أن موسكو نجحت عام 2008، في التزود بتشكيلات أسلحة وتقنيات عسكرية جديدة، وشدد على أن مهمة تجهيز الجيش بأحدث الأسلحة والتقنيات العسكرية تمثل أولوية روسية، على رغم الأزمة المالية، في إشارة إلى خطة إستراتيجية أقرت عام 2008، ونصت على مراحل لإعادة تأهيل المؤسسة العسكرية وتزويدها بأحدث العتاد حتى عام 2020 (Brannon 2009, 242).

ومن الوسائل الأخرى التي تتبعها روسيا في إستراتيجيتها **المساومات السياسية:** إن رغبة روسيا في التحلل من الارتباط الشديد بالمواقف والسياسات التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يأتي مدعوماً بالإحباط الشديد الذي أصاب السياسة الروسية تجاه الغرب بفعل الدعم الاقتصادي الهزيل الذي حصلت عليه روسيا من الدول الغربية، والذي لم يكن متوافقاً من الحد الأدنى مما كانت تتطلع إليه روسيا، ودعاها إلى البحث عن مصادر وسبل جديدة للدخل القومي عبر تنمية

علاقات التعاون مع الـدول الأخـرى، بغـض النظـر عمـا ستعكسـه هـذه التوجهـات علـى علاقاتها الدولية (الأمارة 2009، 243).

إن الكثيـر مـن التحركـات والتوجهـات الروسـية تعـد نوعـاً مـن المنـاورات والمسـاومات السياسـية الراميـة إلـى الضـغط علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة والـدول العربيـة عمومـاً، للحصـول منهـا علـى أكبـر قـدر مـن التجـاوب مـع المطالـب السياسـية والاقتصادية والتجاريـة الروسـية، مـن خـلال فـتح مجـالات جديـدة للعلاقـات مـع الـدول المناهضـة والرافضـة لسياسـية الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وذلـك لمجـرد الضـغط علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وحلفائهـا لانتـزاع أكبـر قـدر مـن المسـاعدات الاقتصـادية والماليـة، فضـلا عـن السياسـة (الأمـارة 2003، 142). إذ أن التقـارب بـين روسـيا الاتحاديـة والـدول ذات السـيادة المضـادة لسياسـات الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ينـدرج فـي إطـار المسـعى الروسـي المـذكور، أي أن هـذا التقـارب لـيس مقصـوداً لذاتـه فقـط، ولكنـه يمثـل أيضـاً أداة سياسـية للضـغط علـى الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، وهـي وسـيلة نجحـت روسـيا بهـا إلـى حـد كبيـر (شـلبي 2009، 261). فعلى سبيل المثـال، حـث رئـيس مجلـس سياسـة الـدفاع الأمريكـي ريتشـارد بيـرل علـى إعفـاء روسـيا مـن ديونهـا المتخلفـة مـن الحقبـة السـوفييتية كوسـيلة لإقنـاع موسـكو بوقف تعاونها النووي مع إيران (الشيخ 1998، 71).

أما من حيث **تقييم قدرة الوسائل** في تحقيق أهداف الإسـتراتيجية الروسـية، فيظهـر مـن خـلال الدراسة محدودية قدرة الوسـائل علـى تحقيـق الأهـداف لأسـباب ذاتيـة وموضـوعية، لعـل أبرزها: المعضلة الاقتصادية التي ورثتهـا روسـيا الاتحاديـة مـن الاتحـاد السـوفييتي، فعلـى الرغم من محاولة يلتسن تحقيق إصلاح اقتصادي يتجاوز آثار الشـلل الـذي أصـيب بـه الاتحـاد السوفييتي، إلا أن هذا الإجراء لم يأتِ بالنتائج المرجوة طـوال فتـرة حكـم الـريس يلتسـن التـي اتسمت بالتردد وعدم التـوازن (Dawisha 1994, 281-290) ، إضـافة إلـى عـدم الاسـتقرار على نمط معين، الأمـر الـذي تمخـض عنـه شـلل اقتصـاديي أودى بـالبلاد إلـى أزمـة آب

1998.[17] إن اقتصاد هذا وضعه لا يتوقع منه انجاز حقيقي على صعيد تهيئة الآلات الاقتصادية اللازمة لتشغيل الوسائل.

وتشكل حالات العصيان والتمرد والجارية في أماكن معينة في روسيا كالحروب الأهلية الجارية في الشيشان مثلاً، تهديداً واضحاً ورئيسياً لأهداف روسيا الإستراتيجية، كما أن هناك التزامات معنوية كبيرة تقع على روسيا الاتحادية فيما يخص حماية مصالح الأقليات والجاليات الروسية المقيمة في دول الجوار، كذلك الالتزامات الأمنية مع جمهوريات الاتحاد السوفييت السابق كطاجيكستان وكازاخستان (الأمارة 2009، 246–247).

كذلك، معاناة القوات المسلحة والتي تمثلت في أنها قوات تعاني مركزية السيطرة الموروثة، فضلاً عن حالات تصارع المسؤولية والقيادات، إضافة إلى تفشي الفساد في هياكلها القيادية والتنفيذية نتيجة ضغط العوامل الاقتصادية وعدم وضوح الرؤية (Herman 2002, 466).

عند مناقشة الأهداف والوسائل المستخدمة من قبل روسيا، نجد أن القادة الروس تراودهم الرغبة في إعادة تعزيز الدور الروسي، كما كان حال الاتحاد السوفيتي، ولكن في إطار تنافسي، وليس تصارعي، وهو توجه تأكد بعدما استعادت روسيا إمكانية اعتمادها على نفسها في بناء قوتها الاقتصادية، وتمكنها من سداد ديونها، التي كانت تؤثر في استقلاليتها وتبعيتها السياسية للغرب في عقد التسعينيات، وبدأت في محاولة لقلب اللعبة مستغلة أنشطتها التجارية في مجالي النفط والغاز الطبيعي للتأثير سياسيا، من قريب أو بعيد، في الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل أو آخر على صادرات روسيا من النفط والغاز.

لا شك في أن أهم هدف تسعى إليه روسيا الاتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، وهو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية، وهنا تظهر قضية انضمام جورجيا وأوكرانيا، وحتى أذربيجان، إلى حلف شمال الأطلسي، وهو ما يعني أن هذا الحلف يحد روسيا مباشرة، وهو أمر تعتبره روسيا خطرا كبيرا على أمنها القومي واستقرارها

---

[17] في 17 آب عام 1998 أعلنت الحكومة الروسية عجزها عن سداد الديون الخارجية المتراكمة جراء إصدارات سندات حكومية قصيرة الأجل. وتزامنت هذه الذكرى مع مرور عام على الأزمة العالمية الراهنة التي واجهتها روسيا باحيتاطيات مالية ضخمة. العجز عن تسديد القروض الخارجية، هذا ما أعلنته الحكومة الروسية في17 آب 1998 ، وهو ما شكل بداية أزمة مالية واقتصادية شاملة في البلاد. وجاء ذلك إثر انهيار أسواق المال الآسيوية كأحد أبرز العوامل الخارجية، أما داخليا فقد تراكمت لدى الحكومة الروسية آنذاك ديون خارجية ضخمة وانهارت أسعار النفط والخامات الأخرى، وتجلى عجز عام 1998 بانخفاض سعر صرف الروبل أمام العملات الأجنبية 3 مرات وبشلل النظام المصرفي وإفلاس العديد من البنوك والشركات، وبالتراجع الحاد في دخل ومستوى حياة المواطنين الروس وفقدان ثقتهم في النظام المالي الوطني.

وإمكانية حركتها وتوجهاتها، سواء على المحيط القريب منها، دول الاتحاد السوفيتي السابق، أو على المحيط الأبعد، مثل الصين أو إيران أو غيرهما من الدول.

ليس هذه المسألة فحسب، وإنما يضاف إليها نشر الدرع الصاروخية الأمريكية في دول الاتحاد السوفيتي السابق، وتجاهل كل الدعوات الروسية لحل هذه المسألة بطريقة تزيل الشكوك الروسية من أنها هي المستهدفة من هذا المشروع، وأيضا تأتي مسألة استقلال كوسوفو وتجاهل الرفض الروسي لهذا الوضع.

الفصل الرابع:

الإستراتيجية الروسية والسياسة الخارجية:

المبحث الأول: هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية

المبحث الثاني: صانعو القرار في السياسة الخارجية

المبحث الثالث: الإستراتيجية والسياسة الخارجية

1. الإستراتيجية الروسية على الصعيد الداخلي (الشيشان)
2. الإستراتيجية الروسية على صعيد إقليمي (دول الاتحاد السوفييتي سابقاً)
3. الإستراتيجية الروسية على الصعيد الأوروبي
4. الإستراتيجية الروسية على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية
5. الإستراتيجية الروسية على صعيد القوى الآسيوية
6. الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط

الإستراتيجية الروسية والسياسة الخارجية:

شهد العقد الأخير تحولات جذرية على صعيد السياسة الخارجية الروسية، بحيث جاءت هذه التحولات على شكل انقلابات ومنعطفات حاسمة أثرت على مكانة روسيا العالمية، وتركت بصماتها على عمليات اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية الروسية. فقدت روسيا السوفييتية خلال هذه الفترة مكانتها كإمبراطورية عظمى تمتعت بها خلال الحقبة السوفييتية، حيث كانت دولة عظمى امتدت مناطق نفوذها وأحلافها العسكرية والاقتصادية إلى بقاع شتى في العالم (يوسف 2008، 163).

ولعل أهم معضلة واجهت روسيا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي في كانون الأول سنة 1991، هي كيفية صياغة سياسة خارجية جديدة في ظل النظام العالمي الجديد الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، والتراجع في الأداء الاقتصادي وتفكك المجتمع الروسي وعدم الاستقرار السياسي من جهة أخرى. ومن ثم واجهت روسيا مشكلة إعادة هيكلة السياسة الخارجية في ظروف التفكك الشامل المحيط بها والأزمة العامة المرافقة لذلك. وقد أدى تخلي روسيا عن النهج الإيديولوجي المتبع في سياسة الاتحاد السوفييتي الخارجية، إلى تحسين العلاقات الروسية مع كثير من دول العالم.

يحاول هذا الفصل الإجابة عن تساؤلات تتعلق بالسياسة الخارجية الروسية، ففي المبحث الأول يتناول هياكل صنع السياسة الروسية بشكل عام، وفي المبحث الثاني يناقش موضوع صنع السياسة الخارجية الروسية، وما الهياكل المشاركة في عملية صنع السياسة الخارجية؟ وكيف تؤثر هذه الهياكل في مسار السياسة الروسية الخارجية وتوجهاتها في الوقت الحالي؟ أما المبحث الثالث، فيرصد الإستراتيجية الروسية في السياسة الخارجية تجاه الصعيد الداخلي، الإقليمي، الأوروبي، الولايات المتحدة، القوى الآسيوية، ومنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول:

هياكل صنع السياسة الروسية

إن النظام السياسي في روسيا وفقاً للدستور الروسي الجديد، هو نظام جمهوري، ورئيس الجمهورية هو الضامن لتنفيذ الدستور وحريات المواطنين ويتخذ من خلال الدستور القرارات التي تحافظ على وحدة الأراضي الروسية واستقلالها وسيادتها (السيد 1994، 243–262). وينتخب رئيس الدولة بواسطة الاقتراع الحر السري والمباشر لمدة ست سنوات[18] قابلة للتجديد مرة واحدة، وقد أعطى هذا الدستور للرئيس صلاحيات استثنائية كبيرة ليغطي بها عجز القوى السياسية المختلفة التي ما زالت تفتقر إلى التأثير المطلوب والفاعل في أوساط المجتمع الروسي (دياب 2003، 71).

فوفقاً للدستور الروسي الصادر عام 1993، يرأس الدولة الروسية حاكم منتخب، وتعد الحكومة أعلى سلطة تنفيذية في الدولة، وتعتبر الجمعية الفدرالية (البرلمان) أعلى سلطة تمثيلية وتشريعية في الدولة. ويتكون البرلمان من مجلسين: المجلس الأعلى "مجلس الفدرالية"، والمجلس الأدنى "مجلس الدوما". ويضم مجلس الفدرالية في عضويته 178 شخصاً يمثلون جميع الوحدات الإدارية بواقع ممثلين اثنين عن كل وحدة (أحدهما يمثل السلطة التشريعية المحلية، وثانيهما يمثل السلطة التنفيذية المحلية). وينتخب مجلس الدوما، الذي يضم في عضويته 450 نائباً، بنظام القوائم الانتخابية (القوائم الحزبية) مع مزجه بالنظام الفردي (الأمارة 2003، 76).

ويعد الرئيس مركز الثقل في النظام السياسي الروسي ومحور عملية صنع القرار فيه، فالرئيس هو الذي يمثل الدولة في الداخل والخارج، وهو الذي يحدد الخطوط العريضة واتجاهات السياسة الداخلية والخارجية للدولة (المادة 83 من الدستور

---

[18] صادق مجلس الاتحاد الروسي في جلسته يوم 22 كانون الأول 2008 على التعديلات الدستورية المتعلقة بتمديد فترتي الرئاسة ومجلس الدوما. وتعتبر مصادقة مجلس الاتحاد الثانية والأخيرة بعد موافقة أغلبية البرلمانات المحلية على التعديلات. ووفقا لهذه التعديلات تصبح الولاية الرئاسية 6 سنوات بدلا من أ[بع سنوات على أن تصبح فترة مجلس الدوما خمس سنوات. وكان الرئيس الروسي دميتري ميدفيديف قد اقترح هذه التعديلات في رسالته إلى البرلمان في تشرين الثاني 2008.

الروسي الصادر في 12 كانون الأول 1993)، وهو الذي يشكل مجلس الأمن القومي ويرأسه، حيث به صلاحيات تعيين أعضاء المجلس وقادة القوات المسلحة، من دون الحصول على موافقة من البرلمان، كذلك له صلاحية إقرار السياسة الدفاعية للدولة (المادتان 86 و88 من الدستور الروسي). كما يعد الرئيس الروسي القائد الأعلى للقوات المسلحة الروسية وتقع على عاتقه إعلان الحرب والبدء بالنفير العام؛ كما أن له الحق في الدعوة إلى إجراء انتخابات أو استفتاء عام، واقتراح تعديل الدستور واقتراح القوانين، وهو الذي يقوم بإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في البلاد، ويعد الرئيس الروسي أيضاً رئيس مجلس رؤساء جمهوريات الاتحاد الروسي، وهو الذي يقوم بتعيين ممثليه في أنحاء الدولة وتعيين رئيس البنك المركزي وقضاة المحاكم العليا، ومنها المحكمة الدستورية (المادة 88 من الدستور الروسي).

وهناك عوامل داخلية أخرى تؤثر في عملية صنع القرار في روسيا وأهمها: الجهاز التنفيذي المعاون للرئيس (الحكومة)، والبرلمان، والنخبة السياسية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح، والرأي العام، هذا إلى جانب الصحافة والكنيسة. ويغلب على هذه القوى الضعف ومحدودية التأثير في عملية صنع القرار، وذلك في ظل هيمنة الرئيس والسلطات الواسعة التي يتمتع بها الرئيس في ظل دستور 1993، كما سبق ذكره.

وعلى الرغم من أن القرارات السياسية الروسية تبدو وكأنها جماعية، فإن رئيس الدولة هو الذي يتحمل المسؤولية العليا في الدولة، وإن جميع القرارات السياسية يتخذها هو مباشرة أو تتخذ تحت أوامره وإرشاداته على وجه العموم. وبغض النظر عن اتساع دائرة صنع القرار أو عدم اتساعها، فإن الرئيس الروسي هو صاحب القرار السياسي النهائي، وأن سلطته غير محدودة، فهو يستطيع حل الدوما والدعوة إلى انتخابات جديدة بموجب شروط محددة تتعلق بحجب الثقة، لكن يحظر عليه فعل ذلك بموجب شروط أخرى يكون هدفه فيها توسيع سلطته

الشخصية وتعظيمها، كما أنه لا يستطيع حل مجلس الشيوخ (المجلس الاتحادي) تحت أي ظرف من الظروف (الأمارة 2003، 56.).

أما الحكومة فتتألف من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويقوم رئيس الجمهورية بتعيين رئيس الوزراء، -ويشترط في هذا موافقة مجلس الدوما- كما أنه ينفرد بتعيين الوزراء وعزلهم.[19] وتكون مهمة الحكومة تنفيذية بالأساس، حيث تتمثل اختصاصاتها في تقديم الميزانية الفيدرالية للدوما، والعمل على تنفيذ السياسة الداخلية المالية والائتمانية، وكذالك تنفيذ السياسات الموضوعة في مجالات الثقافة والعلوم والتعليم والصحة وغيرها من المجالات، هذا إلى جانب تنفيذ السياسة الخارجية للدولة. باختصار، فإن سلطات الرئيس الواسعة جعلت من الحكومة مجرد جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دونما الحاجة إلى إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في مواجهته، وتأثيرها مقصور على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ بها رئيس الدولة ولا يأخذ بها (الشيخ 1998، 45).

ومنذ تولي الرئيس ميدفيديف السلطة، برز تساؤل لدى الخبراء والمحللين للسياسة الروسية، وهو من الذي يحكم روسيا؟، فروسيا في تاريخها – وحتى في فترة الاتحاد السوفييتي- لم تعرف قضية الازدواج في السلطة، فقد كانت الأمور دائماً واضحة ومحددة، وكانت تسير دون ظهور أي اسم آخر بجوار اسم الرئيس، وخلال السنوات الثماني التي حكم فيها فلاديمير بوتين روسيا حتى عام 2008 لم يكن هناك أي شك في أنه هو، وبمفرده، الذي يدير الأمور. ومع مجيء الرئيس الشاب ديمتري ميدفيديف للحكم في مارس عام 2008 شهدت روسيا لأول مرة في تاريخها سؤال ازدواج السلطة، ورغم أن الأمور كلها محددة دستورياً ورسمياً، حيث الرئيس ميدفيديف هو الرئيس بكافة سلطاته الواردة في الدستور،

[19] يرشح رئيس الوزراء رئيس الجمهورية، ثم يعرض الترشيح على مجلس الدوما، وفي حالة رفض المجلس مرشح الرئيس لشغل هذا المنصب ثلاث مرات يقوم الرئيس بتعيين من يراه مناسباً لهذا المنصب، ويحل مجلس الدوما، ويدعو إلى انتخابات جديدة. وبدوره يقوم رئيس الحكومة بعرض المرشحين لشغل منصب نائب رئيس الحكومة والوزراء على رئيس الدولة لنيل موافقته عليهم، ومن هنا يتبين أن الحكومة خاضعة تماماً لسلطات الرئيس بموجب الصلاحيات الممنوحة له من الدستور، حيث يستطيع أن يمارس تأثيرا كبيراً في قرارات الحكومة وتوجهاتها السياسية بما يتفق ونهجه السياسي. أنظر: الدستور الروسي، الفصل السادس، المادة 111.

وبوتين هو رئيس الوزراء بالسلطات المحددة له في الدستور، إلا أن السؤال حول (من يحكم روسيا.. بوتين أم ميدفيديف؟) لم يتوقف طرحه على كافة الأصعدة داخلية والخارجية (إينا 2010).

وقد عاد السؤال حول رأسي الحكم في روسيا (بوتين وميدفيديف) يتردد من جديد مع تزايد حدة الانتقادات والهجوم الموجه ضد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين من بعض الجهات التي تريد أن تحمله المسؤولية عن تقاعس حكومته في مواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية. بينما يتهمه البعض الآخر بأنه يعوق سياسات الرئيس ديمتري ميدفيديف الليبرالية الحديثة التي تهدف إلى تطوير الاقتصاد الروسي وعصرنته، ووصلت حدة الهجوم على رئيس الوزراء بوتين إلى خروج مظاهرات في بعض المدن الروسية تندد بسياساته، آخرها في مطلع فبراير الجاري مظاهرة كبيرة في مدينة كالييننغراد الغربية رفعت شعارات ولافتات تطالب بإقالة بوتين (إينا 2010). وإذا كان ميدفيديف يطرح التحديث و عصرنة الدولة في مقدمة أولوياته فيما يطرح بوتين التنمية المستدامة وفرض الأمن والاستقرار في صدارة اهتماماته فضلا عن مكافحة الفساد المشكلة التي استعصت وتستعصي علي الحل بالنسبة لكليهما فإن أياً من هذه الأهداف لم يتحقق ولم يبق من الزمن ما قد يكفل تحقيقه. فالإرهاب لا يزال يؤرق مواطني الدولة الروسية والفساد يظل ينخر في عظام الوطن والمواطن بينما تتعثر التنمية ويظل النفط والغاز السبيل الرئيسي لإعاشة الدولة مثلما كان الحال طوال العقود الأخيرة (كريشتنوفسكيا 2009).

المبحث الثاني:

صانعو السياسة الخارجية الروسية

سبق أن ذكر في المبحث السابق، بأن سلطات الرئيس الواسعة في روسيا الاتحادية جعلت من الحكومة جهاز معاون للرئيس الذي يقوم بتعيين الوزراء وعزلهم دونما حاجة إلى إبداء أسباب ذلك، وليس للحكومة أي سلطات في

مواجهته، وتأثيرها مقصور على مجرد إبداء الرأي والمشورة التي قد يأخذ لها رئيس الدولة أو لا يأخذ.

وسيتم تحليل هياكل صنع السياسة الخارجية الروسية، من خلال دراسة سياسة قمة الهرم السياسي الروسي، اعتماداً في ذلك على تحليل عقائدهم وإدراكهم كصانعين للقرار، انطلاقاً من الرؤية التي مفادها أن الأقوال المعلنة للقائد السياسي تشكل الإطار العام لفهم عقائده السياسية، كما أنها تخلق التزامات معينة، فضلاً عن أنها تنشئ توقعات في العالم الخارجي عن سلوك القائد السياسي، إلى جانب ذلك نجد أن العلاقات بين القائد السياسي والعالم الخارجي تؤطر من خلال أقواله إلى حد كبير (سليم 1983، 29–30).

لقد حكم روسيا الاتحادية منذ إعلانها الاستقلال وتفكك الاتحاد السوفييتي ثلاث رؤساء، فكان يلتسن الرئيس الأول، ويعود إليه الفضل في إعلان الاستقلال واكتساب روسيا الاتحادية الشخصية الرسمية المعترف بها، ووراثتها للدور الكوني للاتحاد السوفييتي السابق.

وبما أن اهتمام صانع القرار بالشؤون الدولية متفاعلاً مع خبرته السابقة يفتح مجالاً واسعاً لتأثير أسلوبه الفردي في صنع القرار السياسي، فإنه يمكن القول بأن خلفية يلتسن السياسية والسلطات التي تقلب فيها في حياته قد رفدتاه بخلفية جعلته أكثر تمرساً وخبرة من غيره في إدارة شؤون البلاد السياسية، ومن ضمنها شؤون السياسة الخارجية، ولا سيما أنه كلما كان القائد السياسي حساساً للمحيط الخارجي تزايدت مرونته وتكيفه مع مختلف الأوضاع المحيطة به، وهو أمر قد تميز به الرئيس يلتسن من خلال تمكنه من إظهار مهارة فائقة في التكيف مع التطورات الجارية حوله، بإحاطة نفسه بطاقم من المستشارين والإصلاحيين مع الاحتفاظ لنفسه بالسلطة الواسعة، بل إنه أبدى مهرة أخرى في دفع هؤلاء المساعدين إلى التصارع حوله، وكلما اقتنع بأن أحدهم لم يعد له فائدة بادرة إلى

الاستغناء عنه،[20] وفي بعض الأحيان قد يعاود اللجوء إليه إذا اقتضى الأمر ذلك (الأصفهاني 1998، 267).

ومما سبق يمكن القول إن ما يوصف بالديمقراطية الرئاسية في روسيا الاتحادية يختلف اختلافاً كبيراً عن الديمقراطية الرئاسية في بقية دول العالم، فهو في الحقيقة حكم فردي (شبيب 1998، 21)، تميزت فيه شخصية الرئيس يلتسن بالنزعة الأوتوقراطية والسلطوية (الأصفهاني 1998، 168–269)، قاصراً تطلعه إلى النظام الديمقراطي على الدعوة إلى استفتاء عام،[21] مستغلاً الاتساع التدريجي لسلطات الرئيس التي منحها له البرلمان في تشرين الثاني 1991، عندما كان الاتحاد السوفييتي في مرحلة التفكك الأخيرة، لكي يتمكن من ممارسة مهامه، فعمد إلى تصفية المعارضة باكراً، ولم يكن يتردد في استخدام القوة العسكرية ضدها عندما تتجاوز الحد المسموح لها (الشيخ 1998، 112).

"ومن هنا فإن صنع القرار السياسي انحصر متمركزا بين يدي الرئيس يلتسن والطاقم الحكومي التابع له، وكان الرئيس كلما اشتد الخلاف بين المعارضة وبينه هدد بحل مجلس نواب الشعب (الدوما) وإجراء انتخابات جديدة، وأمام خطر احتمال فقدان النواب المنتخبين لمقاعدهم النيابية كانوا يرضخون بالنهاية لإرادة الرئيس يلتسن. وعلى هذا النحو تمثلت اللعبة السياسية في روسيا الاتحادية طوال سنوات من حكم الرئيس يلتسن في حركة تحاول أن تعترض على القرار السياسي، تليها مدة تفاوض ومساومة تجري حول مائدة تجمع ممثلين من مجلس الدوما والرئيس مع التلويح بحل المجلس المذكور، وإجراء انتخابات جديدة لكي ينتهي الأمر بموافقة المعارضة لموافقة المعارضة البرلمانية على مضض على القرار الرئاسي"(الأمارة 2003، 60).

---

[20] مثال ذلك قيامه بتعيين فيكتور تشرنوميردين لمنصب رئيس الوزراء ثم إقالته، وأيضاً تعيينه لسيرجي كيرنينكو في هذا المنصب ثم إقالته، ثم تعيينه ليفيجبني بريماكوف الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية الروسية بعد أندريه كوزيريف، ليكون رئيساً للحكومة الروسية ثم قام بإقالته وتعيين سيرجي ستيباشين بدلاً منه، ومن ثم قام بإقالته أيضاً، علماً أن كل هؤلاء تم تعيينهم وإقالتهم في مدة لا تتجاوز السنتين. وبمثل هذه الطريقة وضع يلتسن نفسه فوق كل الصراعات الجارية حوله ماسكاً بيده مقاليد الحكم.

[21] صحيح أن إجراء انتخابات حرة قد يكون لمصلحة الديمقراطية، إلا أن الديمقراطية لا تكون مقصورة على ذلك فقط، إذ تحتاج إلى سلطات وسلطات مضادة، والى وسائل إعلام حرة، وإلى سلطة قضائية مستقلة، وهو ما يعني أن الطريق الديمقراطي في روسيا ما زال طويلاً.

ويمكن تقسيم توجهات الرئيس يلتسن في سياسته الخارجية إلى مرحلتين (Headley 2008, 123-125):

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الأولى من حكم الرئيس يلتسن، وكان الجدل يثور فيها بين الساسة وصانعي القرار في روسيا حول السياسة الواجب إتباعها وأولوياتها بين اتجاهين: أ. اتجاه رأى ضرورة الاهتمام بالمشكلات الداخلية وإيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية، وأن على روسيا تطبيق مبدأ العزلة خلال المرحلة الانتقالية الصعبة كي تتفرغ لعملية إعادة البناء في الداخل، وقد مثل هذا الاتجاه عدد من الكتاب ذوي النزعة "القومية الرومانسية" مثل فالنتين راسبوتين وألكسندر سوليجنتين، علاوة على بعض قطاعات الكنيسة الأرثوذكسية (Headley 2008,128).

والاتجاه الآخر كان يرى ضرورة إتباع سياسة خارجية نشيطة وفعالة، والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى. إلا أنه لم يكن هناك اتفاق بين أصحاب هذا الاتجاه حول مضمون هذه السياسة الخارجية وأولوياتها. فبعضهم رأى ضرورة إعطاء الأولوية لدور روسيا الإقليمي في إطار رابطة الدول المستقلة، بوصفها المجال الحيوي والنطاق الطبيعي للنفوذ الروسي يمثله نائب الرئيس الروسي آنذاك الكسندر روتسكي، على حين أكد بعضهم الآخر أهمية ممارسة روسيا لدور نشيط على الصعيد الدولي، وإعطاء الأولوية لإقامة علاقات قوية مع الغرب، وتأتي دول رابطة الدول المستقلة في المرتبة الثانية، مع تأكيد ضرورة إتباع سياسة غير توسعية تجاهها، والتعامل معها على أساس المساواة والاحترام. وكان من أصحاب هذا الاتجاه الأخير الرئيس بوريس يلتسن ووزير خارجيته آنذاك كوزيريف، فضلاً عن بعض المقربين الآخرين إلى يلتسن من جماعة القوى الديمقراطية ذات التوجهات الغربية الرأسمالية.

وكان من نتيجة هذا الجدل في تلك المرحلة ترتيب لأولويات السياسة الخارجية الروسية يأتي في مقدمتها إقامة علاقات مع الغرب عموماً والولايات المتحدة خصوصاً، في حين تراجع المحيط الإقليمي لروسيا المشتمل على دول الكومنولث

ودول شـــرق أوروبـــا إلـــى المرتبـــة الثانيـــة. فقـــد صـــاغ يلتســـن سياســـته الخارجيـــة علـــى أساس التقـــارب مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، بـــل التحـــالف معهـــا إن أمكـــن، فجعـــل هـــذا العامـــل حاضـــراً فـــي محـــددات السياســـة الخارجيـــة الروســـية، وتوجهاتهـــا بصـــفة عامـــة (الشـــيخ 1998، 8). كمـــا أســـهم بـــدور محـــوري فـــي التحـــولات والتطـــورات الجذريـــة التـــي أدخلـــت علـــى الإيديولوجيـــة الســـوفييتية القديمـــة، وبـــدء مرحلـــة التحـــول الـــديمقراطي، والانتقـــال إلـــى السياســـات الليبراليـــة، وهـــي سياســـيات حظيـــت بـــدعم وتأييـــد مـــن الغـــرب (ســـليم 1992، 73–74). كمـــا وأعلـــن يلتســـن بـــأن روســـيا ســـوف تتبـــع سياسة خارجيـــة متحـــررة مـــن القيـــود الأيديولوجيـــة، وأنهـــا ســـتبذل جهودهـــا للتعـــاون مـــع الغرب لإعادة بنـــاء روســـيا (خطـــاب الـــرئيس بـــوريس يلتســـن أمـــام الجمعيـــة العـــام للأمـــم المتحدة في كانون الثاني 1992).

المرحلـــة الثانيـــة: وهـــي المرحلـــة التـــي ســـعت خلالهـــا روســـيا لانتهـــاج سياســـة خارجيـــة أثـــر إثباتـــاً للـــذات حملـــت صـــبغة روســـية واضـــحة، وارتكـــزت علـــى التفســـير القـــومي للمصـــالح الروســـية، خاصـــة بعـــد تضـــافر مجموعـــة مـــن العوامـــل الداخليـــة والخارجيـــة التـــي دفعـــت بـــالرئيس يلتســـن وطاقمـــه الحكـــومي إلـــى التخلـــي عـــن التوجـــه الغربـــي للسياســـة الخارجيـــة (Lough 1993, 21-29.) ، والتركيـــز بـــدلاً منـــه علـــى إتبـــاع السياســـات التـــي تخـــدم مصـــالح روســـيا وأهـــدافها كدولـــة يعتـــد بهـــا علـــى الســـاحة الدولية.[22]

وممـــا أثبـــت صـــدق ادعـــاءات التيـــارات المعارضـــة، عـــدم تقـــديم الغـــرب ولا ســـيما الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة إلـــى روســـيا مـــا كانـــت تنتظـــره مـــن مســـاعدات واســـتثمارات وتكنولوجيـــا متقدمـــة، تســـاعدها علـــى تجـــاوز أزمتهـــا الاقتصـــادية والنهـــوض مـــن جديـــد، بل عـــدم الرغبـــة فـــي دمـــج روســـيا فـــي "الحضـــارة الغربيـــة"، وتجاهـــل الـــدور الروســـي دوليـــاً (الشـــيخ 1998، 68). هـــذه العوامـــل وغيرهـــا دفعـــت القيـــادة الروســـية إلـــى إعـــادة هيكلـــة سياســـتها الخارجيـــة وإتبـــاع سياســـة أكثـــر اســـتقلالية وتوازنـــاً، وتمثـــل ذلـــك مـــن

---

[22] في تلك الفترة أثارت صحيفة دين المعارضة فضيحة سياسية، حيث كشفت بعض المراسلات بين وزيري الخارجية الأمريكية بيكر والروسي كوزيرف، لتثير ضجة في الأوساط السياسية في روسيا، حيث كشفت الوثائق التي نشرتها الجريدة المذكورة، بما لا يقبل الشك تبعية روسيا وانجرارها وراء السياسة الأمريكية.

خـــلال شـــواهد عـــدة منهـــا قيـــام الحكومـــة الروســـية عـــام 1993 بـــالإعلان أنهـــا ســـتتبع سياسة جديدة ومتزمتة تجاه من لا يحترم أهدافها أو يتعارض معها.[23]

أما أهم عمل قام بـــه الـــرئيس يلتســـن يثبـــت فيـــه تغييـــر توجهاتـــه السياســـية الخارجيـــة مـــن مـــوالاة الغـــرب والانجـــرار وراء سياســـتهم إلـــى سياســـة أكثـــر اســـتقلالية، فكـــان عـــزل وزيـــر الخارجيـــة أندريـــه المعـــروف بميولـــه واتجاهاتـــه الغربيـــة وتعيـــين يفجينـــي بريماكوف، وذلـــك فـــي كـــانون الثـــاني 1996. كمـــا يمكـــن التعـــرف علـــى سياســـة يلتســـن من خـــلال تبـــاين الإســـتراتيجية الروســـية التـــي ترمـــي إلـــى تنويـــع البـــدائل أمـــام روســـيا بالاتجاه شـــرقاً، ودعـــم الـــدور الروســـي فـــي القـــارة الآســـيوية، والمحافظـــة علـــى مصـــالح روســـيا التقليديـــة ســـواء فـــي دول الاتحـــاد الســـوفييتي الســـابق أو فـــي القـــارة الآســـيوية والمنطقـــة العربيـــة، لا ســـيما بعـــد أدراك يلتســـن للفـــرص الاقتصـــادية المتاحـــة لـــبلاده فـــي هذه المنـــاطق، وهـــذا مـــا أطلـــق عليـــه "مبـــدأ يلتســـن فـــي السياســـة" (الأمـــارة 2003، 66-67).

فلاديمير بـــوتين، الـــرئيس الثـــاني لروســـيا الاتحاديـــة، تســـلم زمـــام ســـلطته فـــي 31 كـــانون الأول 1999، بعـــد الاســـتقالة المفاجئـــة لبـــوريس يلتســـن، وقبـــل ســـتة أشـــهر مـــن موعـــد الانتخابات الرئاسية.

وتميـــز بـــوتين فـــي فتـــرة حكمـــه، بتمســـكه فـــي النظـــام بكـــل شـــيء، والتصـــرف بشـــكل عقلانـــي، وتفضـــيل المنـــاورات الدبلوماســـية علـــى الهجـــوم الجبهـــوي. ويمكـــن رصـــد بعض أهم ســـمات السياســـة الخارجيـــة الروســـية مـــن خـــلال تحديـــد أهـــم معـــالم التوجهـــات العامـــة لسياســـة روســـيا الاتحاديـــة فـــي (Oliker 2009) فـــي: الســـعي الـــدائم لبنـــاء سياســـة براجماتيـــة، عـــن طريـــق المزيـــد مـــن التباعـــد عـــن الحجـــج الإيديولوجيـــة التـــي كانـــت فـــي الماضـــي أســـاس التحـــرك الدبلوماســـي الســـوفييتي، مـــع إحـــلال مســـوغات اقتصادية وإستراتيجية أكثر وضوحاً وتعبيراً عن تطلعات روسيا المستقبلية محلها.

[23] صرح الرئيس يلتسن في أكثر من مرة قائلاً: "إن روسيا تريد أن تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التكافؤ بوصفهما دولتين عظيمتين، فالتنازلات تهين مشاعرنا الوطنية."

كـــذلك الضـــمان الأكثـــر جديـــة بعـــدم العـــودة إلـــى الـــوراء منـــذ تـــواري عصـــر الإيديولوجيات المتصـــارعة علـــى الســـاحة الدوليـــة، وهنـــا يقـــف بـــوتين فـــي نظـــر الغـــرب الحـــامي للخـــط الدبلوماســـي الجديـــد الـــذي انتهجتـــه روســـيا فـــي عصـــر العولمـــة وحريـــة الأسواق. ووضـــع هـــدف جديـــد للسياســـية الخارجيـــة الروســـية وهـــو هـــدف المنافســـة علـــى الأســـواق، حيـــث أحـــل الدســـتور الجديـــد هـــدف المنافســـة علـــى الأســـواق العالميـــة محـــل المواجهة الإيديولوجية.

إضافة إلـــى الـــرفض الحـــازم لعـــالم يحكمـــه قطـــب واحـــد، والتطلـــع الشـــديد لإقامـــة عـــالم متعدد الأقطاب، ولا يظهـــر أي اخـــتلاف بـــين توجهـــات كـــل مـــن بـــوتين ويلتســـن فـــي هـــذا الشـــأن. وضـــرورة تفعيـــل دور الأمـــم المتحـــدة لنـــزع فتيـــل النزاعـــات فـــي المنـــاطق الساخنة في العالم، وذلـــك فـــي رغبـــة مـــن روســـيا الاتحاديـــة بالحـــد مـــن ســـيطرة الولايـــات المتحدة على العالم.

تســـلم الـــرئيس الثالـــث، ديميتـــري ميدفيـــديف، والـــذي يعـــد أصـــغر رئـــيس يحكـــم روســـيا، مهامه فـــي الســـابع مـــن أيـــار 2008، ويســـود الاعتقـــاد أن بـــوتين اختـــار ميدفيـــديف لأنـــه يسهل السيطرة عليـــه، وبالتـــالي يكـــون بـــوتين هـــو الآمـــر النـــاهي، ولكـــن خلـــف الســـتار، معللين ذلك أنه عنـــد ســـؤاله عـــن ابـــرز الخصـــال الواجـــب توفرهـــا فـــي المرشـــح للرئاســـة الروسية أجاب بتلقائيـــة: "أي مرشـــح للرئاســـة عليـــه أن يؤكـــد قبـــل انتخابـــه أنـــه لـــن يفســـد أي شـــيء ممـــا فعلـــه بـــوتين لأجـــل روســـيا" (Stephen 2010, 292-294)، وبـــالرغم من كل مـــا قيـــل عـــن أن ميدفيـــديف وبـــوتين همـــا وجهـــان لعملـــة واحـــدة، وأن ميدفيـــديف ســـيكون امتـــدادا لمـــا بـــدأه بـــوتين، إلا أنـــه مـــن الطبيعـــي أن يتـــرك ميدفيـــديف بصـــماته علـــى السياســـة الروســـية الخارجيـــة والداخليـــة، لأنـــه منطقيـــاً لا أحـــد يســـتطيع أن يكـــون نسخة طبق الأصل عن غيره.

يلاحـــظ المراقـــب أن تطـــوراً مهمـــاً قـــد حصـــل فـــي ذهنيـــة المخطـــط الاســـتراتيجي الروسي عنـــد تخطيطـــه لعلاقـــات روســـيا مـــع الكتـــل العالميـــة المختلفـــة، فقـــد غابـــت عـــن المســـرح الـــدوافع الإيديولوجيـــة والمطالـــب الإســـتراتيجية لحقبـــة الحـــرب البـــاردة، وحلـــت

محلها الدوافع الاقتصادية والمصالح المشتركة، والتوسع في إيجاد الأسواق لتعزيز الاقتصاد الروسي.

وفي العموم، يمكن رصد أهم المبادئ الروسية (الأولويات) للسياسة الخارجية التي أعلنها الرئيس ديميتري ميدفيديف، والتي هي بالأساس المبادئ نفسها التي أعلنها سلفه فلاديمير بوتين عندما كان رئيساً للبلاد، وتتمثل في ما يلي (الأمارة 2009، 123):

1. إن روسيا تبني سياستها الخارجية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، الذي تعده الأساس والمرجع لتنظيم جميع العلاقات الدولية.

2. العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، والرفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد حتى ولو كان من يحكم هذا العالم دولة لها اعتبارها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه سيكون عالماً غير مستقر، ومهدداً بالصراعات الدولية.

3. عدم الرغبة الروسية في الدخول بأي شكل من أشكال الصراع مع أي دولة من دول العالم، والعمل على تطوير علاقات روسيا الخارجية مع جميع دول العالم المهمة والمؤثرة في أوروبا وآسيا وأمريكا بكل الوسائل الممكنة.

4. بناء السياسة الخارجية الروسية على أساس المحافظة على أرواح وكرامة المواطنين الروس أينما كانوا، وهي من المسؤوليات غير القابلة للنقاش في روسيا.

5. بناء السياسة الخارجية الروسية على أساس المحافظة على مصالح روسيا الاقتصادية في الخارج وردع أي اعتداء يمس هذه المصالح، بالذات في المناطق الحدودية لروسيا (دول الاتحاد السوفييتي سابقاً)، التي لها علاقات تاريخية مشتركة.

6. العمـــل علـــي بنـــاء القـــوة الذاتيـــة الروســـية بشـــكل مســـتقل عـــن النمـــاذج الغربيـــة الجاهزة، والنظر إلـــي تلـــك القـــوة وحـــدها علـــي أنهـــا المحـــدد لوضـــع روســـيا فـــي السياســـــة الدوليـــــة، بخـــــلاف الافتـــــراض الفلســـــفي التقليـــــدي للتوجـــــه الأورو – أطلنطي. وقـــد عبـــر بـــوتين عـــن ذلـــك فـــي خطابـــه أمـــام البرلمـــان الروســـي فـــي مـــايو ســـنة 2005 بقولـــه إن روســـيا دولـــة تصـــون قيمهـــا الخاصـــة وتحميهـــا، وتلتـــزم بميراثهـــا وطريقهـــا الخـــاص للديمقراطيـــة. وأضـــاف أنـــه ‘لـــن يتحـــدد وضـــعنا فـــي العـــالم الحـــديث إلا بمقـــدار نجاحنـــا وقوتنـــا’. كمـــا أن روســـيا لـــن تتســـامح مـــع أي محاولـــة لتغييـــر الحكـــم بالصـــورة التـــي حـــدثت فـــي جمهوريـــات ســـوفيتية أخـــري (مثـــل جورجيـــا وأوكرانيـــا). وفـــي خطابـــه فـــي 26 يوليـــو ســـنة 2007، أكـــد بـــوتين أن مهمـــة روســـيا هـــي أن تتصـــدر ترتيـــب دول العـــالم فـــي مجـــال التكنولوجيـــا المعلوماتيـــة بحلـــول ســـنة 5102. وفـــي هـــذا الإطـــار، بـــدأت روسيا فـــي تحجـــيم نفـــوذ المافيـــا الرأســـمالية الروســـية الجديـــدة، وتمثـــل ذلـــك فـــي محاكمـــة المليـــونير خوردوكوفســـكي، الـــذي كـــان أحـــد حلفـــاء الـــرئيس الســـابق يلتســـين. وفـــي هـــذا الســـياق، رفضـــت روســـيا التعليقـــات الأمريكيـــة علـــي التطـــور الـــديمقراطي فـــي روســـيا، وجـــاء ذلـــك بمناســـبة إشـــارة نائـــب الـــرئيس الأمريكـــي تشيني إلي تراجع الديمقراطيـــة فـــي روســـيا أثنـــاء زيارتـــه إلـــي ليتوانيـــا فـــي مـــايو ســـنة 2006. فقـــد رد بـــوتين بقولـــه: "إن الولايـــات المتحـــدة مثـــل الرفيـــق الـــذئب يأكل ولا يسمع لأحـــد، ولـــيس لديـــه نيـــة للاســـتماع إلـــي أحـــد. كيـــف يختفـــي كـــل الكلام المبـــالغ فيـــه عـــن الـــدفاع عـــن حقـــوق الإنســـان والديمقراطيـــة حـــين يتعلـــق الأمـــر بالـــدفاع عـــن مصـــالحه الخاصـــة، حينهـــا يصـــبح كـــل شـــيء ممكنـــا، ولا تعود هناك حدود" (سليم 2008، 18).

المبحث الثالث:

الإستراتيجية والسياسة الخارجية

ســـيقوم هـــذا الفصـــل بمحاولـــة رصـــد بعـــض التوجهـــات أو الاهتمامـــات الروســـية تجـــاه بعـــض المنـــاطق الـــدولي فـــي زمـــن الـــرئيس الســـابق فلاديميـــر بـــوتين والـــرئيس

الحالي ديميتري ميدفيديف، والتي تحتل أهمية من ناحية كونها ذات تأثير في روسيا أو من ناحية كونها قوة تؤثر في مجريات الأحداث الدولية. وبناء عليه ينقسم هذا المبحث إلى ستة أقسام، بحيث يناقش القسم الأول موضوع الإستراتيجية الروسية على الصعيد الداخلي، محددا منطقة الشيشان حالة دراسية. القسم الثاني، يتناول الإستراتيجية الروسية على صعيد إقليمي (دول الاتحاد السوفييتي سابقاً). أما القسم الثالث فيركز على الإستراتيجية الروسية على الصعيد الأوروبي. وفي القسم الرابع يتمحور حول العلاقات الروسية الأمريكية، سبل التقارب وأفق التباعد. في القسم قبل الأخير تطرح الدراسة موضوع العلاقات الروسية الآسيوية قيد البحث. أما القسم السادس والأخير فيعنى بدراسة العلاقات الروسية مع الشرق الأوسط مع التركيز على موضوعي إيران وفلسطين.

❖ الإستراتيجية الروسية على الصعيد الداخلي (الشيشان)

لقد كانت الهيمنة على منطقة القوقاز أحد الأهداف المهمة التي سعت روسيا تاريخياً إلى تحقيقه منذ زمن بطرس الأكبر، إذ كان من أهداف روسيا دائماً الوصول إلى المياه الدافئة. "وإن استنباط المفهوم الاستراتيجي من هذا المسعى يقود إلى استنتاج أن روسيا كانت تشعر بأن انفتاحها على العالم الخارجي كقوة دولية لها وزن لن يأتي إلا من خلال تمكنها من السيطرة على المياه الدافئة" (دوغين 2004، 311–312).

وكانت منطقة الشيشان[24] إحدى مناطق شمال القوقاز التي كانت تعج بقبائل مسلمة، رفضت هذه القبائل الانصياع بشكل تام للإتحاد السوفييتي سابقاً، ومن ثم روسيا الاتحادية، قد لاحظ الشيشانيون أن فترة تفكك الاتحاد السوفييتي واستقلال

---

[24] إحدى جمهوريات الاتحاد الروسي حالياً، تقع الشيشان في منطقة جبال القوقاز التي تمتد بطول 60 ميلاً ما بين البحر الأسود غربًا وبحر قزوين شرقًا.. وتشكل هذه الجبال سلسلة متواصلة ومتوازية يزداد ارتفاعها تدريجيًا كلما اتجهنا نحو الجنوب، لتصل أعلاها عند قمة "جبل البروز"؛ وارتفاعها 18481 قدمًا وهي تقع في الشمال الغربي، بينما تقع قمة "مونت قزيك" والتي يصل ارتفاعها إلى 16558 قدمًا والتي تحيط بكل من الشيشان وأنجوشيا. والشيشان الدولة تقع في الجنوب إلى موسكو بحوالي 1000 ميل، ويحدها كل من داغستان وجورجيا وجنوب أوسيتا من الجنوب وداغستان وروسيا شمالا، وأوسيتا الشمالية وأنجوشيا غربًا. ويبلغ عدد السكان في الشيشان 1.5 مليون نسمة والأنجوش ربع مليون نسمة.

الجمهوريات الاتحادية عنه قد وفرت فرصة ذهبية لكي ينتفضوا على حكامهم الروس ويحققوا استقلالهم اعتماداً على الضعف البين في الوضع السياسي والاستراتيجي الأمني الروسي الداخلي، والضعف أيضاً في أداء وهيكلية قوات الأمن الداخلي الروسي والقوات المسلحة الروسية، بسبب إشكاليات وتداعيات مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، وقوة المطامح الاستقلالية الوطنية الشيشانية، كما أن الدافع العقيدي الذي مثله الإسلام، وشكل تنامي الأصولية الإسلامية في نهاية القرن العشرين شكل دافعاً مهماً، يضاف إلى ذلك وجود امتدادات شيشانية في كل من جورجيا وأنغوشيا وداغستان، الأمر الذي يساعد على تعزيز وضع الثورة الشيشانية، فضلاً عن وجود أقليات شيشانية قوية في المدن الروسية الكبرى، وأهمها موسكو (Hass 2004, 52).

لقد بدت صعوبة التوصل إلى حل وسط يرضي طرفي الصراع، الروس والشيشانيين، واضحة، ولا سيما في مرحلة المواجهة، فالشيشانيون كانوا مصممين على الانفصال ومتمسكين بالدولة المستقلة، وقد رفضوا أي أفكار تمثل حلاً وسطاً ما دامت لا تحقق الاستقلال. وفي المقابل، كانت موسكو مستعدة للموافقة على أي صيغة جديدة للعلاقة بالشيشان، ما عدا الانفصال. إذ كان القادة الشيشانيون يخاطبون عاطفة شعبهم ويستثيرونها بمطلب إنشاء الدولة المستقلة، فإن العوامل الحاكمة للموقف الروسي ما كان لها أن تقبل مثل هذه الخطوة، وذلك يعود لسببين (Hass 2004, 54):

أ. الحفاظ على وحدة الأراضي الروسية، إذ تنظر موسكو إلى انفصال الشيشان باعتباره تهديدا خطيراً لوحدة أراضي الدولة الروسية وتماسكها، وهي التي تضم سبع عشرة جمهورية ذات حكم ذاتي، سبق بعضها الشيشان إلى المطالبة بالانفصال مثل تترستان في حوض نهر الفولغا، وبشكيريا في منطقة نهر الأورال، إضافة إلى عشرات الأقاليم والمقاطعات المتمتعة بالحكم الذاتي، وجميعها تقطن فيها أغلبية من قوميات صغيرة، واستطراداً فإن أي تهاون في التعامل مع مطلب

الشيشان الانفصالي سوف يؤدي إلى تفكك الاتحاد الروسي نفسه، حيث أن نجاح الشيشانيين في فرض وجهة نظرهم وتحقيق أهدافهم سيدفع الكثير من الإثنيات في روسيا إلى إتباع النهج نفسه.

ب. أهمية الشيشان الإستراتيجية في إطار الأمن والمصالح القومية الروسية، فعلى الرغم من أن مبدأ الانفصال مرفوض رفضاً تاماً، فإن الوضع بالنسبة إلى الشيشان يتسم بخصوصيات إضافية تتمثل في موقعها في قلب إقليم شمال القوقاز، الذي يعد معبراً لروسيا إلى آسيا، إضافة إلى كونها مركزاً لشبكة النقل والمواصلات التي تربط روسيا بذلك الإقليم.

وعلى العموم، تمثلت الإستراتيجية الروسية في رغبة معلنة للقضاء على محاولة استقلال الشيشان، ذلك من خلال استخدام كل الأساليب القسرية الممكنة، بما فيها القوة العسكرية، وفي ذلك لم يختلف أسلوب القادة الروس (بوريس يلتسن، فلاديمير بوتين، ميدفيديف) عن أسلوب الحكام الروس السابقين، سواء في العصر القيصري، أو العهد الشيوعي، ويمكن حصر الأهداف الروسية من التمسك بالشيشان في: السيطرة على الثروات الطبيعية الإستراتيجية في الشيشان، وأهمها النفط الذي قدر ريعه في الأعوام الأخيرة بنحو 9 مليارات دولارات (الأمارة 2003، 91–95) ، التحكم في خطوط المواصلات والخشية من أن تؤدي سيطرة الشيشان على هذه الممرات والطرق الحيوية إلى التضييق على روسيا وخنقها. كذلك تسعى روسيا إلى توجيه رسالة قوية إلى الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من جهة فحواها أن روسيا ما تزال قوة يعتد بها، ولها هيبتها الخاصة، ورسالة أخرى إلى القوميات الروسية أن فكرة الانفصال أمر مستحيل (الشيشاني 2002، 305–306).

❖ **الإستراتيجية الروسية على صعيد إقليمي (دول الاتحاد السوفييتي سابقاً)**

على أثر تفكك الاتحاد السوفييتي في أواخر عام 1991، وجدت روسيا نفسها أمام الاستقلال العملي للجمهوريات التي كانت تخضع لنفوذها وسيطرتها، وبدأت تطرح تساؤلات عن مستقبل الوجود والنفوذ الروسي في هذه الدول، ولا سيما أن

هناك بعض الروابط والاحتياجات المتبادلة بينها وبين روسيا، خصوصاً في مجال الأمن، حيث لم تكن تملك "دول الاتحاد السوفييتي سابقاً" جيوشاً قادرة على حماية دولها (Pipes 1997, 72-73).

وتعد دول الاتحاد السوفييتي السابق ذات أهمية إستراتيجية بالنسبة إلى موسكو، إذ اعتبر الجناح الجنوبي على الدوام إحدى الركائز الأساسية في مجال الأمن القومي وذلك لكونه الأقرب إلى أوروبا (دوغين 2003، 93) ، وعلى هذا الأساس كان من الطبيعي من روسيا أن تعتبر هذه الدول حيزاً خاصاً، وحقاً مكتسباً، ومنقطة نفوذ لها، وإحدى أهم بؤر الاهتمام الأساسية للإستراتيجية الروسية (أحمد 2004، 21).

ولقد مارست روسيا شتى الضغوطات العسكرية والاقتصادية والسياسية لجعل هذه الدول تدور في فلكها، ولا تبتعد عن سياساتها. فقامت بعقد معاهدات أمنية ثنائية عديدة مع الدول التي ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفييتي، أبرزها معاهدة الاتحاد الروسي – البيلاروسي.[25] وقد اعتبرت روسيا أن هذه المناطق خاضعة للنفوذ الجيوبوليتيكي الروسي ، ودائرة نفوذ حيوية لها، كما على روسيا أن تحصل من المجتمع الدولي على الاعتراف بدورها الضامن للاستقرار السياسي والعسكري في أراضي الإتحاد السوفييتي السابق، ومن المناسب الحصول من بلدان مجموعة السبع على المساعدات للقيام بهذه المهمة، وحتى لتمويل قوات التدخل الروسية (دوغين 2004، 19–21).

وحرصت روسيا على بلورة إستراتيجيتها تجاه جاراتها وتجاه العالم الخارجي في سعيها إلى تأكيد أمن الدول المجاورة لها، وذلك ضمن إطار الإستراتيجية الروسية التي أعلنت في 2 كانون الثاني 1994، وهي تعني: "التدخل بحسم باستخدام القوات المسلحة لحماية مصالح روسيا في جمهوريات الكومنولث والمناطق الأخرى التي كانت تابعة للإتحاد السوفييتي (سلامة 1995)." ومما لا شك فيه أن

[25] تم تشكيل الرابطة بين روسيا وبيلاروسيا (روسيا البيضاء) في 2 نيسان 1996، وتهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

أحد الدوافع المهمة وراء هذا التوجه هو صيانة وحفظ الاعتقاد بأن روسيا ما تزال قوة يعتد بها على الرغم من سقوط إيديولوجيتها، وضياع إمبراطوريتها، وظروفها السياسية والاقتصادية المتردية. وهذا الأمر يعني أساساً البحث عن مجال نفوذ، وأن يكون لروسيا الحق في التدخل في هذه الجمهوريات حتى عسكرياً، ولا سيما حينما تمس المصالح القومية الروسية؛ إذ قامت روسيا بتوزيع قواتها العسكرية في كل دولة من دول الكومنولث الدول المستقلة (بريجنسكي 2000، 139–140)، ووفق مجلة ازفستيا في تاريخ 8 نيسان 1994، فإن "روسيا نجحت بالاحتفاظ بما لا يقل عن 28 قاعدة عسكرية في أراضي دول الاتحاد السوفييتي السابق، ووصل عدد الجنود الروس في طاجيكستان إلى 24 ألفاً، وفي تركمستان 15 ألفاً، وفي أوزبكستان 6 آلاف، وكذلك الحال في بقية الجمهوريات السوفييتية" (بريجنسكي 2000، 139–140).

وفي أيلول1995 أصدر الرئيس الأسبق يلتسن وثيقة رسمية بشأن سياسة روسيا تجاه كومنولث الدول المستقلة (مبدأ يلتسن) حددت الأهداف الروسية على النحو التالي: " إن الهدف الرئيسي للسياسة الروسية إزاء كومنولث الدول المستقلة هو إيجاد رابطة اقتصادية سياسية متكاملة لدول قادرة على المطالبة بالموقع اللائق لها ضمن الجماعة الدولية، وتعزيز روسيا بصفتها القوة الرئيسية في تشكيلة المنظومة الجديدة للعلاقات السياسية والاقتصادية ما بين تلك الدول التي ستقوم على أرض المجال ما بعد السوفييتي" (بريجنسكي 2000، 139–140). إن مسار الإستراتيجية الروسية يؤكد أنها كانت تقوم على أساس الاعتماد على الذات في فرض الهيمنة والبروز بدور الشرطي في المنطقة، وفي المقابل كانت روسيا ربما ترغب في أن تكون العلاقة مع دول الاتحاد السوفييتي السابق أشبه بعلاقة الولايات المتحدة بأمريكا الوسطى ودول الكاريبي، وقد شبه الكثير من المحللين مبدأ "الخارج القريب" و"الخارج والبعيد" بـ "مبدأ مونرو"[26] الأمريكي تجاه أمريكا

[26] هو مذهب سياسي أمريكي يقضي بمنع الدول الأوروبية من الاستيلاء على أراضي أمريكا اللاتينية بالاستعمار أو الضم أو المبادلة، وليس مبدأ مونرو معاهدة دولية، بل أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية معتمدة في رعايتها على قوتها الفردية.

اللاتينية، ولقب البعض مبدأ الخارج البعيد بمبدأ مونرو الروسي في إشارة إلى تقاربه والمبدأ الأمريكي (سلامة 1995، 216-217).

ويمكن تلخيص العناصر التي حاولت روسيا منذ انهيار الاتحاد السوفييتي وحتى وقتنا الحالي رسمه في سياستها تجاه دول الاتحاد السوفييتي السابق في (الأمارة 2009، 282):

- ضرورة إعادة دمج اقتصاديات جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

- إنشاء قيادة عسكرية مشتركة بين جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق.

- دور الجيش الروسي في السيطرة على حالات عدم الاستقرار، واستخدامه الحدود القديمة للاتحاد السوفييتي التي هي تحت سيطرة جمهوريات مختلفة. كذلك الخشية الروسية من خطر امتداد النزاعات داخل هذه الجمهوريات إليها.

- الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية الكبيرة داخل هذه الجمهوريات.

- التأكيد على أهمية الدور الأمني لهذه المناطق على روسيا، حيث يعتبر علماء الإستراتيجية أن منطقة آسيا الوسطى بمثابة البطن بالنسبة إلى روسيا، ولذلك عمدت إلى ضمان وجود مناطق عازلة للحفاظ على أمن روسيا ومصالحها الجيوبولوتيكية، وبذلت الكثير من الجهود والمحاولات للحيلولة دون هيمنة أي دولة على منطقة آسيا الوسطى، كما أنها قامت بالعمل على تطوير ودعم علاقاتها مع القوى الإقليمية في المنطقة كالصين والهند وإيران، وحتى تركيا وفرنسا وألمانيا.

وبذلك، أدت تحركات الدول الخارجية، سواء الإقليمية أو الدولية، تجاه دول آسيا الوسطى والقوقاز وبقية دول الاتحاد السوفييتي السابق إلى إثارة استياء روسيا الاتحادية وانزعاجها، الأمر الذي دفع بها في النهاية إلى أن تطالب هذه الدول أن تختار بين الاتحاد الذي تقوده روسيا أو أي إتحاد بديل بينها وبين بقية الدول الإقليمية المجاورة، ودعا القيادة والحكومة الروسيتين إلى إعلان عقيدة روسيا

العسكرية الجديدة التي أقرتها وثيقة مفهوم الأمن القومي الروسي الصادر في 24 كانون الثاني 2000، والتي شددت على أن من المهمات الإستراتيجية الأساسية لضمان أمن روسيا الاتحادية العسكري تأكيد إقامة تعاون فعال مع الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة، وأن ضمان مصالح أمن روسيا الاتحادية يستلزم في بعض الحالات وجود روسيا عسكرياً في بعض المناطق ذات الأهمية الإستراتيجية في العالم، شرط أن يتم ذلك بمقتضى الاتفاقيات والقانون الدولي، وقد ارتكزت هذه العقيدة أيضاً على اعتبار أن مناطق الاتحاد السوفييتي السابق هي بمثابة الحدود الأمنية لروسيا الاتحادية (أبو بكر 2000، 282-291).

"حيث أن الدول التي كانت خاضعة لسيطرة المركز في روسيا استقلت وأصبحت دولاً تجاور روسيا، بل تحاول الخروج من دائرة الارتباط الروسي، وهو أمر دعا روسيا إلى بذل الجهود، في الجانب السياسي على الأقل، من أجل الحفاظ على الروابط التي تساعدها على نفوذها إلى هذه الجمهوريات، فالمصلحة الروسية والضرورات العلمية والبراغماتية تفرض ضرورة استمرار شكل من أشكال التكامل بين هذه الدول" (Brezezinski 1997, 32).

ولقد كان وما يزال من العناصر المهمة المعرقلة للتكامل في إطار الكومنولث عدم توفر الأساس اللازم لتحقيق التكتل الاقتصادي والسياسي بين الدول الأعضاء، وعدم تطابق مصالح هذه الدول الإستراتيجية، وتفاوت مستويات طموحها السياسي، حيث أن معظم هؤلاء الأعضاء نظروا بعين الشك إلى نوايا روسيا وخشوا مما يسمى طموحاتها الإمبراطورية المحتملة في الساحة السوفييتية (الأمارة 2009، 142)، وحدثت في بعض دول هذه المنطقة تحولات كبيرة صبت في مصلحة الولايات المتحدة، مثل تغير بعض رؤساء دول هذه المنطقة، موالين للولايات المتحدة عن طريق ثورات بيضاء (تعد جورجيا وأوكرانيا المثالين الأبرز) الأمر الذي استدعى من روسيا إعادة تكييف توجهاتها الإستراتيجية، ولا سيما مع الأطراف الدولية التي تحاول الهيمنة والدخول إلى هذه المنطقة، مستغلة الظرف الاستراتيجي الدولي بانشغال الولايات المتحدة في حربين

(العراق وأفغانستان) وعدم الرغبة الأمريكية في فتح جبهة ثالثة، من أجل أن تضرب ضربة خاطفة تؤكد فيها ردع أي محاولات للتقرب من جوارها القريب، وما الحرب التي دخلتها روسيا في 2008/8/18 ضد جورجيا إلا دليل على هذا الأمر.

❖ الإستراتيجية الروسية على الصعيد الأوروبي

أبدت روسيا معارضة جدية لانضمام دول أوروبا الشرقية والدول التي انفصلت عن الاتحاد السوفييتي إلى حلف شمال الأطلسي، لأن هذا يعني بالنسبة إليها أن تظل هي وحدها أمام باقي دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما في بال بعض النخب الروسية أن مد حدود هذا الحلف ليتاخم حدود روسيا قد ينطوي على تهديد خطير لأمنها وسلامتها. حيث إن الإدراك الروسي في هذا المجال كان وما يزال يميل لدى العسكريين الروس بالذات، إلى أن توسيع حلف شمال الأطلسي سوف يؤدي إلى احتمال اقتراب القوى العسكرية الغربية من الحدود والأراضي الروسية، ومن ثم إمكانية تطويق روسيا وعزلها (Treisman2011, 142).

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي أضحت روسيا تعاني نقصاً جوهرياً في قدراتها وإمكانياتها التي تأثرت بشكل سلبي في حالة عدم الاستقرار التي تلت تفكك الاتحاد السوفييتي من جهة، ومن تردي الوضع الاقتصادي الذي تمخض عنه تراجع في الإنفاق على الميزانية العسكرية (الدفاعية)، ثم من اختراق أمريكي على صعيد القدرة الإستراتيجية الروسية بتوقيع الطرفين اتفاقية تخفيض التهديد الاستراتيجي، كل هذا جعل مسعى القوات المسلحة الروسية أكثر صعوبة، الأمر الذي استدعى تجاوزه إعادة الإنفاق على القوات المسلحة الروسية بغية تحديثها، وبالتالي تصاعد الإنفاق العسكري بفعل ارتفاع حالة استعداد القوات الروسية نتيجة ذلك، فالروس يدركون أن مصلحة الغرب عزل روسيا ومنعها من ممارسة

نفوذها الإقليمي بشكل يتعارض أو يتقاطع مع مصالحه (Treisman 2011,132).

لقد سبق أن تضاعفت حدة التوتر بين روسيا والغرب بعد أن أعلن حلف شمال الأطلسي برامجه التوسعية في وسط أوروبا وشرقها باتجاه الحدود الروسية، واشتعل بين بلدان أوروبا الاشتراكية السابقة ودول البلطيق سباقاً على الالتحاق بالحلف، الأمر الذي أدى إلى انزعاج الكرملين بشكل كبير، وظهر برنامج "الشراكة من اجل السلام" لاحتواء الكثير من الدول المتسابقة على العضوية في حلف الأطلسي. وقد هددت موسكو بتشكيل حلف لمواجهة الناتو من دول الكومنولث المستقلة، إلا أن هذا التهديد لم ينتقل إلى حيز التطبيق، ذلك أن الكثير من دول الكومنولث، ما عدا بيلاروسيا، تسابقت للانضمام إلى البرامج التي أعلنتها أوروبا لاحتواء دول الكتلة الشرقية السابقة (Aybet 2010, 53)، ويبدو أن آفاق العلاقة بين هذه الدول وحلف شمال الأطلسي تسير باتجاه استيعاب دخولها وفق خطة زمنية مقترحة، وقد أشار بريجنسكي إلى ذلك في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى، حيث توقع أن يشهد العقد الحالي انضمام معظم هذه الدول إلى حلف شمال الأطلسي أو إلى الاتحاد الأوربي فعلاً (بريجنسكي 2003، 119-121).

ويأتي خلاف كل من روسيا والغرب بصدد دور حلف شمال الأطلسي ومهماته بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وحلف وارسو وانهيار جدار برلين، ففي الوقت الذي يرى فيه الغرب ضرورة قيام حلف الأطلسي بدور حفظ الأمن في القارة الأوروبية، ترى روسيا أن يكون لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبي الدور الرئيسي في الأمن الأوروبي، وأن يكون للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي هذا الدور على المستوى الدولي. ويمكن الحديث عن تصورين لدى روسيا يكملان بعضهما، وهو عبارة عن مخطط لمجلس الأمن القومي الروسي يعمل على تغيير الحلف نفسه بما لا يهدد الأمن القومي الروسي، ويرى هذا المخطط ضرورة تغلغل روسيا في الهياكل الأساسية (السياسية والعسكرية)، وتغييرها، وربط عملية توسع

حلف الأطلسي نحو الشرق بعملية توسيع نظام الأمن الجماعي لدول الكومنولث الروسي في اتجاه الغرب.[27]

أما التصور الثاني والمكمل للمخطط المشار إليه، فهو يعكس رؤية تتبناها المؤسسة العسكرية الروسية، وكذلك المعارضة القومية واليسارية التي تنادي بضرورة تحول حلف الأطلسي إلى منظمة سياسية فقط، كشرط أساسي لالتحاق روسيا به. ويدلل على هذا تصريح وزير الدفاع الروسي السابق المارشال سيرغييف في أثناء استقباله السكرتير العام للحلف في موسكو في 20 شباط 2001، فقد أكد سيرغييف في هذا التصريح على ضرورة أن يتغير حلف الأطلسي تماماً حتى يكون في الإمكان أن تصبح روسيا عضواً فيه. كما أن عقيدة الأمن القومي الروسي التي أقرها الرئيس بوتين عام 2000 تنص صراحة على أن حلف شمال الأطلسي وتوسعه يمثلان خطرا رئيسياً على أمن روسيا القومي (Duignan 2000, 105-107).

إن واقع الحال هذا دفع الإستراتيجية الروسية إلى أن تسعى إلى تعزيز العلاقات مع أوروبا، مدركة أن الاختيار الحقيقي أمام روسيا هو تقوية العلاقات مع أوروبا، وليس أي أوروبا، بل أوروبا عبر الأطلسية التي يجري تشكيلها حالياً بفعل توسيع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، والتي من المحتمل أن تظل مرتبطة بالولايات المتحدة ارتباطاً وثيقاً، إذ تنظر روسيا إلى هذه الأوروبا باعتبارها الخيار الذي يمكن أن يمنح روسيا دوراً دولياً واقعيا ويزيد فرصتها في التحول وتطوير ذاتها اجتماعياً، وبالتالي سيتحتم على روسيا أن تسعى إلى الانتماء إليها إذ ما أرادت أن تتجنب العزلة الجيوبوليتيكية الخطيرة (Duignan 2000, 100-103). كما أن أموراً مهمة أدت إلى تغيير في التوجهات الإستراتيجية الروسية، أهمها (Lawrence 2004, 87):

[27] كشفت عن هذا التصور مجلة كوميرسانت فلاست في أيلول / 1996، وتضيف المجلة تعليقاً على هذا المخطط، إلى أن روسيا ببساطة ترغب في الالتحاق بحلف شمال الأطلسي واكتساب عضوية كاملة فيه وذات وضعية خاصة لا تقل عن وضعية الولايات المتحدة ومتميزة عن باقي الدول الأوروبية الأخرى، على أن تلي هذه العضوية عملية تكامل لحلف الأطلسي ومجلس الأمن الجماعي لدول الكومنولث، ويتحول هذا التكامل إلى نظام موحد للأمن الأوروبي – الآسيوي.

– التفكير والعمل الغربيان الجادان في توسيع حلف شمال الأطلسي ليشمل دول الاتحاد السوفييتي، وهو الأمر الذي زاد من المخاوف والخشية الروسية من العزلة، ولا سيما بعد أن طرأت في الآونة الأخيرة أحداث أثرت في أحادية المصالح، والوجود الروسي في هذه المنطقة، وبالأخص بعد أحداث 11 أيلول 2001، والوجود الأمريكي المباشر في أفغانستان.

– مصالح الولايات المتحدة المستجدة في بحر قزوين ومصالحها في جيوستراتيجية شبكات نقل النفط والغاز في هذه المنطقة.

– تغيير القيادات الحاكمة في الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، ومجيء قيادات عن طريق انقلابات بيضاء أكثر موالاة للغرب.

وقد ظلت الاختلافات بين موسكو والغرب تلقي ظلالها على علاقات روسيا بجورجيا وتشوشها، فقد تفاقمت الخلافات في مطلع الحلافات في مطلع عام 2005 حينما زادت القيادة الجورجية ضغوطها على موسكو حول قضية وجود القواعد العسكرية الروسية على أراضيها. ففي ذلك الوقت أبقيت قاعدتان الـ 12 في باتومي والـ 62 في أخالكالاكي – في الأراضي الجورجية، إلى جانب 153 دبابة و241 ناقلة مدرعة و240 منظومة مدفعية ونحو 8000 جندي. وفي 10 آذار 2005، صادق البرلمان الجورجي على قرار بحظر القواعد العسكرية الروسية، فقد ظلت قضية القواعد في جورجيا حتى اتخاذ هذا القرار حجر عثرة أمام العلاقات بين روسيا والغرب، حيث كان ممثلون أوروبا والولايات المتحدة قد أعلنوا رسمياً عن دعمهم للموقف الجورجي (نومكن 2006، 25–26).

كما ويعتبر ملف الطاقة ملفاً أساسياً في العلاقات الروسية الأوروبية، فروسيا عملاق نفطي يطرح كبديل مهم لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا، فهناك لقاءات دائمة بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في مجال الطاقة،وهناك الكثير من المشاريع النفطية بينهما منذ العام 2000، إلا أن هذا النفوذ النفطي ما زال اقتصادياً بحتاً، ويتعلق بالتحكم في أسعار النفط على وجه الخصوص، والذي

تعتبره روسيا مورداً مهماً واستراتيجياً لاقتصادها القومي، ودعامة أساسية لتمكين الدولة الروسية يمكن توظيفها سياسياً – إذا أرادت القيادة الروسية – فإنه حتى الآن لا توجد أي مؤشرات لرغبة روسيا في ذلك (الشيخ 2006، 66).

❖ الإستراتيجية الروسية على صعيد الولايات المتحدة الأمريكية

على صعيد العلاقات الخارجية مع الولايات المتحدة، أعاد بوتين تكييف السياسة الخارجية بشكل يؤكد فيه استقلالية القرار الروسي ومكانة روسيا ودورها في الشؤون الدولية، فقد أعلن بوتين أن سنوات "الضعف والمهانة قد انتهت" (عكه 2011، 150-151) ، وطالب الولايات المتحدة والغرب بأن تعامل روسيا باحترام وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي، وأتجه نحو بناء علاقات شراكة مع كل من الصين والهند، وإلى استثمار ميراث الإتحاد السوفيتي في الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية (عكه 2011، 176).

وفي هذا الإطار فقد عارض سياسات الولايات المتحدة والغرب التي تجاهلت مصالح موسكو لسنوات عدة، وبرزت ملفات خلافية عدة كان أهمها: تمدد حلف شمال الأطلسي شرقا، ونشر الدرع الصاروخي في شرق أوروبا، بالإضافة للغزو الروسي لجورجيا والتدخل في أوكرانيا، و يضاف إلى ذلك معارضة روسيا للمساندة الأمريكية لاستقلال إقليم كوسوفو عن جمهورية صربيا حليفة روسيا التقليدي ودعم انضمامها للإتحاد الأوروبي، ولعل الملف النووي الإيراني يشكل أهم قضايا الخلاف المزمن بين الطرفين.

حلف الناتو والتمدد شرقا: فتمدد حلف شمال الأطلسي – الناتو ليصل إلى حدود روسيا الغربية مع أوروبا، أضر بالأمن القومي الروسي الذي يرتبط عضويا بمنطقة شرق أوروبا، وكانت ترغب روسيا في حل حلف الناتو إذ انتفت الحاجة له، وأن يحل بدلا منه مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي الذي ترى فيه روسيا

مظلة للأمن في أوروبا، وعلى العكس من ذلك كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تفعيل الحلف، وإسناد مهام جديدة له في فترة ما بعد الحرب الباردة، وضم دول شرق ووسط أوروبا له. وهو ما ترى فيه روسيا تعزيزا للهيمنة والوجود الأمريكي في أوروبا. وفي هذا الإطار ميزت روسيا بين قضيتين:

أولا: قبول روسيا التعاون مع حلف شمال الأطلسي– الناتو، وفي إطاره يأتي انضمامها إلى "مجلس تعاون حلف شمال الأطلسي" كعضو مراقب، ثم انضمامها إلى برنامج الحلف "المشاركة من أجل السلام.

ثانيا: ترفض روسيا وبشدة توسيع حلف شمال الأطلسي، حيث تعتبر أن الهدف الأساسي لتوسيع الحلف هو تطويق روسيا، خاصة إذا ما تم ضم كل من جورجيا وأوكرانيا، مما سيجعل الحلف على أبواب موسكو.

وما صعد من حدة التوتر بين البلدين: المشروع الأمريكي لبناء قواعد صواريخ مضادة ومنظومة رادار متطور أو ما عرف "بالدرع الصاروخي" في كل من بولندا وتشيكيا، ويتضمن مشروع "الدرع الصاروخي"، بناء منظومة صواريخ دفاعية على ثلاثة مناطق: الأولى والثانية على الأراضي الأمريكية في ألاسكا وكاليفورنيا، وبناء المنطقة الثالثة في أوروبا الشرقية من خلال بناء نظام رادار متطور في تشيكيا ونشر عشرة صواريخ اعتراضية في بولندا بحلول العام 2013.

وقد اعتبرت روسيا أن المشروع الأمريكي تهديدا مباشرا لأمنها القومي، إذ اعتبره الرئيس بوتين "ولأول مرة في التاريخ" يمد القدرة النووية الأمريكية إلى الأراضي الأوروبية، بشكل لا يترك أمام روسيا من خيار إلا أن تجيب عليه،[28] وهو ما فعله بوتين بالفعل بتهديده بتوجيه الصواريخ إلى أوروبا، وإصداره أمرا

---

[28] من خطاب للرئيس بوتين أمام مؤتمر ميونخ للأمن "مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي" الذي عقد في شباط عام 2007 في مدينة ميونخ الألمانية، استرجعت بتاريخ 2011/7/15. http://arabic.rt.com/news_all_news/news/564073/

فـــي 14 تمـــوز 2007 لوقـــف التـــزام روســـيا بمعاهـــدة الأســـلحة التقليديـــة فـــي أوروبـــا CFE.[29]

إذ لم تقتنـــع موســـكو بمبـــررات الولايـــات المتحـــدة لنشـــر الـــدرع الصـــاروخي وأنـــه موجـــه ضـــد الـــدول المارقـــة، حســـب تعريفهـــا إيـــران وكوريـــا الشـــمالية، وتعتبـــره يتـــرك روســـيا دون قوة ردع حقيقيـــة تضـــمن أمنهـــا وســـلامة شـــعبها، لأنـــه فـــي حـــال تـــم إطـــلاق تلـــك الصواريخ مـــن الأراضـــي البولنديـــة فلـــن تتـــوفر أمـــام الـــدفاعات الروســـية ســـوى دقـــائق لإخطـــار القيـــادة، ممـــا يعنـــي صـــعوبة اتخـــاذ أي خطـــوات دفاعيـــة لمواجهـــة تلـــك الصـــــواريخ (الشـــيخ 2009، 102–107)، كمـــا وأن الـــرادار المتطـــور الـــذي تنـــوي الولايات المتحـــدة فـــي تشـــيكيا يمكنهـــا مـــن مراقبـــة النشـــاط الجـــوي والفضـــائي الروســـي، وسيمثل "عيني وأذني" الولايات المتحدة في شرق أوروبا (الشيخ 2009، 119)

كما ويعـــزز مخـــاوف روســـيا الخطـــط الأمريكيـــة لإقامـــة قواعـــد عســـكرية فـــي رومانيـــا وبلغاريـــا، وإنشـــاء محطـــة رادا فـــي منطقـــة البلطيـــق (الصـــواف 2011)، وكـــذلك مخططهـــا لنقـــل ســـرب مـــن طـــائرات إف–16 مـــن قاعـــدة جويـــة أمريكيـــة فـــي إيطاليـــا، إلى بولندا (الصواف 2011).

ويتوجـــب القـــول هنـــا، بـــأن الاقتـــراب مـــن الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة بعـــد أحـــداث الحادي عشر مـــن أيلـــول، لا يعنـــي تخلـــي روســـيا عـــن إقامـــة عـــالم متعـــدد الأقطـــاب ولا عن سياسة متشعبة المهام والأهداف للسياسة الخارجية (شوبين 2003، 43).

فيعود تغييـــر وجهـــة سياســـة روســـيا إلـــى مـــا قبـــل هجمـــات 11 أيلـــول 2001، لكـــن هـــذا الحـــدث شـــكل حـــافزاً لجعلهـــا رســـمية، إذ ســـهل تبريـــر موقـــف الحكومـــة فـــي وجـــه الانتقـــادات الصـــادرة عـــن تلـــك العناصـــر مـــن النخبـــة السياســـية الروســـية، التـــي رأت أن حكومتهـــا تفـــرط فـــي إذعانهـــا أمـــا فـــرض الولايـــات المتحـــدة نفســـها علـــى المنطقـــة. ووافقت روســـيا، ولـــو بصـــورة ضـــمنية وغيـــر صـــريحة، علـــى الانضـــواء تحـــت المظلـــة

[29] معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا CFE: وهي معاهدة وقعت مع نهاية الحرب الباردة بين الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة عام 1990، وانضمت لها الدول الأوروبية، ويلتزم الأطراف بموجبها بالإعلان عن أماكن أسلحتهم الثقيلة ويسمحون بالتفتيش عليه.

الأمريكية في وسط آسيا للحفاظ على مصالحها قس المنطقة، وذلك من خلال صفقة الولايات المتحدة الأمريكية تحصل بمقتضاها روسيا على منطقة القوقاز، تاركة آسيا الوسطى للولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى المكاسب الاقتصادية الناشئة من هذا التحالف، وتخفيف ديونها المتراكمة، أو حتى احتمال انضمامها إلى حلف شمال الأطلسي (الصديقي، 2008، 54). فروسيا تدرك أن الولايات المتحدة تسعى إلى تغيير مسارات النفط والغاز،[30] لكي تمر عن طريق دول ليس بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقيات أو تحالفات واضحة ومحدودة، وهو أمر تحقق بالفعل من خلال قيام أمريكا بإقناع شركات النفط، وكذلك دول منطقة القوقاز وبحر قزوين بقبول مشروعين لنقل الغاز والنفط.[31]

ويمكن تفسير الأسباب والدوافع الروسية الجديدة التي جعلت السياسة الروسية تتقارب مع السياسة الأمريكية فيما يلي (الصديقي 2008، 51):

– التشارك في قابلية التعرض للضرر في مواجهة التطرف الإسلامي والإرهاب، وسعت روسيا إلى إدخال الحرب في الشيشان في نطاق الحرب ضد الإرهاب، فضلاً عن إمكانية فتح اعتمادات مالية من صندوق النقد الدولي، وتزيد على ذلك رغبة روسيا في أن تتعامل معها الولايات المتحدة بوصفها شريكاً يساهم في صنع القرارات الدولية.

– الضعف الروسي والقوة الأمريكية، إذ إن روسيا لم تعد قوة عظمى منافسة للولايات المتحدة فعلاً.

[30] الولايات المتحدة تحاول ليس فقط جعل مصادر النفط متعددة، وإنما جعل طرق النقل وخطوط الإمداد متعددة أيضاً، وذلك لتقليل احتمال تعرضها للمخاطر، ومن هنا كان رفض واشنطن القاطع لمرور خط قزوين –رغم قلة تكاليفه- بروسيا فالبحر الأسود فمضيق البوسفور، وللسبب ذاته رفضت مرور خط قزوين بإيران لأنه في النهاية سيصب في الخليج العربي ليمر بناقلاته مع نفط الخليج عبر مضيق هرمز، فتزداد مخاطر تأثير أي صراعات أو تغيرات في الخليج في إمدادات المصدرين معين.

[31] المشروعين هما: المشروع الأول لنقل الغاز عبر خط أنابيب يبدأ من تركمستان ثم أذربيجان، وعبر جورجيا، وينتهي عند تركياً، وسمي خط أنابيب ترانس كاسبيان (عبر قزوين) لنقل الغاز. أما المشروع الثاني فهو لنقا النفط الخام عبر خط أنابيب كازخستان وآذرييجان وتركمستان عبر جورجيا وينتهي عند تركيا أيضاً، وقد سمي خط قزوين لنقل النفط.

- وضع الاقتصاد الروسي الذي يحتاج إلى الاستثمارات الغربية، إذ إنها بحاجة ماسة إلى الدعم الاقتصادي والى فتح الأسواق الأمريكية أمام بضائعها لتهيئة الأرضية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

- مصالح النخب الاقتصادية الروسية والتي ترتبط في مصالحها مع الولايات المتحدة، أو حتى بانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي.

وعليه يمكن القول أن العلاقات الروسية الأمريكية معقدة تنطوي على الخلاف والتعاون، ولكنها لن تتطور باتجاه مواجهة كاملة، وستتجاوز الدولتان خلافاتهما القائمة وفق رؤى تؤمن المصالح الخاصة بكل منهم "مقايضة مصالح"، دون استنزاف موارد كل منهم في حرب باردة جديدة. فالبيئة الدولية مختلفة تماما عما سادت في القرن الماضي، والعالم يتحرك بشكل غير قابل للعودة نحو عالم متعدد الأقطاب فلم يعد هناك معسكران مختلفان على المستوى الأيدلوجي، بالإضافة إلى أن التوازن بين قوة روسيا والولايات المتحدة لم يعد هو نفسه كما كان من قبل، فرغم ما تشهده روسيا من انبعاث فإنها لم تعد بعد قوة عظمى كما كانت، وقوتها الشاملة تبدو باهتة أمام قوة الولايات المتحدة، حيث أن مجموع الناتج القومي الروسي أقل من 12/1 (صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2009)، من إجمالي الناتج العام الأمريكي، ولأنها لا توازن الولايات المتحدة فإنها لا تستطيع أن تتجه اتجاها هجوميا وتنافس من أجل التفوق العالمي كما كانت تفعل زمن الإتحاد السوفيتي.

❖ الإستراتيجية الروسية على صعيد القوى الآسيوية

لقد رأت بعض الشخصيات الروسية أنه إذ لم تكن هنالك شراكة في النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم تكن هناك مقتربات مع دول الجوار القريب، وليس هناك مشروع قريب لانضمام روسيا إلى التنظيمات الأوروبية، فقد سبب فشل التوجه الروسي نحو الغرب من اجل الحصول على المساواة العالمية المشتركة مع الولايات المتحدة. لذا وجدت روسيا أن المجال المفتوح الآخر الذي

تستطيع أن تتحرك الإستراتيجية الروسية نحوه هو آسيا، التي احتلت أهمية كبرى في أولويات الإستراتيجية الروسية من النواحي السياسية والاقتصادية، حيث قام الروس بتجسير علاقاتهم الخارجية (على أسس براغماتية بحتة) مع قوى سياسية إقليمية، لا سيما تلك التي رأت في توجهاتها السياسية عناصر مشتركة وتقارباً مع بعض وجهات نظر السياسة الروسية كالهند، الصين، كوريا الشمالية....، حيث تشترك معهم في رؤيتهم ضرورة التصدي لنفوذ الولايات المتحدة الأمريكية (Bolt 2008, 134).

وقد سعت روسيا إلى إقامة علاقات جيوبوليتيكية كثيرة، فسعت نحو الهند، وأسست روسيا والهند في 15 أيار 2001 "اتحاد النقل الأورو – آسيوي"، وهي اتفاقية ترانزيت تجارية لنقل البضائع، وتعني فتح ممر تجاري بين آسيا وأوروبا يختصر مدة نقل البضائع بمقدار الثلث، يضاف إلى ذلك تأسيس منطقة شانغهاي للتعاون في حزيران 2001 (كتن 2001، 17).

ويؤكد كثير من المراقبين والسياسيين أم معطيات الواقع العالمي الراهن تجعل الوفاق بين الصين وروسيا خياراً مطروحاً بقوة على موسكو وبكين. وتشير دلائل التقارب بين الطرفين إلى إدراك متزايد من جانب مسؤولي كلا البلدين حقيقة أنه على الرغم من كل نقاط الخلاف الموروثة والمستجدة بين بكين وموسكو، فإن مصلحتهما تقتضي زيادة التعاون والتنسيق، ليس فقط لأنهما بلدان متجاورات، ولكن أيضاً لأن مواجهة تحديات المستقبل التي تواجههما ستكون ممكنة بفاعلية في ظل هذا التعاون، فسياسياً هناك احباطات مشتركة تعانيها روسيا والصين ناتجة من علاقتهما بالغرب، فبينما تحتاج روسيا إلى مساندة الصين في موقفها ضد توسعات حلف شمال الأطلسي وسياسات الولايات المتحدة المهيمنة على الحلف، فإن الصين تحتاج إلى تأييد لموقفها تجاه تايوان، التي تخشى الصين من تطور علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اتساع دائرة النفوذ الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة. إن هذه المخاوف نجمت عن إرسال قوات أمريكية إلى المنطقة في أثناء إجراء الصين مناورات عسكرية بالقرب من تايوان

إبان الانتخابات التايوانية. وفي إطار تلك الأهداف، أعلنت الصين تأييدها الكامل للموقف الروسي المعارض لتوسعات حلف شمال الأطلسي، كما حددت روسيا علاقتها بتايوان، واعتبرتها جزءاً لا يتجزأ من الوطن الصيني. وفي الوقت نفسه، يشترك الطرفان في الخشية من التحالف الأمني الأمريكي – الياباني الذي يشكل بالنسبة إليهما مصدر قلق، ولا سيما مع زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة (S, A, 2008, 202-203).

"أما من الناحية الاقتصادية، فإن رغبة موسكو تتمثل في الاستفادة من خبرة الصين في الإصلاحات الاقتصادية التي قطعت شوطاً طويلاً، خاصة بعد أن تبين لقادة الكرملين أن النمط الغربي البحت لا يناسب بلادهم، وأصبح كثير منهم يعتبر التجربة الصينية مثالاً للإصلاح الاقتصادي الحذر الذي يمكن تطبيقه في روسيا، وخصوصاً بعد فتور حماستهم للنموذج الغربي الذي أثار استياء الجماهير وقلل من شعبيتهم، هذا فضلاً عن الحاجة الصينية إلى المساعدة الروسية لإقامة محطات توليد هيدروليكياً، تطوير المصانع الصينية التي أقيمت في الخمسينات بخبرة روسية،فضلاً عن وجود مشاريع اقتصادية مشتركة تعود على اقتصاد روسيا بالكثير من الفوائد، وهو أمر سينشط الاقتصاد الروسي وسيتيح فرص عمل للعمال الروس، ويقلل من البطالة لديه" (الأمارة 2009، 327).

أما عسكرياً، فقد سعت كل من روسيا والصين إلى إبرام اتفاقية للحد من تحشيد قوات الحدود بين الدولتين، والاتفاق على عدم استخدام القوة أو التهديد بها، وإعادة نشر قوات الدولتين على الحدود، فيهتم الجانب الروسي بحدوده الجنوبية ويهتم الجانب الصيني بحدوده الشمالية، وهو ما يجعل الحدود الصينية الروسية أكثر أمناً (Smith 2008, 207). وقد دعا هذا روسيا إلى استخدام عبارة "التعاون الاستراتيجي" لوصف المكون الجديد للعلاقات الروسية – الصينية، من منطلق اقتناع قيادتي البلدين بأن القوة العسكرية وحدها لا تحل المشكلات، وأن التفاوض والتعاون المشترك هما أفضل وسائل الحل ، مستفيدين من تجربة الاتحاد السوفييتي الذي أنفق أكثر من 200 مليار روبل لدعم مواقع الحدود

الروسية – الصينية التي يزيد طولها على 800 كم، ولم يستتب الأمن لدى أي منهما، وربما كان ذلك هو الذي دفع روسيا إلى التلميح بعدم اهتمامها بالتطورات السياسية في العاصمة الصينية بكين، ولا بمشكلة حقوق الإنسان التي تركز عليها الولايات المتحدة وحلفاؤها، بل هي تركز على حل خلافات الحدود بالمعايير الدولية السارية المفعول، وهي اقتسام الأنهار كحدود رسمية للبلدين (Hass 2004, 258).

أما علاقة روسيا مع الاتحادية بالهند التي تدخل ضمن الدائرة الآسيوية التي توليها روسيا أهمية كبيرة في سياستها الخارجية، فقد شهدت تطوراً مهماً في العام 2004، تمثل في زيارات متبادلة للقيادات الهندية والروسية، ولا يبتعد السعي الروسي نحو الهند عن رغبة روسيا في بناء علاقات تساعدها على استعادة ما فقدته بعد نهاية الحرب الباردة. فروسيا تدرك أن الهند دولة لا يستهان بقوتها العسكرية والعلمية، ناهيك عن قوتها البشرية والاقتصادية، فضلاً عن قدرتها على القيام بدور مهم في الاستقرار والأمن في جنوب آسيا. ويبدو أن روسيا ترغب في تحسين الشروط الدولية للهند، حين عبرت عن رغبتها في زيادة عدد الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ورشحت الهند لتكون عضواً فيه. وفي هذا دلالة واضحة على سعي الدبلوماسية الروسية إلى تقوية وضع الهند على الساحة الدولية، ومن ثم تحقيق ما تصبو إليه روسيا من عالم متعدد الأقطاب (يوسف 2007، 175).

إن ما تقدم من حقائق في مجال التعاون، وحتى التقارب في وجهات النظر الروسية – الصينية والروسية – الهندية، مقدار الفائدة التي تجنيها روسيا من هذا التعاون، يفسر لنا سبب حرصها على التذكير والتشديد على ضرورة فكرة قيام المثلث الروسي – الصيني – الهندي، وهي الفكرة المبنية على أساس أنه ما دامت هناك شراكة إستراتيجية بين روسيا والصين، وروسيا والهند، فإن الدول الثلاث يمكنها تشكيل مثلث استراتيجي قادر على الوقوف في وجه الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية (Moser 2010, 62-63).

❖ **الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (تركيز على إيران، فلسطين، تركيا، والموقف من الثورات العربية)**

تزامنت مجموعة من التطورات مطلع عام 2007 أثارت عديد من التساؤلات حول السياسة الخارجية الروسية عامة، تجاه الشرق الأوسط خاصة، وحدود الدور الروسي دولياً وإقليميا. الأمر الذي دفع البعض إلى الاعتقاد بأن حقبة جديدة من السياسة الخارجية الروسية على الصعيدين الدولي والإقليمي قد بدأت، وأن روسيا تعتزم لعب دور دولي وإقليمي مناوئ أو على أقل تقدير موازن للدور الأمريكي في المنطقة. ولعل التحليلات العربية في هذا الخصوص يمكن تفسيرها على ضوء الحنين إلى الماضي والرغبة في بروز قوة كبرى تعيد التوازن والإنصاف للعلاقات الدولية وتضع حداً للغطرسة الأمريكية وإنفرادها بشؤون المنطقة.

ولكن رغم حدة الانتقادات الروسية للموقف الأمريكي والنشاط الدبلوماسي الواضح لروسيا مؤخراً وتناقض مواقفها مع السياسة الأمريكية في العديد من القضايا على النحو السابق بيانه، إلا إنه لا يعني تغيراً جذرياً في السياسة الروسية نحو المواجهة أو التحدي الكامل والصارخ للإرادة الأمريكية سواء فيما يتعلق بالقضايا الشرق أوسطية أو غيرها من القضايا. ويؤكد ذلك مجموعة من الاعتبارات، أهمها رؤية القيادة الروسية للسياسة الأمريكية على أنها مصدر خطر على المصالح الروسية، وهي انعكاس لإدراك القيادة الروسية لضرورة القيام بدور روسي أكثر فاعلية في مواجهة السياسة الأمريكية. وتكمن فاعلية الدور الروسي باستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها روسيا منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، وتصحيح الخلل في التوازن مع الولايات المتحدة الأمريكية، إلى علاقة متكافئة بين ندين وشريكين على قدم المساواة في إطار نظام متعدّد الأقطاب ينهي الاحتكار والانفراد الأمريكي في إدارة الشأن الدولي، من ناحية أخرى، وعلى مدى ما يزيد عن عقد ونصف منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وانتفاء التناقض الأيديولوجي بين روسيا والولايات المتحدة اتخذت روسيا خطوات جادة نحو إعادة طرح نفسها كقوة "أوربية" ذات عمق آسيوي (الشيخ 2009، 56-57).

إن المتتبع للسياسة الروسية في المنطقة يلمس تغييراً ملحوظاً فيها مقارنة بما كانت عليه خلال عهد الاتحاد السوفييتي وخلال حقبة التسعينات في ظل قيادة الرئيس الروسي السابق بوريس يلتسن، حيث أصاب روسيا انهيار اقتصادي وتدهور في مؤسسات الدولة والقيادة الروسية، مما أثر على المنطقة العربية وتراجع مكانتها في أولويات السياسة الروسية إلا أن السياسة الروسية بعد عقد من التخبط والسكون في فترة التسعينات شهدت تفعيلاً ملحوظاً وعادت روسيا لمحاولة لعب دور فاعل واتخاذ مواقف واضحة في العديد من القضايا الدولية والإقليمية.

ويمكن تحديد محددات السياسة الخارجية الروسية في منطقة الشرق الأوسط ومدى تأثيرها في مستقبل سياستها فيها، في عدة أمور: أولها: **متطلبات الأمن القومي الروسي**، حيث تحتل مسألة تحقيق المتطلبات اللازمة للأمن القومي أولوية خاصة في سياق السياسة الخارجية الروسية، شأنها في ذلك شأن الدول الأخرى. وبالنسبة لروسيا، تتمثل هذه المتطلبات في الحفاظ على الاتحاد الروسي، ومواجهة حركات التمرد والحركات الانفصالية من خلال تأمين منطقة الجوار الجغرافي المباشر وغير المباشر للدولة الروسية، وتمكين روسيا من الوصول إلى موقع في نطاق النظام الدولي يكفل لها ضمان تحقيق مصالحها الحيوية والإستراتيجية.

وتلعب العلاقات الروسية- الأمريكية دوراً كبيراً في إيجاد علاقة ارتباط واضحة بين حركة السياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط وطبيعة العلاقات الروسية الأمريكية. فعندما تتوتر هذه العلاقات تتجه السياسة الروسية في الشرق الأوسط إلى تعويق التحركات الأمريكية في المنطقة، وعندما تتحسن هذه العلاقات، تتجه السياسة الروسية نحو القيام بدور مختلف وفقاً لمصالحها.

أما العلاقات الروسية – الإسرائيلية فتأتي في إطار التوجهات المعلنة من جانب القيادة السياسة الروسية حول ضرورة تحديث القوات المسلحة الروسية في المجالات المختلفة، خاصة فيما يتعلق بتطوير نظم التسليح والاتصالات وغيرها، وعلى ضوء الخبرة المكتسبة من تحليل تطور العلاقات الإسرائيلية الروسية منذ

عــام 1991 وحتــى اليــوم الحاضــر، فــيمكن القــول أن الاتجــاه العــام لهــذه العلاقــات ســيكون ايجابيــاً وســتكون حركــة السياســة الخارجيــة الروســية فــي المنطقــة محكومــة بدرجة وبأخرى فيمــا تقدمــه إســرائيل مــن تقنيــات علميــة عســكرية تحتــاج إليهــا روســيا (موقع قناة روسيا اليوم، آذار 2010).

وقــد تطــورت العلاقــات الروســية الإســرائيلية أيــام يلتســن، وارتفعــت إلــى مســتوى تعــاون اســتراتيجي أيــام بــوتين، ويوجــد فــي إســرائيل حــوالي مليــون اســرائيلي مــن أصــل روســي هــم مــن أشــد أعــداء الفلســطينيين، ولهــؤلاء رجــع قــوي فــي سياســة موسكو.

وحاولــت الدبلوماســية الروســية لعــب دور عقلانــي مــا بــين العــرب وإســرائيل، لكــن الأوراق كانــت فــي البيــت الأبــيض الأمريكــي، تحــذر موســكو مــن تــوتر الأوضــاع مســتقبلاً بــين الطــرفين نتيجــة الثــورات العربيــة، وتــدعو إلــى تنشــيط دور الرباعيــة الدولية وتفعيلهــا، لأنهــا متخوفــة مــن التعنــت الإســرائيلي المتمــادي وخاصــة فــي إقامــة المســتوطنات، والــذي قــد يــؤدي إلــى فــتح جبهــات حربيــة فــي المنطقــة (العرضــاوي 2011، 45).

كمــا إن نمــط **التحالفــات الإقليميــة** ومــدى تأثيرهــا فــي المصــالح الإســتراتيجية فــي الشرق الأوســط لــه أهميــة خاصــة بالنســبة لروســيا، حيــث أن السياســة الروســية تراقــب حركــة هــذه التحالفــات بدقــة، وتحــاول توظيــف بعضــها بمــا يــتلاءم مــع مصــالحها الإســتراتيجية فــي المنطقــة. والأقــرب إلــى الاحتمــال أن تســتمر السياســة الروســية فــي هــذا الاتجــاه، وقــد تتجــه للســعي إلــى تشــكيل تحالفــات إقليميــة جديــدة أو المشــاركة المباشرة فيهــا، مــع الأخــذ فــي عــين الاعتبــار المصــالح الأمريكيــة فــي منطقــة الشــرق الأوسط.

و تلعــب العوامــل الاقتصــادية ذات الأهميــة النســبية المرتفعــة لروســيا دوراً كبيــراً فــي الإستراتيجية الروســية، حيــث تشــكل منطقــة الشــرق الأوســط أحــد اكبــر منــاطق العــالم مــن حيــث الطلــب علــى الأســلحة، وتتــوافر لــدى العديــد مــن دولهــا المــوارد اللازمــة

لتمويـل مصـل هـذه الصـفقات، وفيمـا يتعلـق بالتكنولوجيـا النوويـة للأغـراض السـلمية، تشـهد المنطقـة تزايـداً ملحوظـاً فـي الطلـب عليهـا، وهـو مـا يتـيح الفرصـة لروسـيا للحصول على نصيب مـن هـذا الطلـب، خاصـة أن لهـا خبـرة سـابقة مهمـة فـي إيـران، ويؤكد هـذا توقيـع روسـيا وتركيـا اتفاقيـة إنشـاء المفاعـل النـووي للأغـراض السـلمية، وهناك مفاوضات جرت في الفترة الأخيرة مع كل من مصر وسوريا.

مـن ناحيـة أخـرى، تسـتمر حركـة السياسـة الخارجيـة الروسـية فـي المنطقـة باتجـاه الدول المنتجة للـنفط والغـاز فـي الشـرق الأوسـط، سـواء للتنسـيق فيمـا يتعلـق بالإنتـاج والأسـعار، أو بنـاء تحالفـات إسـتراتيجية، والـدخول فـي شـراكات. كمـا ويسـتمر التنسـيق والاسـتثمار المشـترك بالنسـبة لمـد خطـوط أنابيـب الغـاز، حيـث أن الاهتمـام الروسـي فـي هـذا المجـال يتلاقـى مـع الاهتمـام الأمريكـي والأوروبـي بالنسـبة لتـأمين تدفق النفط والغاز من مناطق الإنتاج الرئيسية كمنطقة الخليج.

وسـتركز الدراسـة فـي موضـوع الإسـتراتيجية الروسـية فـي الشـرق الأوسـط، علـى قضـيتين رئيسـيتين همـا: الملـف النـووي الإيرانـي، حيـث شـكل هـذا الملـف نقطـة خلاف بـين روسـيا والولايـات المتحـدة، ونقطـة تحـول وبـروز للمواقـف الروسـية علـى مسـتوى السياسـة الدوليـة، أمـا القضـية الثانيـة فهـي: الموقـف الروسـي مـن القضـية الفلسطينية، حيـث أن هنـاك حالـة مـن الضـبابية حـول هـذا الـدور وأهميتـه وفاعليتـه، مقارنـة بالـدور الأمريكـي والأوروبـي، خصوصـاً لمـا تحتلـه القضـية الفلسـطينية مـن أهميـة لـدى دور الشـرق الأوسـط بشـكل عـام والـدول العربيـة بشـكل خـاص. كمـا سـتعطي الدراسـة بعضـاً مـن الإضـاءة علـى الموقـف الروسـي مـن نمـو تركيـا و الثورات العربية.

الموقف الروسي من ملف إيران النـووي: اتسم الموقف الروسي تجاه إيران وملفها بالمرونة ورفض العقوبات المشددة، حيث تتسم الرؤية الروسية باللجوء إلى الحل السلمي للقضية. ولهذا الموقـف مـا يبرره، فالتعاون الإيراني الروسي متين خاصة في مجال الطاقة النووية، الأمر الذي يوضـح الـدور

الروسي البارز في المفاوضات الدولية الدائرة حول هذا الملف، وهذا كله يتحرك وفق فلـك الـدوافع والمصالح الروسية.

منذ اكتشاف أمر البرنامج النووي الإيراني في 2002 وروسيا تحاول الموازنة بين حاجتهـا للحفـاظ على علاقتها الجيدة مع "شريكتها القوية والمستقرة" إيران (تشوبين 2007، 174) ، وبـين ضـرورة الحيلولة دون امتلاكها أسلحة نووية. وهكذا كان الموقف الروسي يقترب شيئًا فشيًا من موقف الترويكا الأوروبية، فمنذ العام 2003 وقفت روسيا إلى جانب موقف الترويكـا، ودعمـت مبادرتهـا، كمـا استشارتها في مفاوضاتها مع طهران، دون أن تقطع روسيا علاقتها مع الأخيرة. وهكذا تميز الموقف الروسي باللعب على الحبلين، حيث يؤكد بوتين أن "انتهاك حقوق دولة مثل إيران ليس مفيدًا ويمكن أن يؤدي إلى عواقب معقدة وخطيرة" في الوقت الذي يعارض فيه امتلاك إيران أسلحة نووية حيث أنـه "مع امتلاك أسلحة نووية، لن يكون بالإمكان حل أي من المشاكل التي تواجه إيران ... إننا نعـارض بشكل مطلق توسيع نادي الدول النووية" موضحًا أنه "ينبغي على شركائنا الإيـرانيين التخلـي عـن تكنولوجيا دورة الوقود النووي" (تشوبين 2007، 1754).

إضافة إلى ذلك، حذرت روسيا إيران في العام 2004 من أن غيابها عن أية اتفاقية قد يؤدي إلى إنهاء التعاون النووي بين الدولتين. كما ربطت روسيا موعد إتمام مشروع بوشهر وإرسـال الوقـود إلـى المفاعل بالتوصل إلى نتيجة مرضية في المفاوضات مع الترويكا (تشوبين 2007، 176). ومع ذلك، عارضت روسيا الإعلان الرئاسي لمجلس الأمن الدولي الصادر في 29 آذار/ مارس 2006 المهـدد إيران بالعقوبات، حيث صرح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف بأنه "من حيث المبدأ لا ترى روسيا أن مثل هذه العقوبات تساهم في تسوية قضايا عالقة" مشددًا على أن "الوكالة ذكرت أن لا أدلة واضح بأن للبرنامج الإيراني أهدافًا عسكرية" (الرفاعي 2007، 160).

وفي هذا الإطار عرضت روسيا صيغتها لحل أزمة الملف الإيراني، والتي تتضـمن إعـلان إيـران رسميًا تخليها عن إجراء أي عمليات تحويل وتخصيب لليورانيوم في منشآتها. وفي المقابـل يتـولى الروس في منشآتهم تخصيب كميات كافية من اليورانيوم لحساب الإيرانيين، وإرسال هذه الكميات إلى طهران لتزويد المفاعلات والمنشآت النووية بها من أجل استخدامها لأغراض سلمية، ولتطوير طاقتها الكهربائية فقط، على أن يتم كل ذلك في إطار مشروع روسي إيراني مشترك ينفذ بإشـراف الوكالـة الدولية للطاقة الذرية. وبذلك تحصل إيران على حاجتها من اليورانيوم المخصب، ولكن عند مستوى لا

يصلح لإنتاج سلاح نووي، فيطمئن المجتمع الدولي إلى أن إيران لن تمتلك قنبلة نووية قريبًا. وقد لاقت هذه "الصيغة الروسية" مباركة دولية (الرفاعي 2007، 99).

وفي أيلول/ سبتمبر 2009 تقدمت الدول الخمسة الدائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى ألمانيا بهذا المشروع لإيران، ودارت حوله محادثات بين الأطراف المعنية وطهران استمرت شهرين، جاء بعدها الرد الإيراني برفض الحل وذلك على لسان وزير خارجيتها متكي في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر بأن إيران "لن تقبل شحن اليورانيوم منخفض التخصيب الذي تملكه لأية دولة أخرى من أجل القيام بالمزيد من تخصيبه" (Paul 2009, 3).

ومما سبق يمكن إجمال الموقف الروسي من الملف النووي الإيراني بأنه ذو اتجاهين، حيث ترفض روسيا وتعارض أي "تصرف متسرع" مثل العقوبات لأنها برأيها قد "تزيد الأوضاع سوءًا" (تشوبين 2007، 178)، وبالتالي ترغب في تبني الحل الدبلوماسي، ولكنها في الوقت نفسه ترفض سعي إيران المفترض لامتلاك السلاح النووي، وبالتالي ترغب في الحد من نشاطات إيران النووية. وفي هذا الإطار تحاول موسكو دفع المجتمع الدولي وإيران وبقوة لتبني صيغتها لحل الأزمة، خاصة وأن هذه الصيغة ستمنح روسيا رافعة مستقبلية كبيرة على جارتها، مع إيجادها مخرجًا للمجتمع الدولي من أزمة الملف النووي الإيراني، بحيث تتبدد المخاوف الدولية إزاء امتلاك إيران القنبلة النووية. وبالتالي هناك دوافع روسية تقف وراء موقفها من هذا الملف، شأنها في ذلك شأن كافة الدول التي تسعى لبقائها في ظل نظام دولي قائم على المصالح.

فمن الجدير بالذكر أن إيران تتمتع بموقع استراتيجي هام تنظر له دول عديدة بعين الاعتبار. فبالنسبة لروسيا، تمتاز إيران بموقع هام كونها تحد منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز، كما تشكل منفذًا مباشرًا إلى البحار الدافئة، ناهيك عن موقعها الاستراتيجي بالنسبة لكل من أفغانستان وباكستان اللتين تشكلان حلقة مهمة في الإستراتيجية السياسية الروسية (غروميكو 1998، 30) ، ولذلك كله تحتاج روسيا إلى دعم إيران كحليف من أجل الحد من التأثير الأمريكي على دول آسيا الوسطى وما وراء القوقاز. وعلاوة على ذلك، يلعب موقع إيران على بحر قزوين دورًا مهمًا في التقارب الروسي الإيراني، حيث تلتقي مصالح الدولتين في منع تحول ثروات هذا البحر المشترك بينهما إلى جيوب الشركات البترولية الغربية (الأصفهاني 2007، 160). كما أن لروسيا مصلحة في نقل صادراتها النفطية من حوض قزوين عبر إيران تلافيًا لنقلها عبر مضائق البحر الأسود التي تتحكم بها تركيا) غروميكو 1998،

36). فالتقاء مصالح كل من روسيا وإيران في بحر قزوين يدفع بالبلدين إلى التقارب ودعم أحـــدهما الآخر أمام المجتمع الدولي.

وعلاوة على ذلك، تعتبر إيران المستورد الأول للسلاح الروسي، خاصة بعد فرض العقوبات على كل من العراق وليبيا، فأصبحت إيران العميل الأول في المنطقة للســـلاح الروســـي(الأصـــفهاني 2001، 161) ، وما يعنيه ذلك من عائد اقتصادي هام لروسيا. ووفقًا لإحصاءات العام 2008، تعتبر روســـيا سابع أكبر شريك اقتصادي لإيران بنسبة صادرات روسية تبلغ حوالي 4.2% مـــن إجمـــالي واردات إيران. ومن الملاحظ ازدياد العلاقات التجارية بين البلدين من (1) مليار دولار في العام 2005 إلى ما يقارب (3.7) مليار في العام 2008 (CIA World Fact Book) ، هذا عدا عن العائدات التي تحققها روسيا نتيجة لتعاملها مع إيران في مجال التكنولوجيا النووية. وبالتالي هناك منفعة اقتصادية لروســـيا من علاقتها الجيدة بإيران، الأمر الذي يدعمه تصريح النائب الأول لوزير الطاقة الذرية الروسي ليف ريابيف بقوله إننا "نناضل من أجل الأسواق، ونكافح بشكل متمدن وحسب القواعد، ولم يقـــدم أحـــد، وليس بوسعه أن يقدم لنا أدلة ملموسة تثبت خروجنا عن القواعد والقوانين الدولية" (العســـاف 2008، 38). وبالتالي فإن فرض عقوبات اقتصادية على إيران سيضر بالمصالح الروسية كذلك، الأمر الذي يفسر رفض روسيا مثل هذه العقوبات.

وكذلك فإن تكثيف موسكو تعاونها مع طهران في مجال التكنولوجيا العسكرية يعود إلى رغبة موسكو في أن تكون إيران مسلحة بالشكل الكافي إذا ما قررت الولايات المتحدة شن الحـــرب عليهـــا، ممـــا يضمن دخول الأخيرة في "مستنقع" كما هو حاصل في العراق (الرفاعي 2007، 66) ، مع حـــرص روسي على عدم امتلاك إيران السلاح النووي، حيث تقوم روسيا بتصدير التكنولوجيا النوويـــة إلـــى إيران من باب الضغط على الولايات المتحدة، واستخدام هذه السياسة كورقة ضغط في التحاور مـــع الطرف الأمريكي. ويأتي ذلك كله في إطار سعي روسيا إلى استرداد مكانتها التي فقدتها منذ انهيـــار الاتحاد السوفييتي، وإنهاء التفرد الأمريكي بقمة الهرم، فالرؤية الروسية للنظام العالمي تقـــوم علـــى إحلال التعددية القطبية مكان التفرد الأمريكي الحالي (الأصـــفهاني 2001، 163–164). وبالتـــالي تحاول روسيا استغلال إيران لتثبيت مكانتها في المجتمع الدولي ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكيـــة المتربعة على عرش العالم.

واستنادًا إلى ما سبق، يمكن القول أن التعاون الروسي الإيراني في المجال النووي والدوافع الروسية تعكس بظلالها على موقف روسيا من الملف الإيراني، وتحكم رؤيتها في هذا الصدد.

الموقف الروسي من القضية الفلسطينية: لا يخفى على أحد الدبلوماسية الروسية التي تحاول أن تؤدي دوراً تجاه القضايا العربية انطلاقاً من عوامل برغماتية، وبعيداً عن المبادئ الأيديولوجي، وذلك ضماناً لمصالحها وتحقيق أهدافها.

ولقد شكل الصراع العربي الإسرائيلي فيما مضى أحد المنافذ للتغلغل السوفييتي في المنطقة العربية على نحو جعل من الصعوبة فصل العلاقات السوفيتية عن مختلف البلدان العربية. كما أن تفكك الاتحاد السوفييتي شكل ضربة للعرب إذ اتجهت روسيا للحصول على المساعدات الاقتصادية من الغرب، ففقدت تفعيل مصالحها مع البلدان العربية. وشكلت الضغوط الأمريكية على روسيا عاملاً مساعداً في دفعها إلى فتح أبواب الهجرة أمام مواطنيها اليهود، وبالنتيجة تراجع اهتمام روسيا بالقضايا العربية والتعامل مع هذه القضايا (Kreutz 2006, 109-111).

إلا أن روسيا عادت وانتهجت سياسة مغايرة تمثلت في دعم التوجه نحو حل الصراع العربي – الإسرائيلي سلمياً، وتشجيع مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، وأعطت اهتماماً محورياً لقضية التسوية السياسية كي تتفادى حالة التوتر والعداء بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية.، وحالة المجابهة العسكرية بين البلدان العربية وإسرائيل. وبالنتيجة، قامت روسيا بدور الوسيط حيال القضية الفلسطينية، مع إشارة إلى رفضها العدوان الإسرائيلي اليومي على الأراضي الفلسطينية، ويمكن رصد الإستراتيجية الروسية في هذا المجال من خلال رصد الموقف الروسي المتمثل في الدعوة إلى(Naumkin 2008, 34):

– العمل على وقف العنف.

– السعي إلى تحقيق السلام من خلال تأكيد روسيا ضرورة الالتزام بالأسس التي توصلت إليها المؤتمرات واللجان والاتفاقيات التي عقدت على أساس تحقيق التسوية بين الطرفين.

– الدعوة لعقد مؤتمر دولي لتسوية القضية الفلسطينية.

إن روسيا تدرك وجود عدد من المعوقات المتمثلة في معاناتها ضعفاً بنيوياً يحتاج تجاوزه إلى وقت طويل، إلا أنها تسعى إلى تفعيل قاعدة الدور الروسي وتوسيعها في الشرق الأوسط، ومواجهة الانفراد الأمريكي بالتسوية.

ولقد تناولت الدبلوماسية الروسية ما طرأ على قضية الشرق الأوسط من تدهور في الأوضاع من منطلق المبادئ التي وضعتها الإستراتيجية الروسية، وجاء الموقف الروسي متمثلاً في التشديد على ضرورة عدم العودة إلى نقطة البداية في المفاوضات، وضرورة أن يلتزم الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي بالقرارات التي تم توقيعها بشأن التسوية في الشرق الأوسط (يفعيني 2008، 87–88). حيث أن روسيا تسعى من خلال المواقف التي تتبناها تجاه القضية الفلسطينية، إلى إمساك العصا من الوسط، فهي من جهة تظهر قلقها وتعاطفها مع إسرائيل، كون جزء كبير من سكان إسرائيل من اصل سوفييتي، ومن جانب آخر ترى بالممارسات الإسرائيلية عثرة في وجه السلام وتحقيق العدالة، كما أن إسرائيل من خلال ممارساتها السلبية بحق الفلسطينيين توصل المفاوضات إلى طريق مسدود (الأسمر 2010، 109).

أما فيما يتعلق بانعكاس العلاقات الفلسطينية – الروسية على العملية السلمية، فيبدو جلياً مجموعة من المحددات التي حكمت الدور الروسي في هذه العملية، وتمثلت بمحددات داخلية على رأسها الوضع الاقتصادي الروسي الذي انهار بعد زوال الاتحاد السوفييتي والمحددات الروسية المستمرة لإعادة تأهيله وإصلاحه الأمر الذي كان له أثر بالغ في علاقة روسيا مع يرها من الدول التي تعاملت معها حسب ما تقتضيه مصلحتها، أما المحدد الثاني فقد ارتبط برغبة موسكو في استعادة قوتها العسكرية التي فقدت بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي حيث إن روسيا وخلال السنوات الأخيرة ضاعفت اهتمامها وتركيزها على السلاح النووي الذي تملكه حفاظاً على أمنها على خارطة العالم، وأجرت تغييرات في بنيتها العسكرية. والمتغير الأخير سياسي ويتعلق بوضع الحكومة الروسية والتصورات حول رسم سياساتها خاصة في عهدي الرئيس فلاديمير بوتين وديمتري ميدفيديف. كما

خضعت السياسة الخارجية الروسية لمحددات خارجية حكمت دورها بخصوص القضية الفلسطينية وعلى رأس هذه المحددات كان التأثير الأمريكي على السياسة الروسية وانقياد قرارات موسكو للقيادة الأمريكية في إطار إستراتيجيتها للحفاظ على مصالحها مع الغرب، حيث كان لهذه السياسة التأثير البارز على موقف روسيا من الصراع في منطقة الشرق الأوسط (الأسمر 2010، 132-133).

وقد خضعت السياسية الخارجية الروسية لمحددات خارجية حكمت دورها بخصوص القضية الفلسطينية ، وعلى رأس هذه المحددات كان التأثير الأمريكي على السياسة الروسية وانقياد روسيا للسياسات الأمريكية في إطار إستراتيجيتها للحفاظ على مصالحها مع الغرب حيث كان لهذه السياسة التأثير البارز على موقف روسيا من الصراع في منطقة الشرق الأوسط. كما أن تأثير اللوبي اليهودي في روسيا والعلاقات الإسرائيلية الروسي تشكل محدداً مهماً في الموقف الروسي من القضية الفلسطينية.

وتسعى روسيا إلى الحفاظ على مصالحها الدولية، ومن هذا المنطلق دأبت على اعتماد سياسة الموازنة في تعاملها مع العملية السياسية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأن ارتباطها بعلاقات وثيقة مع إسرائيل وتوجهها لفتح آفاق تعاون مع الغرب والولايات المتحدة أضعف من موقفها الذي يطمح ويأمل الفلسطينيون أن يكون مناصراً لهم مقابل موقف الولايات المتحدة الداعم بالمطلق لإسرائيل.

العلاقات الروسية التركية: في تاريخ العلاقات الروسية التركية لا تترك الحرب مجالا في الريادة لأية علاقة أخرى بين الطرفين، فعدد الحروب التي خاضتها الدولتين قد يزيد عن 13 حرباً منذ أواخر القرن السادس عشر وتوقفت قبيل الحقبة السوفييتية بحرب سميت جبهة القوقاز (غوزن 2011، 15)، نهاية هذه الحرب لم تلغِ العداء بين الدولتين بل توضح خلال الحرب الباردة بانضمام تركيا إلى حلف الأطلسي واحتضانها لقاعدة أنجيرليك، بحيث أصبحت تركيا حلقة في الصراع بين حلف وارسو وحلف الأطلسي، ولم تعد فاعلاً مستقلاً.

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبحت تركيا محطة هامة للروس، وبلغ التبادل التجاري بين البلدين أقصاه، إلا أن التنافس السياسي بين أنقرة وموسكو أخذ بالعودة تدريجياً على خلفية ما

حدث ويحدث في القوقاز. وتزامن وصول بوتين إلى السلطة في روسيا تقريباً مع صعود نجم رجب طيب أردوغان وأصبح مبدأ البراغماتية المعلن من الجانبين سيد الموقف في العلاقات بينهما. ويحلو للبعض تسمية أردوغان ورفاقه بالعثمانيين الجدد، حيث أن تعاظم الدور التركي في الشرق الأوسط لا بد أن يعيد الإستراتيجيين الروس إلى سجلات التطاحن الروسي العثماني.

يدرك الروس أن انهماك تركيا في الربيع العربي وانسجام مواقفها مع الغرب سيخرجها أشد قوة وأطول باعاً، وأنها ستضع شروطها على أي تعاون روسي – تركي في مجال الطاقة، وأنها ستكون أكثر حرية في المفاضلة بين بين خط نابوكو الذي يمر عبر أراضيها وبجانب الأراضي الروسية، وخط السيل الجنوبي الذي تعمل روسيا على إنجازه (دوغين 2010).

وتحتفظ روسيا من جهتها بأوراق رابحة في مجال الطاقة، فهي مرتبطة باتفاقيات مع تركماستان لتصدير غاز هذه الأخيرة. كما أن حالة العداء القائمة بين إيران والغرب تجعل ملء أنبوب نابوكو بالغاز الإيراني شيئا مستبعدا في الوقت الحالي، وهذا يبقي موسكو في وضعية مريحة في سوق الطاقة العالمي.

الموقف الروسي من الثورات العربية: المواقف الروسية تجاه ما جرى في مصر وتونس وليبيا وسوريا واليمن غير واضحة فيما إذا كانت تعبيراً عن موقف ثابت، أو هي محصلة لمجموعة مصالح في إطار محاولتها للحصول على حصة في كعكة التحولات الجارية في المنطقة، حيث اعتمدت روسيا سياسة الصمت أو الرفض للتغيير المعبر عن إرادة الشعوب العربية، ففي حين دأبت الولايات المتحدة على إتباع سياسة ثابتة وواضحة تؤيد فيها ما يجري من تغيرات في العالم العربي، نجد أن الموقف الروسي سعى إلى محاولة الحفاظ على المصالح الروسية في المنطقة من خلال دعم الأنظمة القائمة، بما يتناقض مع مصالح وتطلعات شعوبها، الأمر الذي أفقد هذه السياسة الصدق والاحترام لدى هذه الشعوب.

ولو حاولنا تحليل سر الموقف الروسي، وأرجاعناه إلى المصالح الاقتصادية والعسكرية التي تربط روسيا بالأقطار العربية التي ثارت شعوبها، فيظهر أن أحجام التبادل العسكري بين روسيا وبعض الأنظمة المتساقطة وتحديدًا النظامين الليبي السابق والسوري سنجد أن

هذه الأحجام خجولة للغاية، وأنها لا يمكن أن تحدد سياسة بلد مثل روسيا له ثالث احتياطي عالمي من العملة الصعبة بما يفوق 500 مليار دولار؛ فالصفقات التي كانت مرتقبة (وليست فعلية) مع القذافي في مجال الأسلحة لم تكن لتتجاوز أربعة مليارات دولار، في حين أنها مع سوريا كانت أقل من ذلك بكثير. أما قاعدة طرطوس، وهي على أية حال محطة لتصليح السفن أكثر منها قاعدة عسكرية دائمة؛ فهي، كما يردد الروس أنفسهم، ليست بتلك الأهمية التي يمكن أن تحدد موسكو مواقفها على أساسها، ويكفي هنا أن نذكر أن الكريملن نفسه منذ أن وعى أنه لم يعد ثاني اثنين تخلّى عن فكرة القواعد الخارجية، وقد رآه العالم وهو ينسحب طواعية من كوبا وفيتنام ويُخلي قواعده العسكرية هناك، فما الذي سيجعله يستميت إذًا في الدفاع عن قاعدة طرطوس؟ وما المانع -كما قال السياسي الروسي المخضرم يفغيني بريماكوف (موقع قناة الجزيرة) من الحفاظ على هذه القاعدة، لو كانت مهمة إلى هذه الدرجة، بأي شكل ممكن بما في ذلك عن طريق مساعدة المعارضة السورية الآن ضد النظام السوري لو كان الساسة الروس مقتنعين بالتعاون مع هذه المعارضة؟ لابد أن موسكو لا تفكر في مثل هذه الأمور وهي تدير ظهرها للثوار العرب.

أما أسطورة المؤامرة الغربية لزرع الفوضى وخلط أوراق مصير العالم فهذه تعمل بشكل علني في روسيا، وقد أفلحت النخبة السياسية الحاكمة في جعلها نظرية مناوبة في عقول الكثير من المثقفين والخبراء الروس. قامت ثورات الربيع العربي، وفق هذه النظرية، بتخطيط مسبق من قبل مراكز البحوث والدراسات الغربية التي يُعتقد أنها نظرت عميقًا في الأزمة المالية التي ضربت العالم قبل ثلاثة أعوام وتهدد الآن من جديد بضربة قاصمة لأكبر الاقتصادات، فرأت أنه لابد من ترتيب جديد للعالم سبق أن جرّبه الغرب بعد كساد طويل شهدته الأسواق قبل الحرب العالمية الثانية.

سر الموقف الروسي كامن في أمرين متلازمين، وهما: الحفاظ على السلطة، والحفاظ على بلد تحكمه هذه السلطة. المطلوب أولاً هو الترويج للعداء مع الغرب كعملة سهلة للتدليل على الروح الوطنية التي يتحلى بها الحاكم بأمره. والمطلوب ثانيًا هو إيقاف الربيع العربي هناك بعيدًا قبل أن يقترب ويزداد اقترابًا.

رب ضارة نافعة. قد يفعل الموقف الروسي الحالي فعله في الخيال العربي، ويخلخل الصورة السوفيتية القديمة التي لا تزال على قيد الحياة فيُفلت التحليل السياسي العربي من ثنائيات الحرب الباردة. بعد عشرين عامًا على انهيار الاتحاد السوفيتي تغيرت موسكو كثيرًا والتوجه الغربي في سياساتها مهيمن على غيره، ومصالحها الاقتصادية الحقيقية ليست مع غير الغرب، أما العرب فهم مثل الروس موسومون بلعنة الخام في صادراتهم ولا يمكن أن يقدّم أحدُهما للآخر الآن سوى كثير من الأوهام وقليل من المنافسة.

إن روسيا الآن تخبط خبط عشواء بشكل يسيء لها ولسياساتها ومصالحها، وبما لا يليق بتاريخ طويل من علاقاتها المميزة مع شعوب المنطقة. والمطلوب سياسة روسية واضحة وثابتة، تأخذ مصالح وتطلعات الشعوب العربية في الحسبان، وبذلك تكسب الاحترام والتقدير، ومعهما المصالح.

الفصل الخامس:

(استنتاج واستشراف)

(استنتاج واستشراف)

إن تراجع الأيـديولوجيات والعقائـد التـي كانـت تسـيّر الـدول وتوجهها، وتراجـع مفـاهيم الدولـة – الأمـة، و تأثيرهـا لصـالح المؤسسـات والشـركات الكبـرى العـابرة للحـدود والقوميات، وانفتـاح الشـعوب علـى بعضـها، عبـر وسـائل الاتصـال والتقنيـات الحديثـة، أدى إلـى سـيطرة كبيـرة لمفهـوم رأس المـال والـربح علـى الأفكـار، وتراجـع مفـاهيم القيم والعقائد التي سادت في فترات سابقة.

تسـعى الـدول الكبـرى إلـى خدمـة مصـالحها فـي النظـام الـدولي، وتحقيـق النتـائج والأهـداف المرجـوة لتأكيـد قوتهـا، عبـر وسـيلتين: القـوة الناعمـة (Soft Power) والقـوة الصـلبة (Hard Power)، أي اسـتخدام الدبلوماسـية والعلاقـات الإنسـانية والثقافيـة وغيرهـا واسـتخدام القـوة العسـكرية بمـا تعنيـه مـن أسـلحة وقـوات ووسـائط تـدمير للوصـول إلـى مصـالحها فـي عـالم تغيـر فيـه مفهـوم "سـيادة الدولـة" وحقـوق الجماعات.

من هنا، فإن روسيا العائـدة إلـى المسـرح العـالمي وهـي تحلـم بدولـة عظمـى لـم تـنسَ أنهـا تحمـل إرث الاتحـاد السـوفيتي السـابق، وتريـد لنفسـها أن تكـون دولـة عظمـى، محترمـة ولهـا مكانتهـا فـي العـالم، وهـي لا تملـك طموحـات السـيادة العالميـة أو منازعـة الولايـات المتحـدة علـى ذلـك، ولكنهـا تريـد عالمـاً متعـدد الأقطـاب، متوازنـاً، ويعمل بعدل لحـل مشـاكله. كمـا أن روسـيا لا تريـد أن يعتـدي عليهـا أحـد، مهمـا كانـت الأسـباب، لـذلك بـدأت بتطـوير، وإعـادة الاعتبـار لصـناعتها العسـكرية، الصـاروخية والنوويـة، بـالتوازي مـع عملهـا الدبلوماسـي النـاعم وذلـك لحمايـة مصـالحها الاقتصادية والمعنوية عبر العالم.

وبخصـوص عمليـة صـنع السياسـة فـي روسـيا، فعلـى الـرغم مـن أن القـرارات السياسـية الروسـية تبـدو وكأنهـا جماعيـة، فـإن رئـيس الدولـة هـو الـذي يتحمـل المسـؤولية العليـا فـي الدولـة، وإن جميـع القـرارات السياسـية يتخـذها هـو مباشـرة أو تتخذ تحـت أوامـره وإرشـاداته علـى وجـه العمـوم. وبغـض النظـر عـن اتسـاع دائـرة

صنع القرار أو عدم اتساعها، فإن الرئيس الروسي هو صاحب القرار السياسي النهائي، وأن سلطته غير محدودة، فهو يستطيع حل الدوما والدعوة إلى انتخابات جديدة بموجب شروط محددة تتعلق بحجب الثقة، لكن يحظر عليه فعل ذلك بموجب شروط أخرى يكون هدفه فيها توسيع سلطته الشخصية وتعظيمها، وهذا لا يعني أن الرئيس الروسي لا يتعرض لضغوط من قبل البيئة السياسية وأصحاب النفوذ في روسيا، فالرئيس الروسي كأي رئيس في العالم يتعرض دائما للوبي اقتصادي وسياسي وعسكري تحدد سياساته، لا سيما أصحاب المال والمشاريع الكبرى في روسيا، كما أنه لا يستطيع حل مجلس الشيوخ (المجلس الاتحادي) تحت أي ظرف من الظروف.

كما أن للأحزاب السياسية في روسيا الاتحادية دوراً في التأثير في سياسة الحكومة وتوجهاتها، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فإن هذا التأثير يبقى، مع ذلك، محدوداً نسبياً، وذلك يعود إلى ظروف هذا الحزب وتوجهاتها المختلفة من ناحية، وإلى هذه الأحزاب من ناحية أخرى، تصطدم بصلاحيات الرئيس الذي بقي الشخص الأول والأخير القادر على إدارة دفة الحكم بفضل صلاحياته الدستورية الواسعة، مهما يكن للأحزاب من تأثير.

وإذا ما أخذنا الحالة الواقعية لروسيا الاتحادية بعد تولي فلاديمير بوتين الرئاسة، فإنه يمكن القول أنه استلم السلطة في روسيا وهي تعيش حالة من عدم الاستقرار السياسي، فكثيرة هي الحكومات التي تغيرت في ظل الرئيس يلتسن، فضلاً عن المحاولات الانفصالية لبعض الجمهوريات التابعة للاتحاد الروسي، هذا عدا أزمة 1998 الاقتصادية، ولعل هذه المشاكل تعود في الأصل إلى تراكمات مشاكل العهد السوفييتي الذي آل به في النهاية إلى التفكك والانهيار، فضلاً عن طبيعة توجهات القادة الروس بعد الاستقلال واندفاعهم نحو الولايات المتحدة الأمريكية والغرب ظناً منهم أن مثل هكذا توجه سيعود على روسيا بالمساعدات والدعم الاقتصادي، وهي مشاكل وعتها روسيا في الفترة الثانية من رئاسة يلتسن، وبدأت بمحاولة علاجها بطريقة منطقية، إلا أن الحالة الصحية المتردية للرئيس يلتسن

وما أشيع عن حبه لتعاطي المسكرات، حال دون تحقيق المستوى المطلوب من الإصلاحات التي تخدم الواقع الروسي.

إذن، يمكن القول أن فلاديمير بوتين استلم روسيا وهي في حالة انتقالية غير مستقرة تماماً، وهو ما استلزم خط وطني صارم, وبالفعل نجح بوتين لحد كبير في وقف التدهور والتخبط الذي عانتهما روسيا في حقبة التسعينات. واستطاع تكوين إدارة قوية لحكم روسيا، وبدلاً من تراجع روسيا دولياً عادت تلعب دوراً مؤثراً "نوعاً ما" وظهر حضور روسيا في عدة ملفات مهمة تعارض الموقف الغربي، مثل ملف كوسوفو، والبرنامج النووي الإيراني. وبقي التحدي الأساسي أمامه هو الإبقاء على استقرار هذه الدولة، وعلى ما حققته من نتائج طيبة بعد انتهاء رئاسته الثانية، رافضاً في الوقت نفسه إجراء تعديلات على الدستور بالشكل الذي يسمح له بالبقاء في سدة الحكم.

وقد حسمت الانتخابات الروسية التي جرت في الثاني من آذار 2008 النتيجة لصالح ديميرتي ميدفيديف، والمدعوم من قبل بوتين بفارق كبير عن أي متنافس آخر. إلا أن التساؤلات والمجادلات ما زالت قائمة حول من سيكون الحاكم الفعلي لسياسة روسيا الداخلية والخارجية، لا سيما مع قبول بوتين تسلم مهام رئيس الوزراء وإبقائه لعدد من الوزراء المخضرمين، أمثال وزراء الدفاع والخارجية والمالية، وهو أمر عن دل على شيء، فيدل على استمرار نهج السياسة التي كانت متبعة عندما كان بوتين رئيساً للبلاد.

إن نجاح بوتين في تعزيز الوضع الروسي داخلياً وخارجياً، هوَن على الرئيس الجديد العديد من المشكلات، حيث تسلم مقاليد الحكم في روسيا، وهي دولة ناهضة حرة الإرادة وغير مكبلة بالديون، ولا ترزح تحت نير المشاكل التي ورثتها من الاتحاد السوفييتي. إن هذا الأمر وإن هوَن علحبى ديمتري مدفيديف، إلا أنه سيزيد العبء والمسؤولية عليه، فأي خطأ في الحسابات سوف يكلفه الكثير لأن المقارنة ستكون حاضرة لا محالة بينه وبين الرئيس السابق بوتين. ولكي يثبت الرئيس الروسي الجديد نجاحه، عليه إعادة تقييم الدور السياسي لروسيا

وكيفية تطويره بشكل مؤثر وفعال، وذلك من خلال تحديد تصورات هذا الدور بالاعتماد على مقومات ومقدرات هذا الدور الروسي وحدوده، حيث أن النجاح أو الفشل يعتمد بدرجة أو أخرى على مدى إدراك صانع القرار الروسي للطريق المطلوب أخذه في هذه المرحلة.

إن التحديات التي تواجهها فترة الرئيس مدفيديف، الداخلية والإقليمية والدولية، تهم مصالح روسيا الإستراتيجية، وتقتضي معالجتها الكثير من الحنكة السياسية، وتتمثل تلك التحديات بتعزيز البناء الداخلي لروسيا وتحديثها، وإشاعة أجواء الاستقرار، وتنمية الاقتصاد الروسي وتعزيز قدرته الشاملة، وتعظيم النفوذ الروسي على الساحة الدولية، وحماية المصالح الروسية قدر المستطاع، وفي الوقت ذاته السعي إلى خلق فرص للتعاون مع الغرب، على الرغم من الخلافات القائمة بين الطرفين. وقد جاءت العقيدة العسكرية الحالية لروسيا لتؤكد مكانتها كقوة كبرى على الصعيدين الدولي والإقليمي، وعزمها على توظيف قدراتها في الدفاع عن أمنها ومصالحها ومواطنيها في الداخل والخارج. ففي ظل عدم الالتزام بقواعد القانون الدولي، وسيادة منطق القوة، فإن من يريد هيبة ومكانة بين الدول، عليه التسلح بمقومات القوة، ليس عدواناً على أحد، ولكن حماية لأمنه ومصالحه.

قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، كان الخصم المواجه، أي الولايات المتحدة، باعتبارها قائدة التحالف الغربي (حلف شمال الأطلسي) والقوة العظمى الموازية له، يمثل تهديدا يوميا لخيارات الاتحاد السوفيتي الإستراتيجية. وبعد تفكك هذا الاتحاد، ظلت الولايات المتحدة متربعة على قمة الهرم الدولي، ومتمتعة بعناصر القدرة التي استخدمتها بشكل غير مسبوق، بدءا بحرب الخليج الثانية، وما ظهر على الصعيد الدولي بعد ذلك في البلقان وأفغانستان. وقد شكلت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 بالنسبة إلى الولايات المتحدة واقعا مهما زاد من شراستها في استخدام أدوات القدرة المتاحة لها. ومن هنا، انصب جهد كبير من جهود المخططين الاستراتيجيين الروس لمواجهة هذا الفعل الأمريكي، الذي لم يعد يرقى

إلى مستوى التهديد اليومي لروسيا الاتحادية، ولكنه يظل عامل قلق يوميا تخشى عواقبه التي قد تؤثر في الخيارات الإستراتيجية الروسية الناتجة من سعي روسيا الاتحادية إلى تلبية مطامحها ومصالحها القومية. من هنا، فإن استثمارا كبيرا بالقيمة المعنوية للمصطلح قد وجه طوال عقد التسعينيات لمواجهة مساعي الولايات المتحدة لاحتواء روسيا الاتحادية وتحجيمها ومنعها من الانطلاق، تنفيذا للإستراتيجية الأمريكية الداعية إلى عدم السماح لأي قوة إقليمية أو دولية مهما كانت بالتصاعد بقدراتها لتشكل تهديدا استراتيجيا للولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي.

لا أن الفرصة أصبحت مواتية لروسيا الاتحادية التي تحاول الاستفادة كثيرا من الوضع الحالي على الساحة الدولية، فالولايات المتحدة مشغولة بحربها على الإرهاب في كل من أفغانستان والعراق، والتي استنزفت الكثير من قدرات وإمكانيات الولايات المتحدة للتحرك بصورة أكثر حرية ومرونة.. زاد عليها الوضع الاقتصادي والأزمة المالية العالمية التي شغلت التفكير الأمريكي لإيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة بأقل الخسائر.. وهذه كلها أمور صبت في رجحان كفة الميزان، ولو بشكل نسبي، لصالح روسيا الاتحادية.. ولا سيما في توجهاتها نحو منطقة الجوار القريب، التي تعدها روسيا منطقة نفوذ استراتيجي لها، وأي مساس أو تحرك سلبي في هذه المنطقة ترى روسيا أنه يؤثر تأثيرا مباشرا في أمنها القومي ومصالحها العليا.

كل هذه القضايا وغيرها كانت المحرك الأساسي وراء قيام روسيا الاتحادية بانتهاز الفرصة المواتية لضرب جورجيا، الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، والساعية بكل الوسائل للدخول في المنظومة الغربية والابتعاد عن كل ما هو روسي. وهو ما مكن روسيا من إعطاء درس قاس لجورجيا، وإعطاء إشارة تنبيه إلى أي دولة من دول الاتحاد السوفيتي السابق تحاول التحرك تجاه المنظومة الغربية على حساب مصلحة وأمن روسيا الاتحادية، إن النتيجة الطبيعية كانت أن القوات المسلحة الجورجية لم تستطع الصمود أمام القوة الروسية التي

لاحقتها داخل جورجيا ذاتها، فقد ترتب على الحرب فقدان جورجيا السيطرة على ميناء بوتي، واقتطاع إقليمي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا منها. ويعد هذا التطور ترجمة سريعة لنتائج الحرب ضد روسيا. وظلت جورجيا تطالب المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية ضمان سلامة أراضيها داعية حلف شمال الأطلسي كمنظمة سياسية وعسكرية بالقيام بهذه المهمة، معلنة استعدادها لاستضافة القطع العسكرية التابعة للحلف والدول الأعضاء فيه في الموانئ والأراضي الجورجية. وقد صعدت جورجيا في موقفها عندما أعلنت عن قطع العلاقات الدبلوماسية مع روسيا، والبدء بترحيل الممثلين الدبلوماسيين الروس لدى جورجيا، وبقدر ما أن هذه الخطوة تعد بمثابة رد على الاعتراف الروسي بالجمهوريتين، فإنها تكشف عن طبيعة الأزمة المفتوحة على كل الاحتمالات والاتجاهات (وود 2011، 9-10).

هناك أمران على الساحة السياسية الخارجية يشغلان اهتمام روسيا في الوقت الحالي وهما: سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على العالم، وثانياً: النمو المفاجئ والجذري للجار الآسيوي الكبير الصين، وذلك على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية. وبالتالي وجدت روسيا نفسها بين فكي هاتين القوتين، سيما أن أهداف كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية آخذة في التباعد والتنافر، أكثر فأكثر، وأصبح موضوع التفاهم أو التباعد بينهما دوراً محورياً وعاملاً مهماً في منظومة العلاقات الدولية. وبناء على المدرسة الواقعية الجديدة، والتي ترى أن الدول تسعى لإيجاد نوع من التوازن بدلاً من الدخول في صراع مع الأقوياء، فقد حاولت روسيا لعب دور مزدوج الأهداف مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، فلم تتعامل بعنف أو مسايرة تامة مع أيٍ من القوتين، بل عمدت إلى الاستفادة من القوتين ومحاولة الإفادة من التناقضات الحاصلة بينهما.

كما يمكن ربط العلاقة بين الصين وروسيا، في تحليل جيبلين وليميكي لعملية انتقال القوة، حيث أن انحطاط الدولة المهيمنة، قد يحصل ما يطلق عليه حرب

الهيمنـــة وذلـــك عنـــدما تصـــل الدولـــة المتحديـــة "غيـــر الراضـــية" إلـــى درجـــة قريبـــة مـــن الدولـــة المســـيطرة، ويضـــع جيبلـــين أمـــام الدولـــة الهابطـــة عـــدة خيـــارات لتـــدارك هـــذا الوضـــع، فعليهـــا أن تخلـــى عـــن بعـــض الالتزامـــات غيـــر الضـــرورية أو أن تتحـــالف مـــع الدول التـــي لا تشـــكل تهديـــداً لهـــا، أو أن تتبـــع سياســـية التهدئـــة. وهـــو مـــا تقـــوم بـــه الآن روسيا من خلال فـــتح البـــاب لإقامـــة العلاقـــات فـــي جميـــع المجـــالات مـــع الصـــين، وفـــي ذات الوقت تبني سياسة التهدئة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أمـــا حـــول عمليـــة انتقـــال القـــوة فيتوجـــب وجـــود شـــرطين لحـــدوث عمليـــة الانتقـــال. وهـــذان الشـــرطان متعلقـــان بالدولـــة المتحديـــة للنظـــام الـــدولي القـــائم حيـــث يفتـــرض أن تكون هـــذه الدولـــة غيـــر راضـــية عـــن توزيـــع القـــوة ولكـــن هـــذا لا يكفـــي إذ لا بـــد مـــن امـــتلاك الدولـــة المتحديـــة الإمكانيـــات لتقـــوم بعمليـــة التغييـــر. وعمليـــة الانتقـــال تحـــدث إذاً مـــع التغييـــر فـــي المصـــالح للأعضـــاء نتيجـــة التطـــور الاقتصـــادي التكنولـــوجي، إضـــافة إلـــى التغيـــر فـــي حســـاب المنفعـــة التـــي تجنـــى والتـــي يجـــب أن تتجـــاوز الخســـارة. أمـــا الطريقـــة التـــي تمـــت بهـــا معظـــم عمليـــات التغييـــر فكانـــت الحـــرب، وبنـــاءً علـــى ذلـــك، فبالرغم من أن روســـيا فـــي الوقـــت الحـــالي غيـــر راضـــية عـــن توزيـــع القـــوة فـــي النظـــام الـــدولي (الشـــرط الأول فـــي نظريـــة انتقـــال القـــوة)، إلا أن ظروفهـــا الاقتصـــادية والسياسية، غيـــر قـــادرة علـــى الـــدخول فـــي حـــرب مـــع الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، ولا تملك الإمكانات اللازمة لتقوم بعملية التغيير (عدم توفر الشرط الثاني).

ويبقـــى الســـلام والتعـــايش الســـلمي خيـــار روســـيا الأفضـــل لاســـتعادة مكانتهـــا وتمتـــين اقتصادها، في الوقت الـــذي تلمـــس فيـــه حاجـــة الغـــرب المتزايـــدة إليهـــا فـــي مجـــال الطاقـــة والثـــورة الهيدروكربونيـــة، وهـــو مجـــال ستســـتمر روســـيا فـــي توظيفـــه لصـــالحها طالمـــا شـــعرت أنـــه سيضـــيف إليهـــا اســـتراتيجياً. ويمكـــن ملاحظـــة مـــدى التـــداخل والمصـــالح والتحديات التي تواجـــه النظـــام الـــدولي، حيـــث أنـــه ووفـــق المدرســـة الواقعيـــة فـــإن عمليـــة تـــوازن القـــوى عمليـــة تلقائيـــة تتشـــكل بطريقـــة أوتوماتيكيـــة، فعنـــدما يحـــدث انقطـــاع فـــي التوازن من قبل قـــوة خارجيـــة أو يحـــدث تغييـــر فـــي واحـــدة مـــن عناصـــره، فـــإن النظـــام الـــدولي يظهـــر مـــيلاً لإعـــادة التشـــكل لنظامـــه الأصـــلي أو تشـــكيل تـــوازن جديـــد، ولأن المدرســـة الواقعيـــة أيضـــاُ تـــرفض نظـــام أحـــادي القطبيـــة وتعتبـــره وســـيلة للتعـــدي علـــى

حقوق ومصالح الآخرين وتتوقع انهياره واستبداله بنظام متعدد الأقطاب، حيث أن الساحة الدولية مليئة بالأحداث والملعب السياسي الدولي يتسع للاعبين الآخرين، لعل في مقدمتهم الصين، وربما الهند التي دخلت الفضاء مؤخراً بإرسالها مركبة غير مأهولة للقمر.

ويرى هانس مورغنتاو أبرز الذين طوروا نظرية الواقعية السياسية أن عملية توازن القوى عملية تلقائية تتشكل بطريقة أوتوماتيكية، فعندما يحدث انقطاع في التوازن من قبل قوة خارجية أو يحدث تغيير في واحدة من عناصره فإن النظام يظهر ميلاً لإعادة التشكل لنظامه الأصلي أو تشكيل توازن جديد. كما ويرفض نظام أحادي القطبية ويعتبره وسيلة للتعدي على حقوق ومصالح الآخرين، ويتوقع أن ينهار ويستبدل بنظام متوازن.

وتفترض المدرسة الواقعية أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد، وهي بذلك تحمل نظرة تشاؤمية حول آفاق تقليص النزاعات والحروب، غير أنها ساعدت على تزويد الدارسين بتفسيرات مهمة وقوية لكثير من الظواهر الدولية مثل الحروب والتحالفات، كما أن تركيزها على النزعة التنافسية كان متناسباً جداً مع طبيعة النظام الدولي خلال الفترة التي ظهرت فيها، والتي كان جوهرها الصراع السوفييتي الأمريكي.

ولعل من الظواهر المعاصرة في النظام الدولي التي نجحت النظرية الواقعية بمقولاتها في تفسيرها ظاهرة عودة روسيا إلى الساحة الدولية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي، فلا يمكن تفسير هذه العودة وما لازمها من استعادة الدولة الروسية لمناطق نفوذ كانت تعود لها أيام الاتحاد السوفييتي، كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط، إيران، والصين وغيرهما. فقد اندفعت روسيا للعب أدوار متقدمة كان ممنوعاً عليها من قبل التدخل فيها. ومن المؤكد أنه لا يمكن فهمها وتفسيرها إلا في إطار المفاهيم التي طرحتها المدرسة الواقعية، مثل مفاهيم القوة والمصلحة وتوازن القوة، حيث رأت روسيا أن مصلحتها القومية تفرض عليها لعب دور افتقدته بزوال الاتحاد السوفييتي .

إلا أن السؤال المطروح حاليا، هل من الممكن أن تشكل روسيا على المدى القريب قوة كبرى ورئيسية في حالة انهيار نظام أحادي القطبية؟ لا يمكن الإجابة عن هذا التساؤل دون الارتكاز إلى الواقعية السياسية، حيث تشكل القوة أحد أبرز المرتكزات التي تحدد مكانة الدول، وإذا ما ربطنا الواقعية في مستقبل روسيا في النظام الدولي، فروسيا ما زالت تعاني ضعفاً واضحاً في الموارد والإمكانات اللازمة لتمويل حركة سياستها الخارجية وهي تعطي الأولوية في توجيه الموارد والمالية المحدودة لدول الفضاء السوفييتي السابق، التي تشمل دول الأعضاء في منظمة الدول المستقلة ودول البلطيق. كما أن المساعدات الروسية تنحصر في إلغاء القروض السوفييتية السابقة، أو المشاركة في الاستثمار في مشاريع اقتصادية تتلاءم في حجمها مع الإمكانات والموارد الروسية المتاحة، ثم أن عدم توافر الإمكانات والموارد سيظل من العوامل المقيدة لهذه الحركة. ومن المستبعد أن يتغير الوضع على المدى القصير، في ظل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتداعياتها السلبية على الاقتصاد الروسي.

حيث البطالة في روسيا وتشير التقارير الروسية إلى أن نحو نصف مليون شخص قد يفقدون وظائفهم في عام 2011-2012. ويبلغ عدد العاطلين عن العملِ في البلاد نحو ستة ملايين وفق آخر الإحصاءات. و هذه المشكلة تزداد حدة في المدن التي تعتمد كل منها على منشأة اقتصادية تشكل مصدر الرزق الوحيد لجميع السكان. ويتزامن ذلك مع انخفاض الاستثمار الأجنبي في روسيا وهو ما حدا بالرئيس دميتري ميدفيديف إلى تعيين النائب الأول لرئيس الحكومة إيغر شوفالوف مسؤولاً عن وضع المناخ الاستثماري في روسيا. وقد اعترف الرئيس ميدفيديف بأن روسيا فقدت خلال عامٍ من الأزمة الكثير من جاذبيتها بالنسبة إلى الاستثمارات الأجنبية. وأشار الرئيس أيضاً إلى أنها احتلت المرتبة 120 في تصنيف البلدان لجهة الظروف الملائمة لعمل "البزنيس". أما العقبات الرئيسة أمام الاستثمارات الأجنبية فهي سوء الإدارةِ على الصعيدين الوطني والمحلي بالإضافة إلى الفساد والجرائم الاقتصادية والتعقيدات الإدارية وغيرها. وأكد أن كل مشروع

استثماري تقتله البيروقراطية يعني خسارة مهمة في الدخل وضياع فرص عمل على المواطنين. فالبيروقراطية الروسية نفرت العديد من المستثمرين فعلاً، ففي العام 2009 انخفض حجم الاستثمار في روسيا بنسبةٍ تزيد عن 40 %. ويتحدث الروس بمرارة عن المستوى المتواضع الذي وصلت إليه روسيا في المجال العلمي. فقد وصلت مساهمة روسيا في البحث العلمي العالمي , لعام 2009, إلى أقل من 3%. وأن العقل الروسي, الذي ابتكر أولَ شعاع ليزر, وأول قمر اصطناعي, وأول مفاعل نووي, انحدر إلى مستوى البرازيل في مجال البحث العلمي. و أن هذه النتيجةَ, لم تفاجئ العلماءَ الروس. فقد حاول كثيرٌ منهم, تنبيهَ الحكومة إلى خطورة إهمال البحث العلمي. ويذكر في هذا السياق, أن 168 من العلماء الروس, الذين يعملون في أكبر مراكز الأبحاث العلمية العالمية (حنفي 2010).

وقد استندت هذه الدراسة إلى فرضية أساسها أن روسيا خلال الفترة القريبة القادمة، ستكون المنافس القوي للولايات المتحدة الأمريكية، وستكون قادرة على لعب أدوار أكبر لا سيما في حالة تحول النظام العالمي إلى نظام متعدد الأقطاب، وإذا ما حاولنا ربط هذه الفرضية بالنظريات السياسية ذات العلاقة وبفصول الدراسة وما توصلت إليه، فإنه ووفق سنايدر يمكن التنبؤ والتحليل لما سيؤول إليه النظام الدولي من خلال الانطلاق من مسلمة أساسية وهي أن أفضل وسيلة لاستيعاب السياسة الدولية وعوامل التأثير في سلوكية الدول، تكمن في التحليل على مستوى الدولة، وإذ تم الأخذ برأي سنايدر في هذا المجال، فإنه يمكن تحليل دولة الإتحاد الروسي من خلال دراسة المحيط الداخلي والخارجي، والبنية الاجتماعية وعملية صنع القرار، وهو ما تم دراسته في الفصول السابقة.

وبناء على نظرية سنايدر، فإنه وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي ازداد التفاعل بين المحيط الداخلي ككل وبين المحيط الخارجي، وحدث انفتاح كبير في روسيا، وتم التواصل مع النظام الدولي بشكل اكبر، وهذا ساهم في بروز قوة روسيا على الساحة الدولية، ولكن ذلك لا يعني بطبيعة الحال أن تكون روسيا المنافس

الرئيسي للولايات المتحدة في الوقت القريب. وتتشابه نظرية سنايدر بما تحدث عنه بول كينيدي عن نسبية القوة، والتي يهني بها أن انهيار الدولة لا يعني بالضرورة اضمحلالها واختفائها، ولا يمكن الحديث عن قوة دولة ما دون مقارنتها مع الدول الأخرى، وإذ حاولنا هنا مقارنة روسيا بالدول الكبرى الأخرى، كالولايات المتحدة، الصين، الهند، ألمانيا، البرازيل...الخ، من الدول التي من المتوقع أن تحصل على مكانة متميزة في عالم متعدد الأقطاب، فنرى أنها وإن كانت تتفوق قليلاً في بعض المجالات كالعسكرية والفضاء مثلا، إلا أن هناك دولاً تتفوق عليها بشكل كبير في المجالات الاقتصادية والعلمية والسياسية.

ففي عالم السياسة الدولية كثيراً ما تعكس قوة أحد الأطراف ضعف الطرف الآخر. والضعف الذي تعاني منه الولايات المتحدة وأوروبا اليوم يشكل دعوة مفتوحة إلى روسيا للعودة إلى سياساتها الإمبراطورية القديمة. ورغم ذلك لم تزل روسيا غير قادرة في الوقت الحالي على تلبية هذه الدعوة، وهذا ما يندرج ضمن الاعتمادية المتبادلة في النظام الدولي، وبما أن الترابط مصطلح حيادي، فقد تكون له معان إيجابية وسلبية. فأنصار الليبرالية الجديدة يرون أن درجة عالية من الترابط تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول. ولذا فإنه يدعم الاستقرار في النظام الدولي. ومن جهة أخرى، يجادل أنصار الواقعية الجديدة مثل والتز بأنه بما أن الدول تسعى للسيطرة على ما تعتمد عليه أو لتقليل اعتمادها على الأقل، فإن الترابط الزائد يؤدي إلى صراع وعدم استقرار، وبالتالي فإن الإستراتيجية الروسية تسعى إلى خلف التوازن في مدى الاعتماد، فترابطها مع الدول هو ترابط متوازن نوعاً ما.

فقد سعت السياسة الداخلية الروسية إلى اعتماد مبدأ الحمائية كوسيلة لحماية القدرات الاقتصادية الروسية ولكن في الوقت نفسه سعت إلى الترويج لمبدأ الليبرالية الاقتصادية وانفتاح الاقتصاد الروسي على اقتصاد السوق الحر العالمي. وإلى تعزيز القدرات النفطية الروسية بما يتيح تعزيز صادرات النفط والغاز الروسي إلى البلدان الأخرى وفقاً لمبادئ الاقتصاد الحر ولكن بالمقابل سعت

السياسة الخارجية الروسية إلى استخدام إمدادات النفط والغاز كسلاح لفرض العقوبات وممارسة الحظر ضد خصوم روسيا وبالذات أوكرانيا وحالياً تسعى السياسة الخارجية الروسية إلى استخدام إمدادات النفط والغاز لترويض منغوليا والصين.

تعاني روسيا أزمة هوية منذ سقوط الاتحاد السوفييتي، فكيف تستعيد موقعها كقوة ذات تأثير كبير في العالم حتى مع عدم امتلاكها لأي شيء سوى القوة العسكرية الكبيرة؟ إن أحد الأجوبة على هذا السؤال هو أن روسيا تصر على أن تكون مختلفة، وتبرير الروس لهذا الأمر هو أنه إذا أرادت روسيا أن تكون قوة عظمى فإن سياساتها يجب أن تكون مختلفة عن سياسات الولايات المتحدة، فأهمية روسيا لا تظهر إلا إذا كانت لها سياسات مستقلة، كما يقولون. إن هذا التفكير خطير بالطبع لأنه يشجع على التزام الاختلاف دون اعتبار للكيفية، أي أنه اختلاف لمجرد الاختلاف. وقد ميزت سياسات "الاختلاف" هذه حكم كل من غورباتشوف ويلتسين. وقد سعت روسيا للحفاظ على علاقاتها الطيبة مع زبائنها القدامى من الدول أمثال ليبيا والعراق وسوريا، كما حاولت إقامة علاقات جديدة مع دول عربية أخرى في الخليج.

لكن فلاديمير بوتين قد يكون زعيما من نوع مختلف، فهو يعيد التفكير تدريجيا بالأسلوب الذي كان يتبعه سلفه يلتسين. وفي السنوات الأولى من حكمه أبدى اهتماما في إقامة توازن بين الصين وواشنطن لكي يبرز موقع روسيا المتميز. حيث يمثل بوتين جيلا أكثر شبابا وهو أقل تأثرا بالطريقة السوفييتية للتفكير، وجاء من عالم الاستخبارات العملي (الكي جي بي) وليس من عالم الأيديولوجيات.

الموقف الروسي مما يجري في ليبيا وسوريا وما جرى في تونس ومصر، بل من مجمل قضايا المنطقة، وخصوصاً القضية الفلسطينية، هو موقف ملتبس. لأن روسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي لم تعد محكومة بمبادئ سياسية تحدد خطواتها، إنما بمصالح تحققها من خلال إتباع سياسات عنوانها الغاية تبرر الوسيلة .

وتعاني السياسة الخارجية الروسية تعاني الضبابية وعدم الوضوح، إنها تسير في خط بياني متعرج، خصوصاً إزاء القضايا الكبرى، ومنها القضايا التي تتعلق بحقوق الشعوب والعدالة الدولية، ما يفقدها المصداقية ويسمها بالضعف في مواجهة السياسات الأمريكية والغربية عموماً .

وأولويات السياسة الروسية الخارجية لم تزل تدور حول ما يعرف بـ "الخارج القريب" أو مبدأ "يلتسن"، أي محيط روسيا الأوروبي والآسيوي الذي فقدته روسيا بفعل انهيار الكتلة الشيوعية والاتحاد السوفيتي. في هذا المحيط الجيوبوليتيكي الحيوي لروسيا، تجري تدافعات روسيا مع الولايات المتحدة منذ بدأ فلاديمير بوتين إتباع سياسة توكيد الذات الروسية، وهنا أيضاً تجري التوافقات الروسية – الأميركية الرئيسة. بينما كل دوائر الخلاف الجيوبوليتكي الأخرى تعتبر أقل أهمية، ومفتوحة للمساومات.

يردد القادة الروس دائماً، ومن بينهم رئيس الوزراء بوتين أن روسيا دولة عظمى، وتمتلك كل مقومات القوة كدولة عظمى، لكنها ميدانياً تتصرف بردود أفعال، كأنها تفتقد إستراتيجية واضحة ومحددة كما يفترض بدولة عظمى .

توجد علاقة دائمة بين توجهات السياسة الداخلية وتوجهات السياسة الخارجية وحالياً تسعى بعض الحكومات إلى وضع السياسة الداخلية في خدمة السياسة الخارجية وبعض الحكومات إلى وضع السياسة الخارجية في خدمة السياسة الداخلية، وهناك القليل منها تنجح في التوصل إلى صيغة توازن بين السياستين بحيث تعملان بشكل تكاملي تقدم كل واحدة من السياستين المساندة والدعم للأخرى. تأسيساً على ذلك نلاحظ أن العلاقة بين السياسة الداخلية الروسية والسياسة الخارجية الروسية ما تزال علاقة غير واضحة ومن أبرز الأمثلة على ذلك، سعي السياسة الداخلية الروسية إلى استيعاب الجمهوريات المنضوية تحت لواء الاتحاد الروسي كالقوقاز الشمالي وجمهوريات بحر أورال، وفي الوقت نفسه سعت السياسة الخارجية إلى الاعتراف باستقلال الأقاليم الجورجية كأوسيتا

الجنوبية وأبخازيا مع تجاهل احتمالات أن تنتقل عدوى الاستقلال والانفصال من القوقاز الجنوبي إلى القوقاز الشمالي المجاور له.

عموماً، تشير معطيات الأداء السلوكي للسياسة الخارجية الروسية لجهة أن روسيا بدت أكثر اهتماماً بأنشطة العسكرة الإقليمية والدولية وذلك وفقاً لتحركات إقليمية ودولية وسيترتب على ذلك بالضرورة دخول روسيا مرة أخرى ودفعة واحدة مضمار سباق التسلح التكتيكي والاستراتيجي في مواجهة الولايات المتحدة، حيث أن سباق التسلح الروسي – الأمريكي المحتم سيعتمد نجاح روسيا فيه على مدى قدرتها في حسم نتيجة مباراة اللعبة الكبرى المتعلقة بالسيطرة على إمدادات النفط والغاز إلى أوروبا وبدون سيطرة روسيا على هذه الإمدادات فإن احتمالات صعودها لمنافسة الولايات المتحدة سوف لن يكون أمراً ممكناً.

وفي هذا الإطار فقد عارض بوتين سياسات الولايات المتحدة والغرب التي تجاهلت مصالح موسكو لسنوات عدة، وبرزت ملفات خلافية عدة كان أهمها: تمدد حلف شمال الأطلسي شرقا، ونشر الدرع الصاروخي في شرق أوربا، بالإضافة للغزو الروسي لجورجيا والتدخل في أوكرانيا، و يضاف إلى ذلك معارضة روسيا للمساندة الأمريكية لاستقلال إقليم كوسوفو عن جمهورية صربيا حليفة روسيا التقليدي ودعم انضمامها للإتحاد الأوروبي، ولعل الملف النووي الإيراني يشكل أهم قضايا الخلاف المزمن بين الطرفين.

وعليه أمكن القول أن العلاقات الروسية الأمريكية معقدة تنطوي على الخلاف والتعاون، ولكنها لن تتطور باتجاه مواجهة كاملة، وستتجاوز الدولتان خلافاتهما القائمة وفق رؤى تؤمن المصالح الخاصة بكل منهم "مقايضة مصالح"، دون استنزاف موارد كل منهم في حرب باردة جديدة. فالبيئة الدولية مختلفة تماما عما سادت في القرن الماضي، والعالم يتحرك بشكل غير قابل للعودة نحو عالم متعدد الأقطاب فلم يعد هناك معسكران مختلفان على المستوى الأيدلوجي، بالإضافة إلى أن التوازن بين قوة روسيا والولايات المتحدة لم يعد هو نفسه كما كان من قبل،

فرغم ما تشهده روسيا من انبعاث فإنها لم تعد بعد قوة عظمى كما كانت، وقوتها الشاملة تبدو باهتة أمام قوة الولايات المتحدة، ولا تستطيع أن تتجه إتجاها هجوميا وتنافس من أجل التفوق العالمي كما كانت تفعل زمن الإتحاد السوفيتي.

وعلى أكثر تقدير لن تبلغ روسيا من القوة أكثر من أن تكون واحدة من عدة مراكز في عالم اليوم، وبالتأكيد لا تعتزم مواجهة الولايات المتحدة، يضاف إلى ذلك أن مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى قد أخذت بالتراجع إثر ما تواجهه من إخفاقات في حروبها في العراق وأفغانستان إضافة إلى ما تواجهه من آثار الأزمة الاقتصادية. وهكذا، يبدو أن مستقبل العلاقات بين الطرفان ومستقبل النظام الدولي يتجه نحو تسارع وتيرة الاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب تكون روسيا أحد أقطابه وتلعب الولايات المتحدة دورا محوريا فيه كقطب مهم لكنه ليس الوحيد.

الخاتمة:

تعتبر روسيا إحدى أهم الدول الفاعلة في النظام الدولي الراهن، فعلى الرغم من الكثير من المشكلات التي تعتصرها، تظل روسيا إحدى أكبر الدول الكبرى ذات المقعد الدائم في مجلس الأمن، وهي الدولة الوريثة للإتحاد السوفييتي، وتتمتع بمكانة مهمة ضمن النظام الدولي.

إن سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي اتبعها بوتين خلال فترة ولايته مكنّت روسيا من تأكيد دورها كدولة عظمى على الساحة العالمية، بعد أن استطاعت أن تعيد بناء الدولة ومرتكزاتها الأساسية، حيث أنه بعد أن لملمت روسيا أوراقها الداخلية استطاعت أن تقف في وجه التحديات وتحديدا في وجه توسع الناتو، واستطاعت أن تبني سياسة خارجية أكثر قوة وثقة بالنفس، وبدأت السياسة الخارجية الروسية تتأثر أكثر بمصالحها الوطنية، حيث وضع بوتين برنامجه على أسس التحديث الداخلي والبراجماتية، ويستند ارتباط روسيا بالعولمة اليوم إلى اقتصاد السوق الذي يهدف إلى ضمان التنافسية والابتكار التكنولوجي المطرد.

وقد سعت السياسة الخارجية الروسية إلى ضمان عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الإيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية، وهنا يقف بوتين في نظر الغرب الحامي للخط الدبلوماسي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق. كما وتم وضع هدف جديد للسياسية الخارجية الروسية وهو هدف المنافسة على الأسواق، حيث أحل الدستور الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الإيديولوجية. وتأكيد روسيا الدائم على الرفض الحازم لعالم يحكمه قطب واحد، والتطلع الشديد لإقامة عالم متعدد الأقطاب.

وفي العموم، يمكن رصد أهم المبادئ الروسية (الأولويات) للسياسة الخارجية التي أعلنها الرئيس ديميتري ميدفيديف، والتي هي بالأساس المبادئ نفسها التي أعلنها سلفه فلاديمير بوتين عندما كان رئيساً للبلاد، وتتمثل في ما يلي: إن روسيا تبني

سياستها الخارجية في إطار احترام مبادئ القانون الدولي، الذي تعده الأساس والمرجع لتنظيم جميع العلاقات الدولية. العمل على إقامة عالم متعدد الأقطاب، والرفض المطلق لعالم يحكمه القطب الواحد حتى ولو كان من يحكم هذا العالم دولة لها اعتبارها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه سيكون عالماً غير مستقر، ومهدداً بالصراعات الدولية. إضافة إلى عدم الرغبة الروسية في الدخول بأي شكل من أشكال الصراع مع أي دولة من دول العالم، والعمل على تطوير علاقات روسيا الخارجية مع جميع دول العالم المهمة والمؤثرة في أوروبا وآسيا وأمريكا بكل الوسائل الممكنة. وتسعى روسيا إلى بناء السياسة الخارجية الروسية على أساس المحافظة على أرواح وكرامة المواطنين الروس أينما كانوا، والمحافظة على مصالح روسيا الاقتصادية في الخارج وردع أي اعتداء يمس هذه المصالح، بالذات في المناطق الحدودية لروسيا (دول الاتحاد السوفييتي سابقاً)، التي لها علاقات تاريخية مشتركة.

وتسعى روسيا إلى العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج الغربية الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية، بخلاف الافتراض الفلسفي التقليدي للتوجه الأورو – أطلنطي.

تحتل روسيا الاتحادية اليوم منزلة خاصة في النظام الدولي المعاصر، ونظراً إلى إمكاناتها الاقتصادية والعسكرية الضخمة، فسوف تبقى روسيا تلعب دوراً بارزاً قي ضمان الأمن العالمي.

قائمة المصادر والمراجع:

المصادر باللغة العربية:

الكتب:

- ابرمــــاث، فريتـــز. 1997. *روســـيا فـــي التقيـــيم الاســـتراتيجي*. زلمـــي خليـــل زاد، محرر. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- الإمـــارة، لمـــا مضـــر. 2009. *الإســـتراتيجية الروســـية بعـــد الحـــرب البـــاردة وانعكاســـاتها علـــى المنطقـــة العربيـــة*. بيـــروت: مركـــز دراســـات الوحـــدة العربيـــة، الطبعـــة الأولى.

- الإمـــارة، لمـــى مضـــر. 2005. *المتغيـــرات الداخليـــة والخارجيـــة فـــي روســـيا الاتحاديـــة وتأثيرهـــا علـــى سياســـتها تجـــاه منطقـــة الخلـــيج العربـــي فـــي الفتـــرة 1990–2003*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- الأيـــوبي، الهيـــثم، محـــرر. 1985. *الموســـوعة العســـكرية*، الجـــزء الأول. بيـــروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- الجنـــابي، هيـــثم. 2001. *روســـيا – نهايـــة الثـــورة؟*. دمشـــق: دار المـــدى للثقافـــة والنشر.

- الحســـيني، فـــلاح حســـن. 2000. *الإدارة الإســـتراتيجية: مفاهيمهـــا، مـــداخلها، عملياتها المعاصرة*. عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

- الـــذرب، يـــونس محمـــد. 2000. *الســـوق العســـكري فـــي صـــدر الإســـلام (دراســـة تاريخية)*. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

- الرفـــاعي، رنـــا أبـــو ظهـــر. 2007. *الملـــف النـــووي الإيرانـــي والصـــراع علـــى الشرق الأوسط*. بيروت: دار العلوم العربية.

- السيد، مصطفى كامل. 1994. *التطورات الداخلية في كومنولث الدول المستقلة وانعكاساتها الخارجية*. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

- الشرقاوي، علي. 1987. *السياسات الإدارية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

- الشيخ، نورهان. 1998. *صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية – الروسية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

- الشيشاني، مراد بطل. 2002. *الحركة الإسلامية في الشيشان.. والصراع الشيشاني– الروسي*. عمان: مركز القدس للدراسات السياسية.

- الصديقي، سعيد. 2008. *الدولة في عالم متغير: الدولة الوطنية والتحديات العالمية الجديدة*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- القطامين، أحمد عطاالله. 1996. *التخطيط الإستراتيجي و الإدارة الإستراتيجية: مفاهيم و نظريات و حالات تطبيقية*. عمان: دار مجدلاوي، ط.1.

- الكيالي، عبد الوهاب. 1994. موسوعة *السياسة*، الجزء الأول، ماجد نعمة وآخرون. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- أنطوني، إيان وآخرون. 2004. النظام الأطلس – أوروبي والأمن الدولي. في: *التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي*، ترجمة فادي حمود. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- اوتكين، اناتولى. 2001. *الإستراتيجية الأمريكية للقرن الحادي والعشرين*. أنور محمد إبراهيم، ترجمة. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة.

- بريجنسكي، زبيغنيو. 1999. *رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية*. أمل الشرقي، ترجمة. عمان: المكتبة الأهلية للنشر والتوزيع.

- تشوبين، شاهرام.2007. *طموحات إيران النووية*. ترجمة بسام شيحا. بيروت: الدار العربية للعلوم والنشر.

- جرين، جيرولد. 1998. *إيران وامن الخليج في القرن الحادي والعشرين*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

- حسن، عليوة. 1986. *منهج صنع القرار في تحليل النظم السياسية... الاتجاهات الحديثة في علم السياسة: نظرة نقدية*. الإسماعيلية: مركز البحوث والدراسات السياسية.

- حتي، ناصيف. 1985. *النظرية في العلاقات الدولية*. بيروت: دار الكتاب العربي.

- خوري، منح. 1969. *التاريخ الحضاري عند توينبي*. بيروت: دار العلم للملايين.

- دوغين، الكسندر. 2004. *أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي*. ترجمة: عماد حاتم. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى.

- ديري، أكرم. 1983. *آراء في الحرب الإستراتيجية وطريقة القيادة*. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

- زبوغانوف، غينادي. 1996. *روسيا والعالم المعاصر*. ترجمة عدنان الجاموس. دمشق: دار الطبعة الجديدة.

- سليم، محمد السيد. 1983. *التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسية الخارجية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- شعبان، جمال. 2007. *فكر ابن خلدون : الحداثة والحضارة والهيمنة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- شـــلبي، محمـــد. 1996. *المنهجيـــة فـــي التحليـــل السياســـي (المفـــاهيم، المنـــاهج، الاقترابات، والأدوات)*. القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع.

- شيفتســـوفا، ليليـــا. 2006. *روســـيا بـــوتين*. بســـام شـــيحا، ترجمـــة. بيـــروت: الـــدار العربية للعلوم.

- عبـــد الحميـــد، عـــاطف. 2009. *اســـتعادة روســـيا مكانـــة القطـــب الـــدولي..أزمـــة الفتـــرة الانتقالية*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الأولى.

- عبـــد الفتـــاح، ســـميح. 1996. *انهيـــار الإمبراطوريـــة الســـوفيتية (نظـــام عـــالمي جديـــد أحادي القطبية)*. عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

- عســـــاف، سوســــن. 2008. *إســـــتراتيجية الـــــردع (العقيـــــدة العســـــكرية الأمريكيـــــة الجديدة والاستقرار الدولي)*. بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

- غـــالي، بطـــرس. 1969. *الإســـتراتيجية والسياســـة الدوليـــة*. القـــاهرة: مكتبـــة الأنجلـــو المصرية.

- فـــرح، ســـهيل. 2003. الجيوبوليتيـــك الروســـي، ملامـــح القـــوة والضـــعف. بيـــروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، *مجلة شؤون الأوسط*، عدد 112: 14–26.

- قربـــان، ملحـــم. 1983. *قضـــايا الفكـــر السياســـي: القـــوة*. بيـــروت: المؤسســـة الجامعيـــة للدراسات والنشر.

- كـــتن، جـــورج. 2001. *العلاقـــات الروســـية- العربيـــة فـــي القـــرن العشـــرين وآفاقهـــا*. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.

- نـــومكن، فيتـــالي. 2006. *العلاقـــات الروســـية مـــع أوروبـــا والولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة، انعكاســـات علـــى الأمـــن العـــالمي*، ط1. أبـــو ظبـــي: مركـــز الإمـــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى.

– هــارت، ليــدل. 1976. *الإســتراتيجية وتاريخهــا فــي العــالم*. هيــثم الأيــوبي، ترجمــة. بيروت: دار الطليعة.

– هــارت، ليــدل. 1965. *نظــرة جديــدة إلــى الحــرب*. أكــرم ديــري، ترجمــة. بيــروت: الدار القومية للطباعة والنشر.

– هارولــد جــي و كلــيم وســتانلي. ل، فولــك. 1981.. *ظــروف الأمــن القــومي*. جامعــة البكــر للدراســات العســكرية العليــا، سلســلة الدراســات المترجمــة، ترجمــة. بغــداد: دار الشرق العربي.

– ولــيم، لــويس. 1996. *امتطــاء النمــر: تحــدي الشــرق الأوســط بعــد الحــرب البــاردة*. عبد الحاج، ترجمة. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

– وولفــورث، ولــيم. 2001. *اســتقرار عــالم القطــب الواحــد*. أبــو ظبــي: مركــز الإمــارات للدراســات والبحــوث الإســتراتيجية، العــدد 36 ضــمن سلســلة دراســات عالمية.

– يفعينــي، بريمــاكوف. 2008. *حقــول ألغــام السياســة*. عبــد الله حســن، ترجمــة. دمشق: دار الفكر.

المجلات العربية:

– أبــو بكــر، داليــة. 2000. وثيقــة مفهــوم الأمــن القــومي الروســي. *مجلــة السياســة الدولية*، عدد 140 (نيسان): 282–291.

– أبو عــامود، محمــد ســعيد. 2010. روســيا حضــور جديــد فــي الشــرق الأوســط.*مجلــة السياسة الدولية*، عدد 181 (حزيران): 210– 217.

- أحمد، حميد شهاب. 2004. التنافس الإقليمي والدولي في منطقة الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى. *مجلة دراسات سياسية*، العدد 1 (تشرين الثاني): 18-29.

- الأصفهاني، نبيه. 2001. "مستقبل التعاون الروسي - الإيراني في ضوء التقارب الأخير". *مجلة السياسة الدولية*، عدد 144: 161-168.

- ---. 1999. روسيا الاتحادية في مواجهة تحديات المستقبل. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 135: 237-241.

- ---. 1998. انطلاقة جديدة لدبلوماسية روسيا الاتحادية. *مجلة السياسة الدولية*، العدد 131: 264-273.

- الأمارة، لمى مضر. 2009. إستراتيجية روسيا تجاه الوطن العربي بعد الحرب الباردة. *مجلة المستقبل العربي*، عدد 362 (نيسان): 106-124.

- الشيخ، نورهان. 2009. السياسة الروسية وحدود الدور في الشرق الأوسط. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، عدد 39: 52-64.

- الشيخ، نورهان. 2006. روسيا والاتحاد الأوروبي.... صراع الطاقة والمكانة. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 164 (نيسان): 64-68.

- الشيخ، نورهان. 1998. السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط, *سلسلة قضايا إستراتيجية*، العدد 13 (كانون ثاني): 6 - 18.

- الشيخ، نورهان. 2009. روسيا و محاولة استعادة الفرص الضائعة في الجوار القريب. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 178 (أكتوبر): 102-109.

- الشيخ، نورهان. 2010. قراءة سياسية في العقيدة الروسية. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 181، 190-195.

- الصواف، محمد. 2011. *التسليح الروسي: إعادة التوازن إلى أمجاد السوفييت*. استرجعت بتاريخ 15-7-2011.

http://www.annabaa.org/nbanews/2010/07/176.htm

- الصواف، محمد. 2011. *روسيا وأمريكا: صداقات الحاضر لا تمحو عداءات الماضي*. استرجعت بتاريخ 15-7-2011

http://www.annabaa.org/nbanews/2010/01/006.htm

- ألكسي غروميكو. 1998. رؤية روسية للتقارب مع إيران: حلف أوراسيا الجيوسياسي. *مجلة شؤون الأوسط*، عدد 76: 28-37.

- أيمن، طلال. 2007. "القيصر" بوتين يترك بصماته على السياسة الخارجية الروسية. *مجلة سياسات*، العدد 3: 136-178.

- بريجنسكي، زينغينيو. 1995. الشراكة غير الناضجة بين أمريكا وروسيا: مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية. *السياسة الدولية*، عدد 119 (كانون ثاني): 340-351.

- حنفي، عبد العظيم. 2010. مستقبل روسيا أضحى على المحك فهل ينجح الثنائي الحاكم في الخروج من المأزق?. *صحيفة السياسة*، 2010/2/12، على الرابط التالي:

http://www.al-seyassah.com/AtricleView/tabid/59/smid/438/ArticleID/788

استرجعت بتاريخ: 2011/8/8.

- دياب، محمد. 2003. من يحكم روسيا؟. *مجلة شؤون الأوسط* عدد 43، (ربيع): 70-78.

- سلامة، معتز. 1993. مستقبل الدور الروسي في الكومنولث الجديد. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 112: 112-128.

- سلامة، معتز. 1995. أزمة التفكك في الكومنولث الروسي: التوجهات السياسية الجديدة في أوكرانيا وبيلاروسيا. *صحيفة الأهرام*، عدد 1. نيسان. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=218100&eid=2920

سليم، محمد السيد. 2010. روسيا بوتين – ميدفيديف: انقلاب «تكاملية» يلتسن إلى الحرب المجمدة. جريدة *النهار*، عدد 14:859.

استرجعت بتاريخ 2010/1/29.

--- 2010. الغرب فيما بعد العصر السوفييتي. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 108 (نيسان) =: 70-79.

---. 2007. التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية. *مجلة دراسات شرق أوسطية*، عدد 45.

- شبيب، نبيل. 1998. الانتخابات الروسية: الشيوعيون عائدون من دون شيوعية. *مجلة قضايا دولية*، العدد 313: 18-27.

- شوبين، فلاديمير. 2003. عقيدة السياسة الخارجية الروسية. *مجلة شؤون الأوسط*، العدد 34: 40-56.

- عبد الفضيل، محمود. 1995. حول أزمة الفكر الإستراتيجي العربي "نظرة مستقبلية". *المستقبل العربي*، العدد 192: 21-35.

- عرفات، إبراهيم. 1997. روسيا والناتو: قراءة في مدلولات اللائحة التأسيسية. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 129 (تموز): 115-122.

- عرفات، إبراهيم. 2007. روسيا والشرق الأوسط...أية عودة. *مجلة السياسة الدولية*، عدد 170 (تشرين أول): 72-75.

- علو، أحمد. 2007. السياسة الخارجية الروسية في علاقاتها الدولية. *مجلة الجيش*، عدد 263 (أيار)، http://www.lebarmy.gov.lb/article.asp?ln=ar&id=14388

تاريخ الدخول: 3-8-2011.

- كريشتنوفسكيا، اولغا. 2009. من الذي يحكم روسيا؟ بوتين أم ميدفيديف؟ صحيفة *نيزافيزامايا الروسية* (المقال باللغة الروسية). http://www.ng.ru/ideas/2009-10-26/8_putin_medvedev.html

تاريخ الدخول 26-10-2009

- كتن، جورج. 2010. العلاقات الروسية- العربية في القرن العشرين وآفاقها. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، سنة 2001.- ميخائيلوفنا، إينا. من يحكم روسيا؟ هل القصر يتحمل قيصرين؟. موقع قناة العالم الفضائية، بتاريخ 2010/3/15، http://www.alalam.ir/detail.aspx?id=100684

- وود، طوني. 2011. جدال حول روسيا ما بعد السوفييتية في بلد الرأسمالية الحقيقية. *صحيفة لوموند ديبلوماتيك*، عدد 47 (2آب): 9-10.

- يوسف، أيمن طلال. 2007. "القيصر" بوتين يترك بصماته على السياسة الخارجية الروسية. رام الله: مجلة سياسات، العدد 3: 163- 178.

بالانجليزية:

- Aybet, Barany. 2010. NATO: In Search of a Vision. Cambridge: Georgetown University Press.
- Art, Robert. 2003. Waltz, Kenneth. The Use of Force: Military Power and International Politics. New York: Rowman & Littlefield Publishers, Inc.; 6 edition.
- Aldridge. Rebert. 1993. First Strike: The pentagon's Strategy For Nuclear War. Boston: South End Press.

- Blank, Stephen. 2008. Towards a New Russia Policy. Pennsylvania: Strategic Studies Institute United States Army War College, Section 101.
- Bolt, Paul. 2008. The United States, Russia, and China: confronting global terrorism and security challenges in the 21st century. NY: Praeger Security International.
- Brannon, Robert. 2009. Russia Civil – Military Relations. NY: Ashgate Publishing.
- Brezezinski, Zbigniew. 1997. Russia and the Commonwealth of Independent States: documents, data, and analysis. Washington D.C: M.E. Sharpe.
- Christopher, Read. 2005 .Lenin: a revolutionary life. NY: Routledge historical biographies.
- Caben, Stephen. 2000. Failed America and the Tragedy Of Post-Communist Russia. NY: Norton.
- Clausewitz,Carl. 1986. On War. London: Cox and Wyman Ltd.
- Dawisha, Karen. 1994. Russia and the new state of Eurasia: The Politics of Upleaval. NY: Cambridge University Press.
- Dimitri k, Simes.1992. America and the Post-Soviet Republics. NY: Foreign affairs, vol 71, no.3, Summer : 78-80.
- Griffiths, Martin. 1999. Fifty Key Thinkers In International Relations. London & New York: routhedge, 2nd edition.
- Duignan, Peter. 2000. NATO: its past, present, and future. New York: Hoover Press.
- Hass, Marrcel. 2004. Russian security and air power, 1992-2002: the development of Russia. New York: Frank Cass.
- Hass, Marcel. 2010. Russian Security Policy and Cooperation with the West (ARI). 16/6/2010 http://www.realinstitutoelcano.org/wps/portal/rielcano_eng/Content?WCM_GLOBAL_CONTEXT=/elcano/elcano_in/zonas_in/defense+security/ari97-2010

- Headley, James. 2008. Russia and the Balkans: foreign policy from Yeltsin to Putin. NY: Columbia University Press: 120-129.
- H.j.Holsti. International Politics. 1988. Coloumbia: A Framework For Analysis.
- Krastev, Ivan. 2008. What Russia Wants. Washington: foreign Policy Magazine, May-June: 47-48.
- Kreutz, Andrej. 2006. Russia in the Middle East…Friends or Foe. NY: Prager Publishers.
- Lawrence, Kaplan. 2004. NATO divided, NATO united: the evolution of an alliance: New York: Greenwood Publishing Group.
- Lebow, Richard Ned. 2008. *The Tragic Vision of Politics.* Cambridge: Cambridge Universit Shevtsova,
- Lillia. Russia. 2003.lost in transition: the Yeltsin and Putin legacies. New York: arnegie Endowment, 2007y Press.
- Lough, John. 1993. The Place OF The Near Abroad In Russian Foreign Policy. NY: REF/RL Research Report, Vol 2, No 11, March: 21-29.
- Longworth, Philip. 2006. Russia: the once and future empire from pre-history to Putin. London: Martin's Press.
- Morgenthau, Hans J. 1978. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, New York: Alfred A. Knopf.
- MOLDESKI, George. 1962. Princeton Studies in World Politics: Number 2. Published for the Center of International Studies, Prince ton University. New York: Frederick A. Praeger.
- Morgenthau, Hans J. 1978. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace, Fifth Edition, New York: Alfred A. Knopf.
- Moser, Roert & Barany, Zoltan. 2010. Russian Politics: Challenges Of Democratization. Cambridge: The Press Syndicate of the University of Cambridge.
- Naumkin, Vitaly. 2008. Russia's Relations With Arab World. Abu Dhabi: The Emirates Center for Stratigic and Research.

- Oliker, Olga. 2010. Russian Foreign Policy…Sources and Implications. Rand Project Air Force. http://www.rand.org/pubs/monographs/2009/RAND_MG768.pdf
- Ross, Cameron. 2004. Russian politics under Putin. UK: Manchester University Press.
- Rosefielde, Steven. 2007. The Russian Economy: From Lenin to Putin. NY: Blackwell Publishing.
- Russian Federation: Statistical Appendix. IMF Country Report No. 03/145. Washington D.C.: International Monetary Fund, May 2003. On-line. Internet, 8 January 2004. Available from www.imf.org/external/pubs.
- Paul K. Kerr. 2009. "Iran's Nuclear Program: Status". Congressional Research Service. December 29: P3-19.
- Pipes, Richard. 1997. Is Russia still an enemy?. New York: Foreign Affairs, Vol 67, no 5, September: 65-73.
- Putin,V. 2000. The foreign Policy Concept of the Russian Federation. NY: Strategic Digst, vol xxx, September: 12-38.
- Putin, Vladimir.2006. One Must Always Strive to Attain Big Victories. Moscow: International Affairs , vol52, no2: 7-18.
- Sakwa, Richard. 2008. Russian Politics And Society. New York: Rouledge.
- S, A, Smith. 2008. Revolution and the people in Russia and China: a comparative history. Cambridge University Press.
- Schelling ,Thomas. 2007. Strategies of Commitment and Other Essays. Cambridge: Harvard University Press.
- Schelling ,Thomas. 1981. The Strategy of Conflict. New York: McGraw Hill.
- Rosefielde, Steven. 2007. The Russian Economy: From Lenin to Putin. NY: Blackwell Publishing.
- Shevt͡sova, Liliia Fedorovna. 2005. Putin's Russia. Washington D.C: Carnegie Endowment.

- Stephen K. Wegren. 2010. Dale Roy Herspring. After Putin's Russia: past imperfect, future uncertain. NY: Rowman & Littlefield Publishers, 2010, 290-299.
- Treisman, Daniel. 2011. The Return: Russia's Journey From Gorbachev to Medvedev. New York: The Free Press.
- Wong, Benjamin. 2002. "Hans Morgenthau's Anti-Machiavellian Machiavellianism." Millennium: Journal of International Studies 29, no2: 389-409.

رسائل ماجستير:

– الأسمر، أماني عبد الله. 2010. *العلاقات الفلسطينية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وأثرها على عملية السلام*. جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير في الدراسات الدولية، كلية الدراسات العليا بجامعة بيرزيت

– حبش، لورد بطرس. 2001. *ما بعد نظام أحادي القطبية : تقارب أو تباعد التحليلات*. جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير دراسات دولية.

– عكه، أشرف. 2011. *علاقة روسيا بحلف الناتو (1991–2008)*. جامعة بيرزيت: رسالة ماجستير، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية،.

– علي، عبد المنعم هادي والبدري، مجيد. 2006. *إيران – روسيا: دراسة في واقع الجوار والتنبؤ فيه*. الكوفة: رسالة ماجستير من كلية الآداب في جامعة الكوفة.

المواقع الالكترونية:

- موقع وكالة أنباء نوفوستي الروسية: http://ar.rian.ru/policy/foreign/20090129/119863250.html

- نص العقيدة العسكرية الروسية 2010-2020 باللغة الانجليزية على الرابط التالي: http://www.worldpoliticsreview.com/document/133/the-2010-russian-military-doctrine

- نص الوثيقة التي اعتمدها الرئيس ديميتري ميدفيديف رسميا، بمرسوم صدر بتاريخ 12 / 5 / 2009, باللغة الانجليزية عبر الرابط التالي: http://www.fas.org/nuke/guide/russia/doctrine/econcept.htm

- النص الأصلي للعقيدة الروسية باللغة الروسية على الموقع التالي: http://www.scrf.gov.ru/documents/99.html

- نص العقيدة العسكرية الروسية المذكورة باللغة الانجليزية على الرابط التالي: http://www.worldpoliticsreview.com/document/133/the-2002-russian-military-doctrine

- موقع قناة روسيا اليوم http://arabic.rt.com

- موقع CIA World Fact Book، https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/rs.html

- موقع قناة الجزيرة: http://www.aljazeera.net